

## الخطبة

1- أَن بَثَّ فِي الْمَشْرُوعِ سِرَّ حِكْمَتِهِ  
 2- بِمُقْتَضَى الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ  
 3- بِمَا أَعَدَّهُ وَمُنْذِرِينَ  
 4- وَالرَّحْمَةَ الْمُهِدَاةَ لِلْأَنَامِ  
 5- أَنْقَذَنَا مِنْ ظُلْمَةِ الْجَهَالَةِ  
 6- الْمُجْتَبَى بِالْمِلَّةِ السَّمْحَاءِ  
 7- فَبَادَرُوا إِلَيْهِ مُهْطِعِينَ  
 8- وَاتَّخَذُوا شِرْعَتَهُ مِنْهَا جَا  
 9- أَوْ جَا حِدٌ لِحَقِّهِ مُعَانِدُ  
 10- وَانْقَطَعَتْ عَنْ غَيْرِهِ الْمَطَامِعُ  
 11- مِنْهَا الْكِتَابُ الْوَاضِحُ الْآيَاتِ  
 12- مُبَيِّنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ  
 13- وَقَضْلِهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ  
 14- مُتَمِّمًا عَلَيْهِمُ لِلنِّعْمَةِ  
 15- بِمِثْلِهِ لَا عَظَمُ الْبُرْهَانِ  
 16- خَيْرَ فَاخْتَارَ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى  
 17- فِي مُقْتَضَى كِتَابِهِ وَسُنَّتِهِ  
 18- أَزَكَى الصَّلَاةِ وَأَعَمُّ الرَّحْمَةِ  
 19- لَهَا دَوَامٌ وَالْجُسُومُ فَانِيَةٌ  
 20- وَلَمْ أَنْلُ مِنَ الزَّمَانِ طَائِلًا

1- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ نِعْمَتِهِ  
 2- وَهَيَّأَ الْعُقُولَ لِلتَّضَرُّيفِ  
 3- وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ  
 4- وَخَصَّنَا بِمِسْكَةِ الْخِتَامِ  
 5- وَمَنْ بِنُورِ الْوَحْيِ وَالرَّسَالَةِ  
 6- مُحَمِّدٍ صَفْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ  
 7- أَرْسَلَهُ لِلْخَلْقِ أَجْمَعِينَ  
 8- وَدَخَلُوا فِي دِينِهِ أَفْوَاجًا  
 9- وَلَمْ يَحِدْ عَنْ ذَاكَ إِلَّا حَاسِدُ  
 10- فَانْتَسَخَتْ بِشِرْعِهِ الشَّرَائِعُ  
 11- وَاخْتَصَّهُ اللَّهُ بِمُعْجَزَاتِ  
 12- أَنْزَلَهُ مُفَصَّلَ الْأَحْكَامِ  
 13- صَادِعَةً آيَاتُهُ بِصِدْقِهِ  
 14- فَأَكْمَلَ الدِّينَ بِهِ لِلْأُمَّةِ  
 15- وَإِنَّ فِي الْعَجْزِ عَنِ الْإِتْيَانِ  
 16- وَإِذَا أَقَرَّ الشَّرْعَ أَضْلًا أَضْلًا  
 17- وَبَقِيَ الْهُدَى لِبَاقِي أُمَّتِهِ  
 18- عَلَيْهِ مِنْ بَاعِثِهِ بِالْحِكْمَةِ  
 19- وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ حَيَاةٌ ثَانِيَةٌ  
 20- وَمُذْ غَدَا ظِلُّ الشُّبَابِ زَائِلًا



وَعَنْ سِوَى الْعِلْمِ صَرَفْتُ نَفْسِي  
وَكُتِبُهُ هِيَ الْجَلِيسُ الْمُؤْتَمَنُ  
وَمِنْ أَجْلِهَا الْمُوَافَقَاتُ  
ذَاكَ أَبُو إِسْحَاقَ نَجَلُ الشَّاطِبِي  
مَا بَعْدَهُ مِنْ غَايَةِ لِقَاصِدِ  
وَاخْتَارَ مِنْ رُؤْيَا ذَا الْإِسْمِ الثَّانِي  
وَمِنْهُ فِي تَرَدُّدِي إِلَيْهِ  
إِلَّا يَسِيرَ الْقَدْرَ غَيْرَ شَافٍ  
وَصَدَّنِي عَنْ قُرْبِهِ زَمَانِي  
فِي عَامٍ تَسْعِينَ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ  
وَصَارَ نَيْلُ الْعِلْمِ أَقْصَى أَمَلِي  
وَرُضْتُ فِكْرِي فِي اقْتِفَا أَثَرِهِ  
بَلْ رَوْضَةٍ مِنْ ثَمَرِهَا الْمَعَانِي  
وَاخْتَلَفْتُ بِأُكْلِهَا صِنُوفُهَا  
وَمُجْتَلَاهُ زَهْرُ أَنْيَقُ  
وَمُنْتَدَاهُ فِي الْمَقَالِ رَحْبَا  
فِي رَجَزٍ قَصْدًا إِلَى تَيْسِيرِهِ  
وَنَظْمٍ مَا انْتَثَرَ مِنْ فَرَائِدِهِ  
وَمِلْتُ لِلْإِيجَازِ لَا الْإِطْنَابِ  
وَمَا بِهِ الْفِكْرُ الْكَلِيلُ سَمَحَا  
وَمِنْ أَدْلَةٍ وَتَوْجِيهَاتٍ  
نَيْلَ الْمُنَى مِنَ الْمُوَافَقَاتِ

21- جَعَلْتُ فِي كُتُبِ الْعُلُومِ أَنْسِي  
22- فَالْعِلْمُ أَوْلَى مَا انْقَضَى بِهِ الزَّمَنُ  
23- وَالْمَوْرِدُ الْمُسْتَعَذَّبُ الْفُرَاتُ  
24- لِشَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْمُرَاقِبِ  
25- فَهُوَ كِتَابٌ حَسَنُ الْمَقَاصِدِ  
26- وَكَانَ قَدْ سَمَّاهُ بِالْعُنُوفَانِ  
27- وَقَدْ سَمَعْتُ بَعْضَهُ لَدَيْهِ  
28- لَا كِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ اخْتِلَافِي  
29- لِأَنِّي تَنَى التَّقْصِيرُ مِنْ عَنَانِي  
30- حَتَّى غَدَتْ حَيَاتُهُ مُنْقَضِيهِ  
31- وَالْآنَ مُذْ نَبَذْتُ عَنِّي شُغْلِي  
32- جَدَّدْتُ عَهْدِي بِاجْتِنَاءِ زَهْرِهِ  
33- فَجُلْتُ مِنْهُ فِي مَدَى بَيَانِ  
34- فُنُونُهَا تَشَعَّبَتْ أَفْنَانُهَا  
35- فَمَوْرِدُ الصَّادِي بِهَا رَحِيقُ  
36- لَا كِنَّ رَأَيْتُ مُرْتَقَاهُ صَعْبَا  
37- فَمَالَتِ النَّفْسُ إِلَى تَخْرِيرِهِ  
38- بِضَمٍّ مَا انْتَشَرَ مِنْ فَوَائِدِهِ  
39- بَنَيْتُ فِيهِ عَلَى الْإِقْتِضَابِ  
40- مُنْتَخِبًا مِنَ الْفُصُولِ مَا نَحَا  
41- مِنْ اغْتِرَاضَاتٍ وَتَنْبِيهَاتٍ  
42- وَجَاعِلًا لَهُ مِنَ السُّمَاتِ



- 43- فَعَدُّهُ لَمْ يَعُدُّ فِي الْمَسْطُورِ  
 44- وَهَذَا أَنَا بِمَا قَصَدْتُ آتٍ  
 45- وَأَسْأَلُ التَّوْفِيقَ وَالْإِعَانَةَ  
 سِتَّةَ آلَافٍ مِنَ الْمَسْطُورِ  
 مُقَدِّمًا حُكْمَ الْمُقَدِّمَاتِ  
 فِي شَأْنِهِ مِنْ رَبَّنَا سُبْحَانَهُ

### المقدمات

#### «المقدمة الأولى»

- 46- إِنَّ أُصُولَ الْفِقْهِ قَطْعِيَّاتٌ  
 47- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ يَسْتَبِينُ  
 48- بَيَانُهُ اسْتِقْرَؤُنَا فِي الشَّرْعِ  
 49- أَوْ مِنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ ذِي الْقَطْعِ  
 50- وَمَعَ ذَا لَوْ لَمْ تَكُنْ قَطْعِيَّةً  
 51- وَلَوْ أُجِيزَ الظَّنُّ فِي كُلِّيَّةٍ  
 52- وَذَاكَ عَادَةً مُحَالٌ أَضْلُهُ  
 53- هَذَا وَلَوْ جَازَ سِوَى الْيَقِينِ  
 54- وَمَا كَذَاكَ تِلْكَ بِاتِّفَاقٍ  
 55- فَهِيَ لَدَى الشَّرْعِ أُصُولٌ مِثْلُهَا  
 56- وَالْقَصْدُ كُلِّيَّاتُهُ الْمَشْهُورَةُ  
 57- وَهِيَ الَّتِي قَدْ ضَمِنَ الْحِفْظُ لَهَا  
 58- فَالْحِفْظُ وَالْإِكْمَالُ لِلْكُلِّيِّ  
 59- وَقَدْ نَفَى الْقَاضِي عَنِ الْأُصُولِ  
 60- مِثْلُ تَفَاصِيلِ الْحَدِيثِ وَالْعِلَلِ  
 61- وَاعْتَذَرَ الْإِمَامُ عَنْ إِدْخَالِهِ  
 لِأَنَّهَا لِلشَّرْعِ كُلِّيَّاتٌ  
 وَمَا كَذَا فَشَأْنُهُ الْيَقِينُ  
 لِحُكْمِهِ كَذَاكَ وَهُوَ قَطْعِي  
 أَوْ جِهَةٌ الْمَجْمُوعِ وَهُوَ قَطْعِي  
 لَا تَصَفَتْ بِأَنَّهَا ظَنِّيَّةٌ  
 لَجَازَ فِي الْكُلِّيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ  
 فَكُلُّ مَا أَدَّى إِلَيْهِ مِثْلُهُ  
 فِيهَا لَجَازَ فِي أُصُولِ الدِّينِ  
 فَلْيُجَرَّ حُكْمُ الْقَطْعِ بِالْإِظْلَاقِ  
 فَشَأْنُهَا مُتَّحِدٌ وَأَضْلُهَا  
 تَحْسِينًا أَوْ حَاجَةً أَوْ ضَرُورَةً  
 وَأَخْبَرَ اللَّهَ بِأَنْ أَكْمَلَهَا  
 دَلِيلُهُ تَخَلُّفُ الْجُزْئِيِّ  
 مَا لَيْسَ قَطْعِيًّا عَلَى التَّفْصِيلِ  
 وَغَيْرَهَا مِمَّا عَلَى الظَّنِّ اشْتَمَلَ  
 فِيهَا لِأَنَّ الْقَطْعَ مِنْ مَالِهِ



- 62- فَهُوَ وَإِنْ أُلْفِيَ غَيْرَ قَظْعِي  
63- قَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ أَنَّهُ  
64- فَهِيَ قَوَانِينُ اسْتَقَرَّ حُكْمُهَا  
65- قَالَ وَمِنْ أَبِي الْمَعَالِي يَحْسُنُ  
66- إِذَا الْأُصُولُ عِنْدَهُ الْأَدِلَّةُ  
67- كَمَا رَأَى الْقَاضِي لَا يَحْسُنُ بِهِ  
68- حَيْثُ أُصُولُ الْفَقْهِ لَيْسَتْ عِنْدَهُ  
69- وَلَيْسَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْقَانُونِ  
70- وَمَا مِنَ الْأُصُولِ ظَنًّا يَقَعُ
- يَرْجِعُ فِي الْمَعْنَى لِحُكْمِ الْقَطْعِ  
لَا وَجْهَ أَنْ حُوشِي ذَا مَنْ هُنَّ  
فِي غَيْرِهَا فَصَحَّ فِيهَا رَسْمُهَا  
إِخْرَاجُهَا مِنْهَا وَهَذَا بَيِّنُ  
وَهِيَ بِحُكْمِ الْقَطْعِ مُسْتَقِلَّةٌ  
إِخْرَاجُهَا تَمَسُّكَ بِمَذْهَبِهِ  
إِلَّا أُصُولَ الْعِلْمِ فِيمَا حَدَّهُ  
فَرَقٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَقِينِ  
مِثْلَ التَّفَاصِيلِ فَاتٍ بِالتَّبَعِ

### «المقدمة الثانية»

- 71- ذَا الْعِلْمُ ذُو أَدِلَّةٍ كُلِّيَّةٍ  
72- فَمَا أَتَى دَلِيلًا أَوْ مُقَدِّمَةً  
73- وَأَشْرَفُ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ  
74- تَوَاتَرَتْ لَفْظًا عَلَيْهِ يُبْنَى  
75- أَوْ مَا اسْتَفْذَنَاهُ مِنْ اسْتِقْرَاءِ  
76- وَحُكْمُ كُلِّ ذَاكَ فِي الدَّلَالَةِ  
77- وَيَلْحَقُ الْوُقُوعُ فِي الْجَمِيعِ  
78- وَكَوْنُهُ حُجَّةً أَوْ لَا ذَلِكَ  
79- وَمَا عَلَى الصَّحَّةِ وَالْعَكْسِ اشْتَمَلُ  
80- وَكَوْنُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ  
81- مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أُصُولًا وَالَّذِي
- عَادِيَّةٍ سَمْعِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ  
فِيهِ فَبِالْقَطْعِ تَكُونُ مُعْلِمَةً  
مَا كَانَ ذَا دَلَالَةٍ قَظْعِيَّةٍ  
أَوْ مَا لَهُ تَوَاتُرٌ فِي الْمَعْنَى  
مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ السَّمْحَاءِ  
وُجُوبٌ أَوْ جَوَازٌ أَوْ إِحَالَةٌ  
بِهَازِهِ وَعَدَمُ الْوُقُوعِ  
يُؤْخَذُ مِنْ وَقُوعِهِ كَذَلِكَ  
مَرْجِعُهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ  
لَيْسَ مِنَ الْأُصُولِ بِالْإِلْزَامِ  
يُدْخِلُهَا خَلْطُ الْعُلُومِ يَحْتَذِي



«المقدمة الثالثة»

- 82- لَا تَدْخُلُ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ
  - 83- فَالْعَقْلُ فِي الْمَشْرُوعِ لَا مَجَالَ لَهُ
  - 84- إِذَا فَقَدْ صَحَّ مِنَ السَّمْعِيَّةِ
  - 85- وَيَنْدُرُ الْقَطْعِيُّ فِي أَحَادٍ
  - 86- لِأَجْلِ أَنْ قَطَعَهَا مَوْقُوفٌ
  - 87- مِنْهَا طَرِيقُ النَّقْلِ لِلُّغَاتِ
  - 88- وَمَا بِهِ التَّرْتِيبُ ذُو امْتِيَّازٍ
  - 89- وَالنَّسْخِ وَالْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ
  - 90- وَالْحَذْفِ وَالتَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِصِ
  - 91- تَضَافَرِ اسْتِقْرَآؤُهَا فِي مَعْنَا
  - 92- فَالْاجْتِمَاعُ فِيهِ بِالْإِظْلَاقِ
  - 93- وَهُوَ كَذِي تَوَاتُرٍ فِي الْمَعْنَى
  - 94- شَأْنُ ثُبُوتِ الْقَطْعِ بِالصَّلَاةِ
  - 95- وَعَدَمِ اغْتِبَارِ هَذَا أَدَى
  - 96- وَفِي اغْتِبَارِهِ فِي الْاسْتِدْلَالِ
  - 97- أَلَا تَرَى الْخُمْسَ الضَّرُورِيَّاتِ
  - 98- لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ
  - 99- وَسَائِرُ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ
  - 100- وَبِاغْتِبَارِ حَالَةِ الْمَجْمُوعِ
  - 101- وَاعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّ أَضْلٍ شَرْعِيٍّ
  - 102- لَمْ يَشْهَدْ النَّصُّ عَلَى التَّعْيِينِ
- ذَا الْعِلْمِ إِلَّا تَخْدِمُ النَّقْلِيَّةُ  
إِلَّا بِقَدْرِ النَّقْلِ فِيمَا احْتَمَلَهُ  
بِأَنَّهَا الْأَدِلَّةُ الْمَرْعِيَّةُ  
أَدِلَّةُ السَّمْعِ فِي الْإِنْفِرَادِ  
عَلَى أُمُورٍ ظَنُّهَا مَعْرُوفٌ  
وَمُقْتَضَى مَذَاهِبِ النُّحَاةِ  
وَفَقْدُ الْإِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ  
وَالنَّقْلِ لِلشَّرْعِيِّ وَالْعَادِيِّ  
بَلْ يُسْتَفَادُ الْقَطْعُ مِنْ نُصُوصٍ  
فَجَاوَزَتْ لِلْقَطْعِ فِيهِ الظَّنَّ  
مَا لَا يَكُونُ مَعَ الْإِفْتِرَاقِ  
كَجُودِ حَاتِمٍ بِحَيْثُ عَنَّا  
وَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ  
قَوْمًا لِأَنَّ هَذُوا النُّصُوصَ هَذَا  
رَفَعَ لِمَا يَغْرِضُ مِنْ إِشْكَالٍ  
مَعْلُومَةِ الْقَطْعِ عَلَى الْبَتَاتِ  
بَلْ جُمْلَةً أَفْضَتْ إِلَى التَّيَقُّنِ  
بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ الْمَرْعِيَّةِ  
تَبَايُنِ الْأُصُولِ لِلْفُرُوعِ  
مُلَائِمٍ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ  
لَهُ صَحِيحٌ فِي أُمُورِ الدِّينِ



- 103- مُرْسَلُ الاستِدْلالِ هَذَا أَضْلُهُ  
 104- وَأَضْلُ الاستِحْسانِ مِثْلُ ذَلِكَ  
 105- تَقْدِيمُهُ مُرْسَلُ الاستِدْلالِ  
 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ نَقْلُهُ  
 وَهُوَ عَلَى رَأْيِ الإِمَامِ مَالِكٍ  
 عَلَى الْقِيَاسِ الثَّابِتِ الإِعْمَالِ

#### «المقدمة الرابعة»

- 106- كُلُّ مَنْوُطٍ بِأُصُولِ الْفِقْهِ  
 107- فَإِنَّ جَعْلَهُ مَعَ الْأُصُولِ  
 108- كَمِثْلِ لَا تَكْلِيفَ عِنْدَ الشَّرْعِ  
 109- وَالْأَمْرِ لِلْمَعْدُومِ وَالرَّسُولُ هَلْ  
 110- وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ أَنْ يَكُونَ مَا  
 111- كَالنَّحْوِ وَالْبَيَانِ وَالتَّضْرِيفِ  
 112- وَكُلُّ مَا أَشْبَهَهُ فِي حُكْمِهِ  
 113- لَكِنْ هُنَا مَسْأَلَةٌ خَطِيرَةٌ  
 114- وَهِيَ الْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ كُلُّهُ  
 115- مِنْ جِهَةِ الْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي  
 116- لَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْمَعْرَبَاتِ  
 117- وَمَا مِنَ الْأُصُولِ فِيهِ يَخْتَلِفُ  
 118- فَالْأَخْذُ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّزْيِيفِ فِي  
 119- كَالْفَرَضِ تَخْيِيرًا أَوْ الْمَمْنُوعِ  
 لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ فَرْعٌ فِقْهِي  
 مِنْ جُمْلَةِ التَّشْغِيبِ وَالتَّطْوِيلِ  
 إِلَّا بِفِعْلٍ وَابْتِدَاءٍ الْوَضْعِ  
 كَانَ لَهُ تَعَبُّدًا شَرْعُ الْأَوَّلِ  
 عَلَيْهِ فِقْهُ بِالَّتِي لَهَا انْتَمَى  
 وَكَالْمَعَانِي الْآتِي فِي الْحُرُوفِ  
 مِمَّا انْقَضَى الْبَحْثُ بِهِ فِي عِلْمِهِ  
 وَفِي الْأُصُولِ عِنْدَهُمْ شَهِيرَةٌ  
 كَذَلِكَ السُّنَّةُ أَيْضًا مِثْلُهُ  
 وَمُقْتَضَى أَسَالِيبِ الْبَيَانِ  
 وَكُلُّ ذَا بَيَانِهِ سَيَاتِي  
 وَالْخُلْفُ لَا يَأْتِي بِفِقْهِ مُؤْتِنِفِ  
 مَوَاقِعَ الْخُلْفِ مِنَ التَّكْلُفِ  
 وَحَالَةِ الْكُفَّارِ فِي الْفُرُوعِ

#### «المقدمة الخامسة»

- 120- مَا لَيْسَ يُبْتَنَى عَلَيْهِ عَمَلٌ  
 121- دَلِيلُهُ أَنَّا رَأَيْنَا الشَّرْعَ لَا  
 أَوْ اغْتِقَادُ مَنْعُهُ لَا يُشْكَلُ  
 يَسْمَحُ فِيمَا لَا يُفِيدُ عَمَلًا



- 122- وَذَا لَهُ مِنْ أَوْضَحِ الْأَدِلَّةِ  
 123- وَرُبَّمَا قَدْ يُفْهِمُ امْتِنَاعَهُ  
 124- وَقَدْ أَتَى النَّهْيُ عَنِ السُّؤَالِ  
 125- وَعَدَمُ اسْتِحْسَانِهِ مِنْ أَوْجِهِ  
 126- وَالْخَوْضُ فِيمَا شَأْنُهُ لَا يُغْنِي  
 127- وَأَنَّهُ دَاعِيَةُ النُّفُورِ  
 128- وَلَا يُقَالُ الْعِلْمُ بِاسْتِغْرَاقِ  
 129- وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ  
 130- وَأَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ  
 131- وَحَضَّ جَلَّ وَعَلَا عَلَى النَّظَرِ  
 132- وَالْعِلْمُ بِالتَّفْسِيرِ مَطْلُوبٌ وَقَدْ  
 133- لِأَنَّنَا نَقُولُ لَيْسَ الْأَمْرُ  
 134- وَمَا أَتَى فِي ذَاكَ مِنْ تَنْصِيصِ  
 135- وَالْفَرَضُ مِمَّا دُمَّ فِي الْعُلُومِ  
 136- وَرَدُّ كُلِّ فَاسِدٍ مَمْنُوعِ  
 137- وَقِصَّةُ الرَّدِّ لِسِحْرِ السَّحَرَةِ  
 138- وَقَدْ يَكُونُ مِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ  
 139- وَمَا يُدَاخِلُ فِي الْإِغْتِبَارِ  
 140- تَتَبُّعُ الْأَمْرِ الْعَسِيرِ فِي الطَّلَبِ  
 141- فَإِنَّ ذَا مِنْ عَادَةِ الْفَلَاسِفَةِ  
 142- وَمَا مِنَ التَّفْسِيرِ فِيمَا لَمْ يَقَعْ  
 143- لِذَلِكَ لَمْ يَسَلْ عَنِ الْأَبِّ عُمَرُ
- جَوَابُ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْأَهْلَةِ  
 جَوَابُ جَبْرِيلَ عَنْ أَمْرِ السَّاعَةِ  
 عَنْ غَيْرِ مَا يُفِيدُ فِي الْأَعْمَالِ  
 مِنْهَا التَّشْهِي وَهُوَ عَنْهُ قَدْ نُهِيَ  
 وَأَنَّهُ شُغْلٌ بِمَا لَا يَغْنِي  
 مَظَنَّةُ الْفِتْنَةِ وَالْغُرُورِ  
 مُطْلَبُ شَرْعًا عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 مَا فِي الْعُلُومِ كُلِّهَا مِنْ بَاسٍ  
 فَيَنْبَغِي أَنْ تُقْتَفَى دِرَايَةِ  
 فِي مَلَكَوْتِهِ وَذَاكَ مُعْتَبَرٌ  
 يَكُونُ فِيمَا لَا لِتَكْلِيفٍ وَرَدٌ  
 كَذَاكَ وَالْمَطْلُوبُ ذَاكَ الْقَدْرُ  
 مُحْتَمِلُ التَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِيصِ  
 الْعِلْمُ أَنَّهُ مِنَ الْمَذْمُومِ  
 بِمُقْتَضَى مَا جَاءَ فِي الْمَشْرُوعِ  
 بِغَيْرِ مَا جَاؤُوا بِهِ مُعْتَبَرَهُ  
 عَلَى يَدَيَّ وَلِيِّ أَوْ ذِي عِلْمٍ  
 بِكُلِّ مَا بَدَأَ مِنَ الْأَثَارِ  
 وَكُلُّ مَا لَا عَهْدَ فِيهِ لِلْعَرَبِ  
 وَهِيَ لِسُنَّةِ الْهُدَى مُخَالِفَةٌ  
 فِي ظِلِّهِ التَّكْلِيفُ فَهُوَ بِالتَّبَعِ  
 وَعَنْ تَخَوُّفِ سُؤَالِهِ صَدَرَ



- 144- وَكُلُّ مَا تَوَقَّفَ الْمَطْلُوبُ عَلَيْهِ فَهُوَ مِثْلُهُ مَطْلُوبٌ  
145- كَالنَّحْوِ وَاللُّغَاتِ وَالتَّفْسِيرِ  
وَذَا سَيَأْتِي بَعْدُ فِي التَّقْرِيرِ

### «المقدمة السادسة»

- 146- وَمَا بِهِ مَعْرِفَةُ الْمَطْلُوبِ  
147- مُسْتَعْمَلٌ لِلشَّرْعِ فِي الْأُمُورِ  
148- إِذْ هُوَ مُقْتَضِي كَلَامِ الْعَرَبِ  
149- كَسَائِلٍ عَنِ النُّجُومِ قُلْتُ مَا  
150- ثُمَّ لَهُ أَيْضًا طَرِيقٌ ثَانٍ  
151- فَبُعْدُهُ عَنِ الطَّبَاعِ أَهْمَلُهُ  
152- وَمُقْتَضَاهُ طَلَبُ الْمَحْدُودِ  
153- كَذَلِكَ التَّضَدُّيقُ حَيْثُ تَأْتِي  
154- أَوْ تَقْتَضِي الْقُرْبَ مِنَ الضَّرُورِي  
155- وَحُكْمُهُ فِي الشَّرْعِ ذُو ثَبَاتٍ  
156- كَقَوْلِهِ أَفَرَأَيْتُمْ نَسَقًا  
157- وَمَا يُرَى عَنْ حُكْمِ هَذَا قَدْ خَرَجَ
- لَهُ طَرِيقٌ أَوَّلٌ تَقْرِيبِي  
مُوصَّلٌ يَلِيقُ بِالْجُمْهُورِ  
وَالشَّرْعُ جَاءَ بِلِسَانِ عَرَبِي  
تُبَصِّرُهَا لَيْلًا تُضِيءُ فِي السَّمَاءِ  
لَا يَشْمَلُ الْجُمْهُورَ بِالْبَيَانِ  
وَصَدَّهُ عَنِ اغْتِبَارِ الشَّرْعِ لَهُ  
مَعْرِفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْحُدُودِ  
مُقَدِّمَاتُهُ ضَرُورِيَّاتٌ  
فَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالْجُمْهُورِ  
وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي آيَاتٍ  
وغيرها كمِثْلِ أَمَّنْ خَلَقَا  
فَمُثْلِفٌ لِلْعَقْلِ مُودٍ لِلْحَرَجِ

### «المقدمة السابعة»

- 158- وَمَا مِنَ الْعِلْمِ إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ  
159- فَهُوَ الَّذِي يَكُونُ لِلتَّعَبُّدِ  
160- وَكَمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ دَلِيلٍ  
161- وَإِنْ بَدَأَ وَجْهٌ لِغَيْرِ الْعَمَلِ  
162- وَلَيْسَ فَضْلُ الْعِلْمِ إِلَّا بِالْعَمَلِ  
163- دَلِيلُهُ الذَّمُّ لِغَيْرِ الْعَامِلِ
- وَجَاءَتِ النُّصُوصُ فِيهِ بِالطَّلَبِ  
وَسِيلَةً لَا لِسَوَى ذَا الْمَقْصِدِ  
مِنَ الْحَدِيثِ وَمِنَ التَّنْزِيلِ  
فَهُوَ بِقَضْدِ تَابِعٍ لَا أَوَّلِ  
إِذَا عَلَى الْخُلُوصِ لِلَّهِ اشْتَمَلُ  
بِعِلْمِهِ فِي عَاجِلٍ وَآجِلٍ



- 164- وَأَفْضَلُ الْعِلْمِ عَلَى التَّحْقِيقِ  
 165- لَإِذَا أَشَدُّ الدِّمِّ ذَمُّ جَاحِدِ  
 166- وَالتَّابِعِي الْقَصْدُ لِلتَّشْرِيفِ  
 167- وَالْبِرُّ وَالتَّعْظِيمُ عِنْدَ الْخَلْقِ  
 168- إِلَى سِوَى ذَاكَ مِنَ الْمَآثِرِ  
 169- وَمَعَ ذَا فَإِنَّ فِي الْمَعْلُومِ  
 170- وَذَاكَ فِيهِ رَاحَةُ الْقُلُوبِ  
 171- فَإِنْ يَكُنْ ذَا خَادِمًا لِأَصْلِي  
 172- وَغَيْرُ مَا يَخْدُمُهُ الْقَصْدُ ابْتَدَا  
 173- كَالْقَصْدِ بِالْعِلْمِ لِدُنْيَا أَوْ رِئَا  
 174- وَمَا يُرَى مَظَنَّةً لِلْعَمَلِ
- الْعِلْمُ بِاللَّهِ مَعَ التَّصَدِيقِ  
 مُكَذِّبٌ مَعَ عِلْمِهِ بِالْوَاحِدِ  
 وَلَا كِتْسَابِ الْمَنْصِبِ الْمُنِيفِ  
 وَحَمْلِهِ عَلَى التَّقَى وَالصَّدَقِ  
 وَالرُّتَبِ السَّامِيَةِ الْمَظَاهِرِ  
 لَذَّةِ الْإِسْتِيْلَا عَلَى الْمَعْلُومِ  
 وَظَفَرِ النُّفُوسِ بِالْمَظْلُوبِ  
 صَحَّ ابْتِدَاءُ قَصْدُهُ بِالنَّقْلِ  
 إِلَيْهِ مَمْنُوعٌ بِنَهْيٍ وَرَدَا  
 أَوْ لِثَنَاءٍ أَوْ مِرَاءٍ مَنْ رَأَى  
 فِي أَصْلِهِ فَلَا حَقَّ بِالْأَوَّلِ

### «المقدمة الثامنة»

- 175- مُعْتَبَرُ الْعِلْمِ إِذَا الْعِلْمُ حَصَلَ  
 176- وَهُوَ الَّذِي يُلْجِمُ مَنْ حَوَاهُ  
 177- وَجَاءَ مَذْحُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 178- وَرُتَبُ الْعِلْمِ ثَلَاثٌ تُعْتَبَرُ  
 179- وَهُوَ عَلَى التَّقْلِيدِ بَعْدُ لَمْ يَزَلْ  
 180- بِمُقْتَضَى تَحْمِلِ التَّكْلِيفِ  
 181- وَالْعِلْمُ بِالْحَمْلِ هُنَا لَا يَكْتَفِي  
 182- مِنْ زَجَرٍ أَوْ تَغْزِيرٍ أَوْ تَأْدِيبِ  
 183- ثَانِيَةً رُتَبَةٌ مَنْ قَدْ ارْتَفَعَ
- مَا كَانَ مِنْهُ بَاعِثًا عَلَى الْعَمَلِ  
 فَلَا يُرَى مُرْتَكِبًا هَوَاهُ  
 مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ بِاتِّفَاقِ  
 فَمِنْهَا الْأُولَى لِلَّذِي فِيهِ نَظَرُ  
 فَذَا الَّذِي لَهُ دُخُولٌ فِي الْعَمَلِ  
 وَبَاعِثُ التَّرْغِيبِ وَالتَّخْوِيفِ  
 بَلْ لِمُقَوِّ زَائِدٍ قَدْ يَكْتَفِي  
 دَلِيلُهُ عَوَائِدُ التَّجْرِيبِ  
 عَنْ رُتَبَةِ الْمُقْلَدِينَ إِذْ بَرَعَ



- 184- فِي عِلْمِي الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ  
 185- فَهَؤُلَاءِ رُبَّمَا خَفَّ الْعَمَلُ  
 186- لِأَجْلِ مَا حَازُوا مِنَ التَّحْقِيقِ  
 187- لَكِنَّ حَمْلَ الْعِلْمِ قَدْ لَا يَكْفِي  
 188- فَرُبَّمَا دَعَتْهُمْ دَوَاعِي  
 189- تُلْجِي فِيهِمْ إِلَى الْإِفْتِقَارِ  
 190- مِنْ طَلَبِ الْمَحَاسِنِ الْعَادِيَّةِ  
 191- وَذَاكَ أَيْضاً بِدَلِيلِ التَّجَرُّبَةِ  
 192- ثَالِثَةٌ لِمَنْ حُصُولُ عِلْمِهِ  
 193- وَرَاسِخُ الْعِلْمِ لَهُؤُلَاءِ  
 194- فَيَرْجِعُونَ دَائِماً إِلَيْهِ  
 195- وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ مُسْتَقِيلَةٌ  
 196- وَأَهْلُهَا فِي الْعِلْمِ رَاسِخُونَ  
 197- إِذْ هُمْ مِنَ الشُّهُودِ بِالتَّوْحِيدِ  
 198- وَلَا يُقَالُ إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ  
 199- وَلَا يَكُونُ الْعِلْمُ حَافِظاً لَهُمْ  
 200- إِذْ قَدْ يُجَابُ أَنَّ ذَاكَ إِنَّمَا  
 201- أَوْ قَدْ يَكُونُ فُلْتَةً أَوْ غَفْلَةً  
 202- وَالْعِلْمُ أَمْرٌ بَاطِنٌ مَعْنَاهُ  
 203- وَقِيلَ نُورٌ فِي الْقُلُوبِ هَادِي  
 مِنْ جِهَةِ الْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ  
 عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُدَاخِلْهُمْ خَلَلٌ  
 فِي عِلْمِهِمْ بِشِدَّةِ التَّضَدِّيقِ  
 إِذْ لَمْ يَصِرْ فِي حَقِّهِمْ كَالْوَصْفِ  
 مِنْ جِهَةِ النُّفُوسِ وَالطَّبَاعِ  
 لِزَائِدٍ عَلَى الْمُقَوِّي الْجَارِي  
 وَلَائِقِ الْمَرَاتِبِ السَّنِيَّةِ  
 لَكِنَّهَا أَخْفَى بِهَذِي الْمَرْتَبَةِ  
 قَدْ صَارَ وَصْفاً ثَابِتاً كَفَهْمِهِ  
 لَيْسَ يُخَلِّصُهُمْ مَعَ الْأَهْوَاءِ  
 رُجُوعُهُمْ مَا جُبِلُوا عَلَيْهِ  
 بِمُقْتَضَى قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ  
 وَهُمْ بِهِ إِذْ ذَاكَ مَحْفُوظُونَ  
 وَالْمُقْتَضَى عَدَالَةُ الشُّهُودِ  
 قَدْ يَقَعُونَ فِي ارْتِكَابِ الْإِثْمِ  
 فَقَدْ تَسَاوَوْا بِالذِّينِ قَبْلَهُمْ  
 يَكُونُ مِمَّنْ لِلرُّسُوخِ عَدِمَا  
 وَمِثْلُ هَذَا لَا يُنَافِي أَصْلَهُ  
 يَرْجِعُ لِلْخَشْيَةِ مُقْتَضَاهُ  
 مِنْ مُطْلِعِ التَّشْرِيعِ ذُو اسْتِمْدَادِ

### «المقدمة التاسعة»

- 204- وَانْقَسَمَ الْعِلْمُ لِصُلْبٍ وَمُلَخٍّ وَمَا سِوَى هَذَيْنِ فَهُوَ مُطَّرَحٌ



أَوْ كَانَ رَاجِعاً لِأَضَلِّ قَظْمِي  
 مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْحَاجِيَّةِ  
 أَوْ مُكْمِلٌ لَهَا عَلَى التَّغْيِينِ  
 مُسْنَدَةٌ لَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 ثَلَاثَةٌ لَهُ بِهَا اتَّصَفُ  
 وَذَا مِنَ الشَّارِعِ أَمْرٌ بَادٍ  
 خُصُوصٌ إِلَّا وَهُوَ فِي عُمُومٍ  
 مِنْ غَيْرِ تَبْدِيلٍ وَلَا زَوَالٍ  
 وَلَا يُرَى لِشَأْنِهَا تَبْدِيلٌ  
 عَلَيْهِ وَالْحُكْمُ بِذَا مَحْتُومٌ  
 مَا كَانَ رَاجِعاً لِأَضَلِّ ظَنِّي  
 بِهِ لَهُ عَنْ أَضْلِهِ تَخَلُّفٌ  
 وَلَا يُخِلُّ حُكْمُهُ بِأَضَلِّ  
 فِيمَا إِلَى التَّعَبُّدَاتِ يَنْتَمِي  
 وَمِثْلُهَا تَعَيُّنُ الْأَوْقَاتِ  
 بَعْدَ السَّمَاعِ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ  
 مَا قَدْ يُرَى كَثَالِثٍ فِي الْحُكْمِ  
 تَجَنِّي عَلَى الْمَشْرُوعِ بِالتَّأْوِيلِ  
 فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ الْمُسْلَسَلَاتِ  
 بِمُقْتَضَاهُ لَا يُخِلُّ أَنْ وَقَعَ  
 فِي أَخْذِ مَا يَحْمِلُهُ مِنْ طُرُقٍ  
 فِي طُرُقِ الْمَرْوِيِّ لَا التَّوَاتُرِ

205. فَالْصُّلْبُ مَا أَفَادَ حُكْمَ الْقَطْعِ  
 206. وَهُوَ أُصُولُ الْمِلَّةِ الْكُلِّيَّةِ  
 207. وَمُكْمِلٌ لَهَا مِنَ التَّحْسِينِ  
 208. وَجُمْلَةُ الْفُرُوعِ بِاسْتِغْرَاقِ  
 209. وَإِنَّ ذَا الْقِسْمَ لَهُ أَوْصَافٌ  
 210. وَهِيَ الْعُمُومُ مَعَ الْإِطْرَادِ  
 211. إِذْ لَيْسَ فِي كُلِّيَّةِ الْعُمُومِ  
 212. ثُمَّ ثُبُوتُهُ بِكُلِّ حَالٍ  
 213. وَهَكَذَا الْأَحْكَامُ لَا تَزُولُ  
 214. وَأَنَّهُ الْحَاكِمُ لَا الْمَحْكُومُ  
 215. وَمُلَحُ الْعِلْمِ بِهَذَا الْبَيْنِ  
 216. أَوْ قَاطِعٍ لَكِنْ مَا يَتَّصِفُ  
 217. وَشَرْطُهُ اسْتِحْسَانُهُ بِالْعَقْلِ  
 218. ثُمَّةً بِاسْتِخْرَاجِ بَعْضِ الْحُكْمِ  
 219. مِثْلُ الْمُقَدَّرَاتِ وَالْهَيِّئَاتِ  
 220. وَذَاكَ كَالْتَّغْلِيلِ فِي النَّوَادِرِ  
 221. وَرُبَّمَا يُلْفَى بِهَذَا الْقِسْمِ  
 222. بِكَوْنِهِ دَعْوَى بِلا دَلِيلِ  
 223. وَمِنْهُ بِالْإِتِزَامِ كَيْفِيَّاتِ  
 224. إِذْ تَرُكُ ذَاكَ الْإِتِزَامِ الْمُتَّبَعِ  
 225. وَمِنْهُ بِالْقَصْدِ إِلَى التَّائِقِ  
 226. يَقْصِدُ بِاسْتِخْرَاجِهَا التَّكَاتُرَ



- 227- وَمِنْهُ أَخَذُ الْعِلْمِ فِي أَحْكَامِ  
 228- إِذْ أَضْلُهَا لَيْسَ بِذِي اغْتِبَارِ  
 229- وَمِنْهُ الْإِخْتِلَافُ فِي حُكْمٍ وَلَا  
 230- وَمِنْهُ الْإِسْتِشْهَادُ بِالْأَشْعَارِ فِي  
 231- إِذْ شَأْنُهَا إِمَالَةُ الْقُلُوبِ  
 232- وَمِنْهُ أَنْ يُثَبَّتَ الْمَعْنَى بِمَا  
 233- مِنْ جِهَةِ التَّحْسِينِ لِلظَّنِّ فَقَطْ  
 234- وَمِنْهُ الْإِسْتِدْلَالُ فِي الْأَعْمَالِ  
 235- فَهُوَ وَإِنْ صَحَّ لَهُمْ عِنْدَ النَّظَرِ  
 236- فَالْشَّرْعُ حَاكِمٌ عَلَى الْجُمْهُورِ  
 237- وَمِنْهُ بِالْأَخْذِ بِأَضَلِّ عِلْمِ  
 238- مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي أَضَلِّ  
 239- وَإِنْ مِنْ مُسْتَظَرَفِ الْأَنْبَاءِ  
 240- كَانَ يَقُولُ أَنَّ كُلَّ مَنْ بَرَعَ  
 241- قِيلَ فَقَدْ أَحْكَمْتَ عِلْمَ النَّحْوِ  
 242- قَالَ أَرَى ذَاكَ لَهُ يُغْتَفَرُ  
 243- وَمِثْلُ هَذَا مَا حَكَّوْا فِي الْمَعْنَى  
 244- وَمَا كَهَاتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ  
 245- فِي أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَهُوَ يَرْجِعُ  
 246- وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِصُلْبٍ أَوْ مُلَحْ  
 247- وَهُوَ الَّذِي يَكُورُ بِالْإِبْطَالِ
- مِنْ الْمَرَائِي حَالَةَ الْمَنَامِ  
 فِيمَا سِوَى التَّبْشِيرِ وَالْإِنْذَارِ  
 يُفِيدُ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ عَمَلًا  
 مَعْنَى كَمَا فِي الْوَعْظِ وَالتَّصَوُّفِ  
 وَرَدُّهَا لِلْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ  
 يَفْعَلُهُ مَنْ بِالصَّلَاحِ وَسِمَا  
 مُجَرَّدًا عَنْ كُلِّ شَرْطٍ مُشْتَرِطٍ  
 بِمَا يَقُولُهُ أَوْلُو الْأَحْوَالِ  
 غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِجُمْهُورِ الْبَشَرِ  
 بِالْمُتَوَسِّطَاتِ فِي الْأُمُورِ  
 فِي غَيْرِهِ تَوْضِيلًا لِلْحُكْمِ  
 وَلَا يَمُتُّ بِمَتَاتِ عَقْلِي  
 فِي ذَاكَ مَا يُرَوَى عَنِ الْفَرَاءِ  
 فِي عِلْمِهِ فِي غَيْرِهِ بِهِ انْتَفَعُ  
 فَمَا تَرَى فِيمَنْ سَهَا فِي السَّهْوِ  
 فَإِنَّ ذَا التَّضْغِيرِ لَا يُصَغَّرُ  
 فِي إِنْ هَذَا عَنِ ابْنِ الْبَنَّا  
 مَا لِأَبِي يُوسُفَ وَالْكِسَائِي  
 لِأَضَلِّ نَحْوِ حُكْمِهِ مُتَّبَعُ  
 فَعَدَمُ اغْتِبَارِهِ أَمْرٌ وَضَحْ  
 عَلَى أَصُولِ الْعِلْمِ وَالْأَعْمَالِ



- 248- دُونَ اسْتِنَادِهِ إِلَى قَظْعِي فِي أَضْلِيهِ وَلَا إِلَى ظَنِّي  
249- وَلَا يُرَى مُسْتَحْسَنًا بِالْعَقْلِ مَعْنَى وَلَا مُسْتَمْلَحًا فِي الْأَضْلِ

## «فصل»

- 250- هَذَا وَقَدْ يَغْرِضُ لِلأَوَّلِ مَا يَصِيرُ فِي الثَّانِي بِهِ مُرْتَسِمًا  
251- وَذَا لَهُ تَصَوُّرٌ فِي الْوَاقِعِ بِخَلْطِ عِلْمٍ بِسِوَاهُ نَافِعِ  
252- كَذَاكَ قَدْ يَغْرِضُ فِيهِ أَنْ يُرَى كَثَالِثٍ قَدْ نَافَرَ الْمُعْتَبَرَ  
253- بِمِثْلِ أَنْ يُلْقَى لِغَيْرِ أَهْلِهِ تَبَجُّحًا بِنَقْلِهِ وَحَمْلِهِ  
254- أَوْ مَالَهُ خَظَرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ لِغَيْرِ ذِي عَقْلٍ لِذَاكَ قَابِلِ  
255- بِضِدِّ مَا يُؤَثِّرُ فِي الْعُلُومِ وَبَثُّهَا مِنْ أَدَبِ التَّعْلِيمِ  
256- فَمِثْلُ ذَا يُوقِعُ فِي الْمَحْظُورِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ جَاءَ فِي الْمَأْثُورِ

## «المقدمة العاشرة»

- 257- إِنْ عُضِدَ الْمَنْقُولُ بِالْمَعْقُولِ فَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ الْمَنْقُولِ  
258- إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَعَ الشَّرْعِ نَظَرٌ إِلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرَ  
259- دَلِيلُهُ لَوْ جَازَ حُكْمُ الْعَقْلِ لَجَازَ أَنْ يَبْطُلَ حُكْمُ الْأَضْلِ  
260- لَكِنَّ ذَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَضْلُهُ لَكِنَّ ذَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَضْلُهُ  
261- وَمَعَ ذَا التَّخْسِينُ وَالتَّقْبِيحُ مِنْ حُكْمِهِ وَرَدُّهُ الصَّحِيحُ  
262- وَلَا اغْتِرَاضَ فِيهِ بِالتَّخْصِصِ بِالْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ لِلْمَنْصُوصِ  
263- إِذْ لَيْسَ فِيهِ الْعَقْلُ بِالْحُكْمِ انْفَرَدَ بَلْ بِدَلِيلِ السَّمْعِ فِي ذَاكَ اغْتَضَدَ

## «المقدمة الحادية عشرة»

- 264- قَدْ صَحَّ أَنَّ الْعِلْمَ أَغْنَى الْمُعْتَبَرَ فِيمَا يُفِيدُ عَمَلًا قَدْ انْحَصَرَ



- 265- وَأَضْلُهُ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ  
وَمَرَّ قَبْلُ أَنَّهَا السَّمْعِيَّةُ  
266- فَالْعِلْمُ مِنْ تِلْقَائِهَا مَكْسُوبٌ  
فَحَضَرُهَا إِذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ

### «المقدمة الثانية عشرة»

- 267- مِنْ أَنْفَعِ الطُّرُقِ لِنَيْلِ الْعِلْمِ  
268- مُتَّصِفٍ فِي الْعِلْمِ بِالرُّسُوحِ  
269- فَهُمْ مَفَاتِيحُ لِأَهْلِ الطَّلَبِ  
تَحْصِيلُهُ مِنْ ذِي ثَقَى وَفَهَمِ  
إِذْ قِيلَ لَا بُدَّ مِنَ الشُّيُوخِ  
لَمَّا اسْتَقَرَّ الْعِلْمُ طَيَّ الْكُتُبِ

### «فصل»

- 270- وَبِعَلَامَاتٍ عَلَيْهِ يُسْتَدَلُّ  
271- حَتَّى يَكُونَ قَوْلُهُ لِفِعْلِهِ  
272- وَأَخْذُهُ لِمَا مِنَ الْعِلْمِ عِلْمٌ  
273- حَسَبَمَا قَدْ كَانَ حَالُ السَّلَفِ  
274- وَالْإِقْتِدَاءُ بِالَّذِي عَنْهُ أَخْذُ  
275- مُسْتَفْرِغًا لِلْجُهِدِ فِي التَّأْدِبِ  
مِنْهَا وَفَاقُ الْعِلْمِ مِنْهُ لِلْعَمَلِ  
مُطَابِقًا وَهَدْيُهُ كَنَقْلِهِ  
عَمَّنْ مِنَ النَّاسِ بِذَا الْوَسْمِ وَوَسْمِ  
فِي أَخْذِهِمْ خَلْفَهُمْ عَنْ سَلَفِ  
فِي بَثِّ مَا بَثَّ وَنَبَذِ مَا نَبَذَ  
بِأَدَبِ الشَّيْخِ وَحُسْنِ الطَّلَبِ

### «فصل»

#### فيما يوصل إلى أخذ العلم عن أهله»

- 276- وَالْعِلْمُ مَطْلَبٌ إِلَيْهِ يُوصَلُ  
277- فَإِنَّهُ الْأَخْذُ لَهُ مُشَافَهَةٌ  
278- وَذَاكَ فِيهِ حِكْمَةٌ بِالذَّاتِ  
279- يَشْهَدُهَا مَنْ زَاوَلَ الْعُلُومَا  
280- فَكَمْ يُزِيلُ الشَّيْخُ مِنْ إِشْكَالِ  
281- وَكَمْ يُجَلِّي مِنْ أُمُورٍ غَامِضَةٍ  
كِلَا طَرِيقَيْنِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ  
مِنْ قِبَلِ الشُّيُوخِ بِالْمُوَاجَهَةِ  
تَرْجِعُ مَعْنَى لِلْخُصُوصِيَّاتِ  
وَمَنْ تَوَلَّى أَهْلَهَا لَزُومًا  
بِمُقْتَضَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ  
وَشُبِّهِ قَدْ وَرَدَتْ مُعَارِضَةٌ



- 282- فَتَنْجَلِي إِمَّا بِأَمْرِ عَادِي  
 283- تَحْصُلُ لِلتَّلْمِيزِ فِي تَفْهِيمِهِ  
 284- وَذَا الطَّرِيقُ نَافِعٌ مُطْلَبُ  
 285- ثُمَّ الطَّرِيقُ الثَّانِي بِالْمُرَاجَعَةِ  
 286- وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ أَيْضًا نَافِعُ  
 287- بِشَرْطِهِ أَنْ يَحْصُلَ بَلْ عِنْدَهُ  
 288- وَفِي اضْطِلَاحِ أَهْلِهِ مَا يُعْتَبَرُ  
 289- مَعَ تَحَرِّي كُتُبٍ مَنْ تَقَدَّمَ  
 290- فَالْقُدَمَاءُ بِالْعُلُومِ أَقْعَدُ  
 أَوْ هِبَةً لَيْسَتْ مِنَ الْمُعْتَادِ  
 إِذَا اسْتَوَى بَيْنَ يَدَي مُعَلِّمِهِ  
 وَكَانَ بَعْضُ مَنْ مَضَى لَا يَكْتُبُ  
 لِكُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمُطَالَعَةِ  
 وَلِلطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ تَابِعُ  
 فِي الْعِلْمِ مَا يَفْهَمُ مِنْهُ قَصْدُهُ  
 وَمَا يَتِمُّ مَعَهُ حُكْمُ النَّظَرِ  
 فِي كُلِّ مَا مِنَ الْعُلُومِ يَمَّا  
 بِذَاكَ تَجَرِيبٌ وَنَقْلٌ يَشْهَدُ

### «المقدمة الثالثة عشرة»

- 291- وَأَيُّ أَضَلِّ مِنْ أَصُولِ الْعِلْمِ قَدْ  
 292- يُنْظَرُ لِلْمَعْنَى الَّذِي قَدْ اخْتَمَلَ  
 293- عَلَى مَجَارِي مِثْلِهِ فِي الْعَادَةِ  
 294- وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ انْخِرَامُ رُكْنٍ  
 295- وَذَاكَ فِي مَجْرَى الْأَسَالِيبِ يَقَعُ  
 296- كَذَا يُرَى فِي الْفَهْمِ لِلْأَقْوَالِ  
 297- وَذَا الْأَخِيرُ عُمْدَةٌ فِي الْمَسْأَلَةِ  
 298- وَأَضَلُّ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْبَيَانِ  
 299- وَضِمْنُهُ الرُّخْصَةُ مِنْهُ تُقْتَنَصُ  
 300- وَقَدْ بَدَأَ مَعْنَى ذَا الْأَضَلِّ وَظَهَرَ  
 301- وَعَدَمُ اعْتِبَارِهِ حَيْثُ بَدَأَ  
 يُعَدُّ فِي الْفِعْلِ إِمَامًا يُعْتَمَدُ  
 فَإِنْ يَكُنْ يَجْرِي بِهِ ذَاكَ الْعَمَلُ  
 صَحَّ فِي الْاِقْتِضَاءِ لِلِإِفَادَةِ  
 أَوْ نَقْصِ شَرْطٍ فَهُوَ غَيْرُ مُغْنٍ  
 فَيَنْبَغِي اعْتِبَارُهُ حَيْثُ وَقَعَ  
 وَفِي الدُّخُولِ بَعْدُ فِي الْأَعْمَالِ  
 وَالْأَضَلُّ فِي الْمَصَالِحِ الْمُسْتَعْمَلَةِ  
 لِمُشْكِكِ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ  
 فَإِنَّهُ الْحَاكِمُ فِي بَابِ الرُّخْصِ  
 تَأْصِيلُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ  
 أَوْقَعَ أَهْلَ الزَّيْغِ فِي مَهْوَى الرَّدَى



## كتاب الأحكام

302- وَهِيَ بِمُقْتَضَى الْخِطَابِ الشَّرْعِيِّ قِسْمَانِ لِلتَّكْلِيفِ أَوْ لِلْوَضْعِ

«خطاب التكليف»

303- فَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ لِلْأَنَامِ مُنْخَصِرٌ فِي خَمْسَةِ الْأَحْكَامِ

«المسألة الأولى»

304- إِنَّ الْمُبَاحَ تَرْكُهُ كَفِعْلِهِ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ بِحُكْمِ أَصْلِهِ

305- بَلْ هُوَ مَوْكُوفٌ إِلَى الْمُكَلَّفِ كَالشَّانِ فِي مُكْفَرَاتِ الْحَلِفِ

306- أَوْ لَا زِمَ مَا لَيْسَ فِي اسْتِطَاعَةٍ مِنْ كَوْنِهِ مَعْصِيَةً وَطَاعَةً

307- وَمَعَ ذَا لَوْ كَانَ شَرْعًا يُطْلَبُ لَعُدَّ طَاعَةً بِهَا التَّقَرُّبُ

308- فَكَانَ لَا زِمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ نَذْرًا وَمَا يَلْزَمُ بِاتِّفَاقِ

«فصل»

309- وَمَا رَأَى الْكَعْبِيُّ فِي شَأْنِ الطَّلَبِ

310- وَلَا يُقَالُ التَّرْكُ بَابُ الزُّهْدِ

311- فَإِنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا سَلَفَ

312- وَالزُّهْدُ إِنْ يُنْظَرُ لِحُكْمِ أَصْلِهِ

313- وَمَعَ ذَا الْكَلَامِ إِنَّمَا وَقَعَ

314- لَا فِي الَّذِي تَدْخُلُهُ سَوَابِقُ

315- وَإِنْ أَتَى مَا يَقْتَضِي مَعْنَى الطَّلَبِ

316- وَهُوَ الْمُبَاحُ مِنْهُ مَا قَدْ يَخْدُمُ

317- فَإِنْ يَكُنْ يَخْدُمُ أَصْلًا أَوْ لَا

لِلْفِعْلِ مَرْدُودٌ بِتَرْكِ مَا وَجِبَ

وَالزُّهْدُ مَطْلُوبٌ بِحُكْمِ الْقَصْدِ

مِنْ فِعْلِهِ عَنِ الرَّسُولِ وَالسَّلَفِ

تَرْكُ الْمُبَاحِ جَائِزٌ لِمِثْلِهِ

فِي مُطْلَقِ الْمُبَاحِ حَيْثُ مَا وَقَعَ

وَلَا قَرَائِنٌ وَلَا لِسَوَاحِقُ

لِفِعْلِ أَوْ تَرْكِ فَتَفْصِيلٌ وَجِبَ

سِوَاهُ أَوْ لَيْسَ كَذَاكَ يُعْلَمُ

ضَرُورَةً أَوْ حَاجَةً أَوْ مُكْمِلًا



- 318- فَفِعْلٌ ذَا لِأَجْلِهِ مَطْلُوبٌ  
319- وَمِثْلُهُ يَجِيءُ فِي الْقُرْآنِ  
320- وَمَا يَكُونُ خَادِمًا مَا يَنْقُضُ  
321- وَلَيْسَ بِالْأَحَقِّ كَالطَّلَاقِ  
322- وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ مَخْدُومٌ  
323- لِأَنَّهُ لَهُوَ وَشُغْلٌ شَاغِلٌ  
324- كِلَاهُمَا مُسْتَنِدٌ لِلْخَبَرِ  
325- وَحَيْثُمَا قَدْ جَاءَ ذَمُّ الدُّنْيَا  
326- ثُمَّ لَذَا التَّقْرِيرِ أَضَلُّ انْبَنَى
- مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ أَوْ مَحْبُوبٌ  
فِي مَعْرِضِ النُّعْمَى وَالْإِمْتِنَانِ  
أَضَلًّا فَإِنَّ فِعْلَ هَذَا مُبْغَضٌ  
إِلَّا لِمَا عَارِضَ كَالشَّقَاقِ  
فَفِعْلُهُ كَمِثْلِ ذَا مَذْمُومٌ  
بِغَيْرِ مَا يُنَالُ مِنْهُ طَائِلٌ  
وَيَقْتَضِيهِمَا صَحِيحُ النَّظَرِ  
فَهُوَ بِهَذَا اللَّحْظِ دُونَ ثُنْيَا  
عَلَيْهِ حُكْمُهُ سَابِقٌ هُنَا

### «وهو المسألة الثانية»

- 327- أَمَّا اخْتِلَافُ جَانِبِ الْمُبَاحِ  
328- فَكُلُّ مَا كَانَ بِحُكْمِ الْأَضَلِ  
329- يَكُونُ بِالْكُلِّ مِنَ الْمَطْلُوبِ  
330- مِثْلُ التَّمَتُّعَاتِ بِالْمَاكِلِ  
331- أَوْ قَدْ يُرَى بِالْكُلِّ عَنْهُ قَدْ نُهِيَ  
332- مِثْلُ التَّنَزُّهَاتِ فِي الْبِطَاحِ  
333- وَفِعْلٌ مَا بِجُزْءٍ فِي الْمُنْدُوبِ  
334- وَالْفِعْلُ لِلْمَكْرُوهِ بِالْجُزْءِ يُرَى  
335- وَمَا يَكُونُ وَاجِبًا مِنْ أَضَلِ  
336- وَحُكْمُهُ بِحَسَبِ الْكُلِّيَّةِ  
337- وَمَنْ يَرَى الْوَاجِبَ لَيْسَ الْفَرْضَا
- بِالْجُزْءِ وَالْكُلِّ فَذُو إِضْاحِ  
بِحَسَبِ الْجُزْءِ مُبَاحِ الْفِعْلِ  
إِمَّا عَلَى النَّدْبِ أَوْ الْوُجُوبِ  
وَالْبَيْعِ وَالْجَمَاعِ لِلْحَلَائِلِ  
كَرَاهَةً أَوْ لِلْحَرَامِ يَنْتَهِي  
أَوْ فِعْلٍ قَادِحٍ مِنَ الْمُبَاحِ  
يَكُونُ بِالْكُلِّ عَلَى الْوُجُوبِ  
بِالْكُلِّ مَمْنُوعًا إِذَا مَا اعْتُبِرَا  
يَجِبُ بِالْجُزْءِ مَعًا وَالْكُلِّ  
مُخْتَلِفٌ وَحَسَبِ الْجُزْئِيَّةِ  
يَكُونُ بِالْكُلِّ لَدَيْهِ فَرْضَا



- 338- وَعِنْدَ ذَا يُقَالُ إِنَّهُ اخْتَلَفَ  
 339- وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْمَمْنُوعِ  
 340- وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي ذَا النَّوْعِ  
 341- قَدْ يُدْعَى اتِّفَاقُ الْأَحْكَامِ وَإِنْ
- بِالْكُلِّ وَالْجُزْءِ عَلَى مَا قَدْ سَلَفَ  
 مِنْ جِهَةِ الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ  
 دَلِيلُهُ اسْتِقْرَآؤُهُ فِي الشَّرْعِ  
 كَانَ بِالْأَفْعَالِ اخْتِلَافٌ يَفْتَرِنُ

### «المسألة الثالثة»

- 342- وَأُطْلِقَ الْمُبَاحُ لِلْمُخَيَّرِ  
 343- وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ ذُو أَقْسَامٍ  
 344- وَمِنْهُ مَا يَخْدُمُ إِمَّا مَا أَتَى  
 345- إِمَّا لِمَا يُطْلَبُ تَرْكاً أَوْ لِمَا  
 346- وَحَاصِلُ أَنَّ الْمُبَاحَ الْأَصْلَ
- فِيهِ وَمَا لَا بَأْسَ فِيهِ يَغْتَرِي  
 فَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِذِي اسْتِخْدَامٍ  
 مُخَيَّراً فِيهِ بِحَيْثُ ثَبَتَا  
 يُطْلَبُ فِعْلُهُ وَذَا تَقَدَّمَ  
 وَجُودُهُ بِالْجُزْءِ لَا بِالْكُلِّ

### «المسألة الرابعة»

- 347- وَكُلُّ مَا يُقَالُ فِيهِ لَا حَرَجَ  
 348- وَذَا مِنَ الشَّارِعِ قَصْدُ بَيِّنٍ  
 349- بِالْإِذْنِ فِي التَّخْيِيرِ أَوْ رَفْعِ الْحَرَجِ
- فَهُوَ عَنِ التَّخْيِيرِ فِيهِ قَدْ خَرَجَ  
 وَالْفَارِقُ التَّضْرِيحُ وَالتَّضْمِينُ  
 بَعَكْسٍ وَاجِدٍ فِي الْآخِرِ انْدَرَجَ

### «المسألة الخامسة»

- 350- وَإِنْ مُبَاحٌ بِاسْمِهِ يَتَّصِفُ  
 351- لَا سِيَمَا الَّذِي لِرَفْعِ الْإِثْمِ  
 352- لِأَنَّ أَخْذَهُ بِغَيْرِ الطَّلَبِ
- فَبِاعْتِبَارِ حَظِّ مَنْ يُكَلَّفُ  
 فَإِنَّهُ أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ  
 فَصَارَ فِي الْحَظِّ قَوِيَّ السَّبَبِ

### «المسألة السادسة»

- 353- تَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ بِالْمَقَاصِدِ  
 354- لِأَجْلِ أَنَّ الْحُكْمَ غَيْرُ لَازِمٍ  
 355- وَمَعَ ذَا يَكُونُ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا
- فِعْلاً وَتَرْكاً صَحَّ فِي الْمَوَارِدِ  
 لِغَيْرِ قَاصِدٍ لَهُ كَالنَّائِمِ  
 لَيْسَ يُطَاقُ وَهُوَ مَا قَدْ عَلِمَا



- 356- وَلَا اغْتِرَاضَ فِيهِ بِالْأَطْفَالِ  
357- فِي كُلِّ مَا قَدْ أُلْزِمُوا فِي الشَّرْعِ  
وَلَا بِمَنْ أَشْبَهَهُمْ فِي الْحَالِ  
فَإِنَّ ذَاكَ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ

### «المسألة السابعة»

- 358- إِذَا اغْتَبَرْتَ مَا لَهُ الشَّرْعُ نَدَبٌ  
359- مُمَهَّدًا أَوْ مُكْمِلًا أَوْ مُذَكِّرًا  
360- أَوْ غَيْرِهِ كَالْقَصِّ لِلْأَظْفَارِ  
361- وَهَكَذَا الْمَكْرُوهُ لِلْحَرَامِ  
362- ثُمَّ مِنَ الْوَاجِبِ حِينَ يُقْصَدُ  
أَعَمَّ فَهُوَ خَادِمٌ لِمَا وَجَبَ  
مِنْ جَنْسِهِ كَالنَّفْلِ حَيْثُمَا يُرَى  
وَالطَّيِّبِ وَالتَّعْجِيلِ لِلْإِفْطَارِ  
كَمِثْلِهِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ  
وَعَكْسِهِ وَسِيلَةً وَمَقْصَدٌ

### «المسألة الثامنة»

- 363- وَكُلَّ مَا الشَّرْعُ لَهُ قَدْ حَدًّا  
364- فَمُوقِعٌ لَهُ بِذَاكَ الْوَقْتِ  
365- كَانَ عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ لِلنَّدَبِ  
366- لِكُلِّ مَنْ أَخَّرَ ذَاكَ مُطْلَقًا  
وَقْتًا مُعَيَّنًا بِهِ يُؤَدَّى  
يَأْمَنُ مِنْ مَذْمَةٍ وَمَقْتٍ  
وَإِنَّمَا يَلْحَقُ حُكْمُ الْعَنْبِ  
عَنْ وَقْتِهِ مُتَّسِعًا أَوْ ضَيِّقًا

### «المسألة التاسعة»

- 367- وَالْحَقُّ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضَرْبَيْنِ  
368- وَآخِرٌ لِّلْهِ كَالصَّيَامِ  
369- فَإِنَّهُ دَيْنٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ  
370- إِذَا مَا يُحَدُّ وَقْتًا أَوْ يُقَدَّرُ  
371- وَغَيْرُ مَا قَدْ حَدَّ فَهُوَ يُطْلَبُ  
حَقٌّ لِمَخْلُوقٍ كَمِثْلِ الدَّيْنِ  
وَكُلُّ مَا حُدَّ مِنَ الْأَحْكَامِ  
وَلَا زِمَ ذِمَّتُهُ حَتَّى يَفِي  
بِالْقَصْدِ لِلْأَدَاءِ فِيهِ مُشْعَرُ  
وَمَا لَهُ فِي ذِمَّةٍ تَرْتَبُ

### «المسألة العاشرة»

- 372- يَصِحُّ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالْحَرَامِ  
373- دَلِيلُهُ الثُّبُوتُ فِي الْمَنْقُولِ  
لِلْعَفْوِ رُتْبَةً سِوَى الْأَحْكَامِ  
مِنْ خَبَرِ اللَّهِ أَوْ الرَّسُولِ



- 374- مِثْلُ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ وَعَفَا  
375- وَجَاءَ حُكْمُ الْعَفْوِ فِي مَوَاضِعَ  
376- وَخَطَأُ الْفِعْلِ وَالْاجْتِهَادِ مَعَ  
377- وَمَا مُخَالَفٌ دَلِيلًا لَمْ يَصِلْ  
378- كَذَاكَ مِنْهُ مُقْتَضَى الْمَرْجُوحِ  
379- وَفِي الْخِطَابَيْنِ تَزَاحَمَا وَلَا  
380- وَيَسْتَدِلُّ ذَاهِبٌ لِلْمَنْعِ  
381- أَوْ كَوْنِهِ لَيْسَ بِدُنْيَوِيٍّ  
382- أَوْ إِنْ يَكُنْ مُسَلِّمًا فِي الْوَاقِعِ  
383- أَوْ رَاجِعٌ مَا فِيهِ مِنْ أَقْسَامِ  
384- مَعَ أَنَّ ذِي الرُّتْبَةِ مَبْنَاهَا عَلَى  
385- وَذَاكَ هَلْ يَكُونُ فِي النَّوَازِلِ  
386- إِنْ قِيلَ بِالْعَفْوِ فَحَاصِرٌ لَهُ  
387- أَوْ الْخُرُوجُ بَعْدُ بِالتَّأْوِيلِ  
388- وَفِعْلٌ مَا عَنْ حُكْمِهِ الشَّرْعُ سَكَتٌ  
389- إِمَّا سُكُوتٌ عَنِ الْإِسْتِفْصَالِ  
390- أَوْ عَنْ مَجَارِي الْعَادَةِ الْمُسْتَضْحَبَةِ

- وَمَا مِنَ السُّنَّةِ مَعْنَاهُ اقْتَفَى  
أَوَّلَهَا حَيْثُ سُكُوتُ الشَّارِعِ  
إِكْرَاهٍ أَوْ رُخْصَةٍ أَوْ سَهْوٍ يَقَعُ  
وَمَا بِوُفْقٍ مَا لَهُ النَّسْخُ شَمِلَ  
مِنَ الدَّلِيلَيْنِ مَعَ التَّرْجِيحِ  
يُمْكِنُ جَمْعٌ فِي الْأَخِيرِ أَقْبَلًا  
بِكَوْنِهِ لَيْسَ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ  
وَالْبَحْثُ فِيهِ لَا فِي الْأُخْرَوِيٍّ  
فَذُو اخْتِصَاصٍ بِزَمَانِ الشَّارِعِ  
فِي حُكْمِهِ لِخَمْسَةِ الْأَحْكَامِ  
مَسْأَلَةٌ بِهَا الْخِلَافُ أَصْلًا  
مَا الشَّرْعُ لَيْسَ حُكْمُهُ بِشَامِلٍ  
الْوَقْفُ مَعَ مُعَارِضِ الْأَدْلَةِ  
قَضْدًا وَدُونَهُ عَنِ الدَّلِيلِ  
وَهُوَ عَلَى مَنْعِ الْخُلُوءِ إِنْ ثَبَتَ  
مَعَ مَظْنَنَةٍ لَهُ فِي الْحَالِ  
أَوْ عَمَلٍ شَرْعٍ الْخَلِيلِ أَوْجَبَهُ

### «المسألة الحادية عشرة»

- 391- وَطَلَبُ الْكِفَايَةِ الْمَشْرُوعُ  
392- يُسْقِطُهُ بَعْضٌ عَنِ الْبَاقِي إِذَا  
393- مَعَ اعْتِبَارِ الطَّلَبِ الْكُلِّيِّ  
394- لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذُو تَشَعُّبٍ
- مَا كَانَ مَطْلُوبًا بِهِ الْجَمِيعُ  
يَفْعَلُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ هَكَذَا  
لَا بِاعْتِبَارِ الطَّلَبِ الْجُزْئِيِّ  
مَرْجِعُهُ إِلَى وُرُودِ الطَّلَبِ



- 395- عَلَى الَّذِينَ فِيهِمْ أَهْلِيَّةٌ  
لِذَلِكَ الْمَطْلُوبِ فِي الْقَضِيَّةِ  
396- وَالنَّصُّ فِي ذَلِكَ مِمَّا كَثُرَا  
كَوَلَّتْكُمْ مِنْكُمْ فَلَوْلَا نَفَرَا

«المسألة الثانية عشرة»

- 397- وَكُلُّ مَا كَانَ مُبَاحَ الْفِعْلِ  
وَجَازِبُهُ مَعَ ذَا عَوَارِضُ  
398- هَلْ يَبْطُلُ الْعَارِضُ حِينَ يُعْتَبَرُ  
أَصْلُ الَّذِي أُبِيحَ فِي هَذَا نَظَرُ  
399- فَإِنْ يَكُنْ لِفِعْلٍ مَا أُبِيحَا  
يَضْطَرُّ كَانَ فِعْلُهُ صَحِيحَا  
400- وَلَا اغْتِبَارَ فِيهِ بِالْمُعَارِضِ  
كَمِثْلِ مَا لَوْ كَانَ غَيْرَ عَارِضٍ  
401- لَكِنْ لَهُ فِي تَرْكِهِ ضَرَارُ  
وَمِثْلُهُ مَا لَا لَهُ اضْطِرَارُ  
402- إِذْ بَعْضُ مَا يُمْنَعُ رَفْعاً لِلْحَرْجِ  
أُبِيحَ كَالْقَرْضِ وَمَا مَعَهُ انْدَرَجَ  
403- وَخُلِفَ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْمَنْهَجِ  
شَهَادَةً مِنْهُ بِرَفْعِ الْحَرْجِ  
404

«المسألة الثالثة عشرة»

- 405- وَالْحَقُّ أَنْ يُنْظَرَ فِي ذَا الْفَضْلِ  
لِحَرْجِ الْعَارِضِ أَوْ ذِي الْأَصْلِ  
406- فَفَقْدُ عَارِضٍ مَعَ الْأَصْلِ يُرَى  
إِمَّا مُكْمِلاً لَهُ حَيْثُ جَرَى  
407- فَلَا اسْتِوَاءَ فِيهِمَا وَلَا أَثَرُ  
لِفَقْدِ عَارِضٍ فِي الْأَصْلِ مُعْتَبَرُ  
408- أَوْ غَيْرَ مُكْمِلٍ لَهُ تَوَقُّعُ  
لَيْسَ بِمَرْعِيٍّ حَيْثُ يَتَّبَعُ  
409- وَوَاقِعُ فَمَوْضِعُ التَّصْحِيحِ  
بَابُ التَّعَارُضِ أَوْ التَّرْجِيحِ  
410- وَغَيْرُ مَا اضْطَرَّ لَهُ، وَلَا ضَرَرُ  
فِي تَرْكِهِ فِيهِ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ  
411- وَمُقْتَضَى الذَّرَائِعِ الْمَأْثُورَةِ  
يَدْخُلُ فِي ذَا الْقِسْمِ بِالضَّرُورَةِ  
412- تَعَارُضِ الْغَالِبِ وَالْأَصْلِ اقْتُفِي  
وَمِنْهُ أَيْضاً مَنْشَأُ الْخِلَافِ فِي  
413- وَهُوَ مَحَلٌّ لِاجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ  
فِي طَرَفِي نَفِي وَإِثْبَاتٍ صَدَرَ

## خطاب الوضع

414- أَمَّا خِطَابُ الْوَضْعِ إِذْ يُقَرَّرُ      فَفِي فُضُولِ خَمْسَةٍ يَنْحَصِرُ

### الفصل الأول

في الأسباب وفيه مسائل،

«المسألة الأولى»

- |  |  |
|--|--|
| <p>415- وَجُمْلَةُ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تَقَعُ</p> <p>416- مِنْهُنَّ مَا يَخْرُجُ عَنْ مَقْدُورٍ</p> <p>417- وَذَاكَ قَدْ يَكُونُ إِمَّا سَبَبًا</p> <p>418- مِثْلُ الزَّوَالِ سَبَبًا وَالرُّشْدِ</p> <p>419- وَاعْتَبِرَ الْمَقْدُورُ فِي التَّضْرِيفِ</p> <p>420- مِثْلُ النِّكَاحِ أَوْ الْإِبْتِياعِ</p> <p>421- وَجِهَةُ الْوَضْعِ عَلَى مَا قَدْ مَضَى</p> <p>422- وَالظُّهْرِ شَرْطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ</p> <p>423- وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ يُلْفَى كُلُّ مَا</p> <p>424- وَذَاكَ كَالنِّكَاحِ وَالْإِيمَانِ</p> <p>425- وَلَا يَكُونُ مَا بِحُكْمٍ عُلِّقَا</p> | <p>فَيُشْرَعُ الْحُكْمُ لَهَا أَوْ يُرْفَعُ</p> <p>مُكَلَّفٍ فَهُوَ إِذَا ضَرُورِي</p> <p>أَوْ شَرْطًا أَوْ مَانِعًا الْحُكْمَ أَبَا</p> <p>شَرْطًا وَكَالْمَحِيضِ مَنَعًا يُبْدِي</p> <p>مِنْ جِهَةِ الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ</p> <p>لِمَقْصِدِ النَّسْلِ وَالْإِنْتِفَاعِ</p> <p>مِثْلُ النِّكَاحِ سَبَبًا لِمَا اقْتَضَى</p> <p>وَالدَّيْنِ مَانِعًا مِنَ الزَّكَاةِ</p> <p>مَرَّ مَعَ اخْتِلَافِ مَا لَهُ انْتَمَى</p> <p>وَالرَّقِّ وَالطَّلَاقِ وَالْإِحْصَانِ</p> <p>فِي حُكْمِ نَفْسِهِ سِوَاهُ مُطْلَقًا</p> |
|--|--|

«المسألة الثانية»

- |  |  |
|--|--|
| <p>426- شَرْعِيَّةُ الْأَسْبَابِ لَنْ يَسْتَلْزِمَا</p> <p>427- وَإِنْ يَكُنْ يَصِحُّ فِيهَا عَادَةٌ</p> <p>428- كَالْأَمْرِ بِالنِّكَاحِ لَا يَسْتَلْزَمُ</p> | <p>شَرْعِيَّةُ الْمُسَبَّبَاتِ فَاغْلَمَا</p> <p>تَلَازِمٌ فَالشَّرْعُ غَيْرُ الْعَادَةِ</p> <p>أَمْرًا بِمَا عَنِ النِّكَاحِ يَلْزَمُ</p> |
|--|--|



- 429- فَمَا الْمُسَبَّبَاتُ مِنْ مَقْدُورٍ  
 430- وَكَمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ دَلِيلٍ  
 431- وَإِنْ أَتَى مَا يُوْهِمُ اسْتِلْزَامًا  
 432- وَفِي اخْتِلَافِ الْحُكْمِ فِي الْمُسَبَّبِ  
 433- فَقَدْ يُرَى الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ وَجَبَا  
 434- وَمَا مَضَى فِي السَّبَبِ الْمَشْرُوعِ  
 مُكَلَّفٍ فِي جُمْلَةِ الْأُمُورِ  
 مِنْ مُحْكَمِ السُّنَّةِ وَالتَّنْزِيلِ  
 عُدَّ اتِّفَاقًا ذَاكَ لَا لِزَامَا  
 مَعَ سَبَبٍ بُرْهَانُ هَذَا الْمَطْلَبِ  
 عَنْ سَبَبٍ أُبِيحَ قَدْ تَسَبَّبَا  
 فَأَمْرُهُ أَسهَلُ فِي الْمَمْنُوعِ

### «المسألة الثالثة»

- 435- وَلَيْسَ يَلْزَمُ مَعَ تَعَاطِي السَّبَبِ  
 436- بَلْ أَنْ يَكُونَ جَارِي الْأَفْعَالِ  
 437- دَلِيلُهُ مَا فِي مُسَبَّبٍ ظَهَرَ  
 قَصْدُ الْمُكَلَّفِ إِلَى الْمُسَبَّبِ  
 مِنْ تَحْتِ الْأَحْكَامِ بِكُلِّ حَالٍ  
 مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْدُورِ الْبَشَرِ

### «المسألة الرابعة»

- 438- وَالْقَصْدُ فِي الشَّرْعِ لَوْضَعِ السَّبَبِ  
 439- لِأَنَّ الْأَسْبَابَ بِحَيْثُ شُرِّعَتْ  
 440- فَقَصْدُهَا قَصْدٌ لِمَا عَنْهَا يُرَى  
 441- وَلَيْسَ بَيْنَ مَا مَضَى تَنَاقُضُ  
 442- فَقَصْدُ ذَا يَرْجِعُ لِلْوُقُوعِ  
 يَسْتَلْزِمُ الْقَصْدُ إِلَى الْمُسَبَّبِ  
 لِأَجْلِ مَا يَنْشَأُ عَنْهَا وَضِعَتْ  
 نَاشِئًا أَوْ بِأَصْلِهَا مُسْتَثْمِرًا  
 وَبَيْنَ هَذَا لَا وَلَا تَعَارُضُ  
 وَذَاكَ لِلتَّكْلِيفِ بِالْمَشْرُوعِ

### «المسألة الخامسة»

- 443- وَحِينَ لَا يَلْزَمُ فِي الْمُسَبَّبِ  
 444- فَلِلْمُكَلَّفِينَ تَرْكُ الْقَصْدِ  
 445- وَلَهُمُ الْقَصْدُ لَهُ بِمَا اسْتَقَرَّ  
 446- إِذْ جَعَلَ اللَّهُ فِي الْاِكْتِسَابِ  
 قَصْدٌ إِلَيْهِ مَعَ تَعَاطِي السَّبَبِ  
 لَهُ وَمَا قَدْ مَرَّ ذَاكَ يُبْدِي  
 فِي الْخَلْقِ عَادَةً وَجُودَهَا اسْتَمَرَّ  
 رَبَطَ الْمُسَبَّبَاتِ بِالْأَسْبَابِ

447. وَمَا أَتَى بِقَصْدِ الْإِمْتِنَانِ يُشْعِرُ بِالصَّحَّةِ فِي ذَا الشَّانِ  
448. وَمُسْتَتَبٌ فِي الْعِبَادِيَّاتِ ذَاكَ كَمَا اسْتَتَبَ فِي الْعَادَاتِ

«المسألة السادسة»

449. وَالْقَصْدُ لِلْمُسَبَّبَاتِ بِالسَّبَبِ الدَّاخِلُونَ تَحْتَهُ عَلَى رُتَبِ  
450. فَدَاخِلٌ وَهُوَ يَظُنُّ السَّبَبَا فَاعِلٌ مَا عَنْهُ يُرَى مُسَبَّبَا  
451. فَذَا يُضَاهِي الشَّرْكَ وَالْقَصْدُ لَهُ قَصْدٌ لِمَا التَّشْرِيعُ قَدْ أَهْمَلَهُ  
452. وَدَاخِلٌ لِأَن يَكُونَ السَّبَبُ يُوجَدُ عَادَةً بِهِ الْمُسَبَّبُ  
453. وَهُوَ الَّذِي قَدْ مَرَّ فِي التَّقْرِيرِ وَحَالُهُ يَلِيْقُ بِالْجُمْهُورِ  
454. وَدَاخِلٌ فِي ذَاكَ غَيْرَ سَاهٍ أَنَّ الْمُسَبَّبَاتِ فِعْلُ اللَّهِ  
455. وَمُقْتَضَى هَذَا اغْتِبَارُ السَّبَبِ بِحَيْثُ مَا يُنْسَبُ لِلْمُسَبَّبِ  
456. وَتَرْكُ الْإِلْتِفَاتِ لِلْمُسَبَّبِ الْقَاصِدُونَ نَحْوَهُ فِي رُتَبِ  
457. فَمِنْهُمْ الدَّاخِلُ فِي حُكْمِ السَّبَبِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ  
458. وَوَضَعُهُ لِلْعَالَمِ الْإِنْسَانِي لِابْتِلَاءٍ وَلِلْمُتَحَنِّانِ  
459. وَقَاصِدٌ ذَا مُهْتَدٍ فِي قَصْدِهِ وَمِنْهُمْ الدَّاخِلُ فِي قَصْدِهِ  
460. وَالْإِبْتِلَاءُ مِنْهُ لِلْعُقُولِ مِنْ حَيْثُ مَا تَنْظُرُ فِي الْمَعْقُولِ  
461. وَمِنْهُ لِلنُّفُوسِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ لِحَاكِمِ الشَّرْعِ وَمَخْتُومِ الْقَدَرِ  
462. وَكَمْ لَدَى الْكِتَابِ مِنْ أدْلَةٍ فِي مَعْنَى الْإِبْتِلَاءِ مُسْتَقِلَّةٍ  
463. وَدَاخِلٌ دُونَ الْتِفَاتِ السَّبَبِ مِنْ أَضْلِهِ فَضْلاً عَنِ الْمُسَبَّبِ  
464. فَقَصْدٌ ذَا جَارٍ عَلَى التَّجَرُّدِ لِيُفْرَدَ الْمَعْبُودَ بِالتَّعَبُّدِ  
465. إِذِ الْتِفَاتُ الْمُحَدَّثِ الْوُجُودِ ضَرَبٌ مِنَ التَّشْرِيكِ فِي التَّوْحِيدِ  
466. وَحُكْمٌ ذَا ظَاهِرٍ الْإِقْتِنَاصِ مِنْ كُلِّ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْإِخْلَاصِ  
467. وَدَاخِلٌ فِي سَبَبِ أَتَاهُ بِحُكْمِ إِذْنِ الشَّرْعِ لَا سِوَاهُ



- 468- فَهُوَ مُلَبِّ فِيهِ قَصْدُ الْأَمْرِ  
469- لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ الْمُسَبَّبُ  
470- وَأَنَّهُ أَجْرَى بِذَاكَ الْعَادَةِ  
471- وَأَنَّهُ يَخْرِقُهَا إِنْ شَاءَا  
472- فَذَا تَوَخَّى فِيهِ قَصْدُ الشَّارِعِ  
473- فَهُوَ إِذَا مُطْلَبٌ عَنْ سَبَبٍ  
مُجَرِّدًا عَنْ كُلِّ شَأْنٍ ظَاهِرٍ  
لِكُلِّ مَا عَنْ سَبَبٍ يُسَبَّبُ  
مُبْتَلِيًا بِمُقْتَضَى الْإِرَادَةِ  
كَرَامَةً مِنْهُ أَوْ ابْتِلَاءًا  
دُونَ التِّفَاتِ غَيْرِهِ فِي الْوَاقِعِ  
مُسَبَّبًا لَكِنْ مِنَ الْمُسَبَّبِ

### «المسألة السابعة»

- 474- وَمَا أَتَى النَّهْيُ عَنِ الدُّخُولِ  
475- فَوَاضِحٌ فِيهِ انْحِتَامُ الطَّلَبِ  
476- سِوَاءِ الْقَصْدِ إِلَى أَنْ يَقَعَا  
477- وَحَيْثُ لَا نَهْيَ فَذَا لَا يُطْلَبُ  
478- وَهُوَ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ الرُّتَبِ  
479- لَا كُنَّ فِي الْأُولَى اعْتِقَادُ الْمُعْتَقِدِ  
480- فَلَا يَكُونُ مُبْطَلًا لِمَا طُلِبَ  
481- وَفِي الْأُصُولِ خُلْفٌ ذَا الْأَصْلِ اجْتِلِبَ  
فِيهِ مِنَ الْأَسْبَابِ فِي الْمَنْقُولِ  
شَرْعًا بِرَفْعِ ذَلِكَ الْمُسَبَّبِ  
مُسَبَّبٌ وَعَدَمُ الْقَصْدِ مَعَا  
فِي حَالَةٍ أَنْ يُرْفَعَ التَّسَبُّبُ  
مُتَّضِحٌ مِنْ انْتِفَاءِ السَّبَبِ  
مَعْصِيَةٍ قَدْ قَارَنْتَ لِمَا قُصِدَ  
شَرْعًا وَلَا لِمَا لِإِذْنٍ قَدْ نُسِبَ  
مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ قَدْ غُصِبَ

### «المسألة الثامنة»

- 482- وَمُنْزِلٌ فِي الشَّرْعِ وَقَعَ السَّبَبُ  
483- مَعَ قَصْدِهِ أَوْ دُونَهُ وَقَاعِدُهُ  
484- كِنِسْبَةِ الشَّبَعِ وَالْإِرْوَاءِ  
485- كَذَاكَ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَسَبَّبُ  
486- فَمُنْذُ صَحَّ فِي الْمُسَبَّبَاتِ  
487- جَرَى كَذَاكَ الشَّرْعُ فِي أَسْبَابِهِ  
مَنْزِلَةُ الْإِيقَاعِ لِلْمُسَبَّبِ  
مَجْرَى عَوَائِدِ الْوُجُودِ شَاهِدُهُ  
إِلَى الطَّعَامِ عَادَةً وَالْمَاءِ  
عَنْ كَسْبِنَا طَرًّا إِلَيْنَا تُنْسَبُ  
الْجَرِيُّ عَلَى الْأَسْبَابِ فِي الْعَادَاتِ  
مَجْرَى الَّذِي لَنَا اعْتِيَادُ بَابِهِ

- 488- وَكَمْ دَلِيلٍ جَاءَ فِي الْمَسْمُوعِ  
 489- لَا كِنَ عَلَى الْفِعْلِ بِالْاِكْتِسَابِ  
 490- وَالشَّرْعُ قَدْ مَيَّزَ فِي الْأَفْعَالِ  
 491- بَيْنَ الَّذِي تَعْظُمُ فِيهِ الْمَصْلَحَةُ  
 492- أَوِ الَّذِي تَعْظُمُ فِيهِ الْمَفْسَدَةُ  
 493- وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِذِي الْوَتِيرَةِ  
 بِنِسْبَةِ الْمَشْرُوعِ وَالْمَمْنُوعِ  
 تَرْتُبُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ  
 بِمُقْتَضَى التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ  
 بِجَعْلِهِ فِي الدِّينِ رُكْنًا أَوْضَحَهُ  
 فِي كِبَائِرِ الذُّنُوبِ عَدَدَهُ  
 فَعَدَّهُ إِحْسَانًا أَوْ صَغِيرَةً

### «المسألة التاسعة»

- 494- وَحَيْثُ قِيلَ فِي الْمُسَبِّبَاتِ  
 495- وَإِنَّمَا التَّكْلِيفُ بِالْأَسْبَابِ  
 496- مِنْ ذَاكَ أَنَّ مَنْ أَتَى بِالسَّبَبِ  
 497- ثُمَّ نَوَى فِي ذَلِكَ الْمُسَبَّبِ  
 498- فَلَا يَكُونُ مِثْلَ ذَا بِحَالِ  
 499- بِمَنْعِهِ مَا لَا يُطِيقُ مَنْعُهُ  
 500- وَمَقْصِدُ الشَّارِعِ فِي الْمُسَبَّبِ  
 501- وَقَضْدُ ذَا خَالَفَ قَضْدَ الشَّارِعِ  
 502- وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الرَّفْضِ  
 503- وَإِنْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ ذَاكَ السَّبَبُ  
 504- فَإِنَّ ذَا لَا يُذَرِّكُ الْمُسَبَّبَا  
 505- إِذِ الْوُقُوعُ أَوْ سِوَاهُ مَا لَهُ  
 506- وَمَعَ ذَا السَّبَبِ عِنْدَ الشَّارِعِ  
 507- وَمِنْهُ حِفْظُهُ لِذَلِكَ السَّبَبِ  
 لَيْسَتْ إِلَى الْعِبَادِ مَقْدُورَاتِ  
 يُبْنَى عَلَى الْحُكْمِ فِي أَبْوَابِ  
 لَا كِنَ عَلَى كَمَالِهِ الْمُسْتَوْجِبِ  
 أَنْ لَا يُرَى عَنْ ذَلِكَ التَّسَبُّبِ  
 وَقَضْدُهُ تَكْلُفُ الْمُحَالِ  
 وَرَفْعُهُ مَا لَمْ يُكْلَفْ رَفْعُهُ  
 وَقُوعُهُ عِنْدَ وَقُوعِ السَّبَبِ  
 فَلَيْسَ فِي الْبُطْلَانِ مِنْ مُنَازَعِ  
 فَيُنْسَبُ الْأَضْلُ بِهِ لِلنَّقْضِ  
 لَمْ يَأْتِ بِاسْتِكْمَالِ مَا فِيهِ وَجِبَ  
 بِكُلِّ حَالٍ شَاءَ ذَاكَ أَوْ أَبَا  
 فِيهِ اخْتِيَارُ فَيُرَى قَدْ نَالَهُ  
 مَا اسْتَكْمَلَ الشُّرُوطَ دُونَ مَانِعِ  
 فَلَا يُرَى فِي غَيْرِهِ لَهُ أَرْبُ



وَرَا حَةَ النَّفْسِ مِنَ الْمُسَبِّبِ  
وَالْإِرْتِقَاءِ فِي الْعِبَادِيَّاتِ  
كَالصَّبْرِ وَالتَّفْوِيضِ وَالتَّوَكُّلِ

508- وَالْأَمْنُ مَعَهُ مِنْ لُحُوقِ التَّعَبِ  
509- وَكَثْرَةُ الثَّوَابِ فِي الْعَادَاتِ  
510- وَلِلْمَقَامَاتِ بِذَاكَ يُعْلِي

### «المسألة العاشرة»

شَرْعاً عَلَى الْأَسْبَابِ حُكْمٌ قَدْ ثَبَتَ  
عَلَيْهِ أَشْيَاءٌ بِلاَ تَخْلُفُ  
بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ إِلَيْهِ يُنْسَبُ  
مُلْتَفِتٌ لِحِجَّةِ الْمُسَبِّبِ  
مِنْ أَمْرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبُ  
وَكَمْ دَلِيلٍ عَاضِدٍ مَا فُرِّعَا  
مَعَ سَبَبٍ إِلَى الْمُسَبَّبَاتِ  
فِي بَعْضٍ مَا يَكُونُ ذَا اخْتِمَالٍ  
فِي الْحُكْمِ أَسْبَاباً لَهُ تَقَدَّمَتْ  
لِغَيْرِهِ وَتَابَ كَيْفَ يَمْضِي

511- كَوْنُ الْمُسَبَّبَاتِ قَدْ تَرْتَّبَتْ  
512- وَتَنْبَنِي لِحِجَّةِ الْمُكَلَّفِ  
513- مِنْهَا إِذَا يَكُونُ ذَا الْمُسَبِّبِ  
514- فَهُوَ لِذَاكَ مَعَ تَعَاطِي السَّبَبِ  
515- وَرُبَّمَا أَبْدَى لَهُ التَّسَبُّبُ  
516- مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ أَوِ الشَّرِّ مَعَا  
517- وَإِنَّ مِنْهَا عِنْدَ الْإِلْتِفَاتِ  
518- زَوَالٌ مَا يَغْرِضُ مِنْ إِشْكَالٍ  
519- إِنْ عَارَضَتْ أَحْكَامُ أَسْبَابٍ بَدَتْ  
520- كَمَنْ لَهُ تَوَسُّطٌ فِي أَرْضٍ

### «فصل»

بِحَسَبِ الْأَسْبَابِ فِي الْعَادَاتِ  
عِنْدَ اسْتِقَامِهَا وَفِي اغْوِجَاجِهَا  
يُنْظَرُ إِلَى تَسَبُّبِ كَيْفَ حَصَلَ  
لَوْمْ وَإِلَّا فَالْمَلَامُ قَدْ وَقَعَ  
الْأُضْلُ فِي التَّضْمِينِ لِلصَّنَاعِ  
أَوْ ظَهَرَ التَّفْرِيطُ وَالتَّقْصِيرُ

521- وَاللَّهُ مُجَرِّ لِلْمُسَبَّبَاتِ  
522- فَهِيَ إِذَا تَجَرَّى عَلَى مِنْهَا جِهَا  
523- لِذَاكَ إِنْ يَبْدُ بِهَا نَقْصٌ خَلَلُ  
524- فَإِنْ يَكُنْ عَلَى تَمَامٍ ارْتَفَعَ  
525- وَمِنْ هُنَا يَبْدُو بِالْإِنْتِزَاعِ  
526- إِذَا بَدَا مِنْ حَالِهِمْ تَغْرِيرُ

- 527- وَالْاجْتِهَادُ فِي امْتِثَالِ مَا أُمِرَ  
 528- وَفِي الْمُسَبَّبَاتِ مَا قَدْ عَمَّا  
 529- كَمِثْلِ قَطْعِ الرِّزْقِ فِي الزَّمَانِ  
 530- وَمِثْلُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ  
 وَفِي اجْتِنَابِ مَا لَدَى النَّهْيِ اعْتِبَرُ  
 وَبَعْضُهَا يَخُصُّ مِنْ قَدْ أَمَّا  
 بِالنَّقْصِ لِلْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ  
 حِلًّا وَكَالشُّكْرِ مِنَ الْمَمْنُوعِ

### «المسألة الحادية عشرة»

- 531- وَالسَّبَبُ الْمَمْنُوعُ فِي الْمَوَارِدِ  
 532- وَعَكْسُهُ الْمُخْتَصُّ بِالْمَصَالِحِ  
 533- وَالْعَكْسُ إِنْ يَبْدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ  
 534- وَإِنَّمَا ذَاكَ بِحُكْمِ الْعَرَضِ  
 535- وَالْوَاجِبُ التَّمَاسُّ أَسْبَابٍ أُخَرُ  
 536- كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْجِهَادِ  
 537- فَذَاكَ مَشْرُوعٌ وَهَبُهُ أَوْقَعًا  
 538- وَذَا مِنْ الْمَمْنُوعِ هَبُهُ أَبَدًا  
 539- وَحَيْثُمَا لَمْ يَنْتَهِضْ مَا أَثْمَرَا  
 540- فَهَاهُنَا إِنْ لَمْ يَلُحْ فِيهِ سَبَبٌ  
 541- وَإِنْ يَكُنْ ذَا سَبَبٍ فِيهِ ظَهَرَ  
 542- وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَبْهَمًا لِمَنْ نَظَرَ  
 هُوَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْمَفَاسِدِ  
 مَا كَانَ مَشْرُوعًا لِأَمْرِ صَالِحٍ  
 لَيْسَ بِحُكْمِ الْأَضَلِّ فِي الْمَقَاصِدِ  
 التَّبَعِيَّاتِ لِأَضَلِّ الْغَرَضِ  
 تَنَاسِبُ الْحُكْمِ الَّذِي بَعْدُ ظَهَرَ  
 وَمَا مِنَ النِّكَاحِ ذُو فَسَادٍ  
 مَفْسَدَةٌ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ مَعَا  
 مَضْلَحَةٌ بَعْدُ إِلَيْهَا أَدَى  
 لِأَنْ يُرَى الشَّرْعُ لَهُ مُعْتَبَرًا  
 ثَانٍ فَالْإِلْغَاءُ لِهَذَا قَدْ وَجَبَ  
 بِالْعِلْمِ أَوْ بِالظَّنِّ فَهُوَ مُعْتَبَرُ  
 فِي شَأْنِهِ فَهُوَ مَحَلٌّ لِلنَّظَرِ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 543- وَجُمْلَةُ الْأَسْبَابِ حَيْثُ وَقَعَتْ  
 544- وَهِيَ الْمَصَالِحُ الَّتِي تُجْتَلَبُ  
 545- وَهِنَّ أَقْسَامٌ فَقِسْمٌ عُلِمَتْ  
 لِتَخْصُلَ الْمُسَبَّبَاتُ شُرْعَةً  
 أَوِ الْمَفَاسِدُ الَّتِي تُجْتَنَبُ  
 شُرْعِيَّةُ الْأَسْبَابِ فِيهِ وَبَدَتْ



- 546- إِمَّا بِقَضْدِ أَوَّلٍ فِي الْأَوَّلِ  
 547- فَذَا صَحِيحٌ عِنْدَهُ التَّسَبُّبُ  
 548- مِثْلُ النِّكَاحِ شَرْعُهُ لِلنَّسْلِ  
 549- وَآخِرُ الْعِلْمِ أَوِ الظَّنِّ قَضَى  
 550- فَلَا يَصِحُّ هَاهُنَا التَّسَبُّبُ  
 551- وَمَا أَتَى يُوهِمُ عَكْسَ مَا ذُكِرَ  
 552- كَصِحَّةِ التَّغْلِيْقِ لِلطَّلَاقِ  
 553- فَهُوَ لَدَى الْمُجِيزِ عَنْ ذَا يَخْرُجُ  
 أَوْ تَابِعٍ فِي تَابِعِي مُكْمِلٍ  
 وَهُوَ بِإِذْنِ الشَّرْعِ فِيهِ يُطْلَبُ  
 وَبَعْدَهُ تَمَتُّعٌ بِالْأَهْلِ  
 بِأَنَّهُ لِلشَّرْعِ غَيْرُ مُقْتَضَى  
 بِسَبَبٍ لَيْسَ لِشَرْعٍ يُنْسَبُ  
 مِمَّا بِهِ الْجَوَازُ شَرْعاً اغْتَبِرَ  
 قَبْلَ انْعِقَادِ الْعَقْدِ وَالْعِتَاقِ  
 وَمَا هُنَا أَضْلٌ يُرَى يَنْدَرِجُ

### «المسألة الثالثة عشرة»

- 554- وَذَاكَ أَنَّ السَّبَبَ الْمَشْرُوعَا  
 555- إِنْ عَلِمَ الْوُقُوعُ أَوْ ظَنَّ فَذَا  
 556- وَعَكْسُ ذَا إِمَّا يُرَى لَا يَقْبَلُ  
 557- فَلَيْسَ ذَاكَ سَبَباً شَرْعاً هُنَا  
 558- إِمَّا لِأَمْرِ خَارِجِيٍّ وَالْمَحَلِّ  
 559- وَالْخُلْفُ سَائِعٌ وَكُلُّ صَوِّبَا  
 560- وَثَالِثٌ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ هَلْ  
 561- فَذَا مَحَلٌّ نَظَرٍ مُسْتَشْكِلُ  
 562- وَعَدَمُ الْإِقْدَامِ فِي التَّسَبُّبِ  
 لِحِكْمَةٍ مَظْلُوبَةٍ وَقُوعَا  
 شَرْعِيَّةُ الْحُكْمِ لَدَيْهِ تُحْتَذَى  
 حِكْمَتُهُ الْمَحَلُّ حِينَ يُعْمَلُ  
 كَزَجْرِ غَيْرِ عَاقِلٍ إِذَا جَنَى  
 يَقْبَلُهَا فَالْأَمْرُ هَاهُنَا اخْتِمَلُ  
 دَلِيلُهُ فِيمَا إِلَيْهِ ذَهَبَا  
 يَقْصِدُهُ الشَّارِعُ أَمْ لَا قَدْ حَصَلَ  
 لِأَنَّهُ لَذَا وَذَا يَحْتَمِلُ  
 أَوَّلَى مِنَ الْإِقْدَامِ فَاَنْظُرْ تُصِيبُ

### «المسألة الرابعة عشرة»

- 563- كَمَا يُرَى تَرْتَّبُ الْأَحْكَامِ فِي  
 مَشْرُوعِ الْأَسْبَابِ مِنَ الضَّمَنِ اقْتُفِي

- 564- وَهَكَذَا الْمَمْنُوعُ مِنْهَا مُطْلَقًا  
 565- وَقَدْ تُرَى مَضْلَحَةٌ تُرْتَّبُ  
 566- كَالْقَتْلِ عَنْهُ عِثْقٌ مَنْ قَدْ دُبِّرَا  
 567- فَالْأَوَّلُ الْعَاقِلُ غَيْرُ قَاصِدٍ  
 568- وَالْقَصْدُ لِلثَّانِي يَكُونُ إِمَّا  
 569- فَذَاكَ غَيْرُ قَادِحٍ مَهْمَا أَتَى  
 570- إِلَّا بِحَيْثُ سُدَّتِ الذَّرَائِعُ  
 571- إِمَّا لِمَا يَتَّبِعُ حُكْمَ السَّبَبِ  
 572- فَذَا تَسَبُّبٌ بِغَيْرِ سَبَبٍ  
 573- لَكِنَّهُ بَعْدُ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ  
 574- فَمَنْ رَأَى الْقَصْدَ بِهَذَا الْوَاقِعِ  
 575- عَامِلَ بِالنَّقِیْضِ لِلْمَقْصُودِ  
 576- دَلِيلُهُ النَّصُّ عَلَى حِرْمَانِ  
 577- وَمَنْ رَأَى الشَّرْعَ أَرَادَ سَبَبًا  
 578- أَجْرَاهُ كَالْأَوَّلِ فِي الْمَوَارِدِ
- كَالْقَطْعِ وَالضَّمَانِ فِيمَا سُرِقَا  
 عَلَيْهِ بِالضَّمَنِ اقْتِضَاهَا السَّبَبُ  
 وَالْغَضَبِ عَنْهُ مِلْكٌ مَا تَغَيَّرَا  
 لَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ  
 لِمَا اسْتَقَرَّ الْمَنْعُ فِيهِ حُكْمًا  
 فِي مَضْلَحِي الْحُكْمِ حَيْثُ ثَبَتَا  
 فَالْقَتْلُ لِلتَّشْفِي الْإِزْثَ مَانِعُ  
 مَضْلَحَةٌ بِالضَّمَنِ فِي التَّسَبُّبِ  
 إِذْ لَيْسَ لِلْمَشْرُوعِ بِالْمُنْتَسِبِ  
 مُلْغَى لِقَوْمٍ وَلِقَوْمٍ مُعْتَبَرُ  
 مُنَاقِضًا مَعْنَاهُ قَصْدَ الشَّارِعِ  
 وَذَاكَ أَضْلُ ثَابِتِ الْوُجُودِ  
 إِزْثَ الَّذِي يَقْتُلُ بِالْعُدْوَانِ  
 لِمَا عَلَيْهِ جُمْلَةٌ تُرْتَّبَا  
 وَلَمْ يُرَاعَ فِيهِ قَصْدُ الْقَاصِدِ

### الفصل الثاني في الشروط وفيه مسائل

#### «المسألة الأولى»

- 579- الشَّرْطُ فِي هَذَا الْكِتَابِ هُوَ مَا  
 580- وَمُكْمَلًا مَشْرُوطُهُ فِيمَا اقْتَضَى  
 581- وَهَبُهُ وَصَفَتْ عِلَّةٌ أَوْ سَبَبٌ  
 582- أَوْ الْمَحَلُّ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ
- يَكُونُ وَصْفًا قَدْ أَتَى مُتَمِّمًا  
 أَوْ مَا اقْتَضَاهُ الْحُكْمُ فِيهِ مِنْ قَضَا  
 أَوْ وَصَفَتْ مَعْلُولٍ أَوْ الْمُسَبَّبُ  
 مِمَّا يَكُونُ نَهْجَ ذَاكَ سَالِكًا

#### «المسألة الثانية»

- 583- السَّبَبُ الْمَقْصُودُ فِيهِ هُوَ مَا  
 وَضِعَ فِي الشَّرْعِ لِحُكْمٍ عُلِمَا



- 584- لِحِكْمَةٍ لِلْحُكْمِ مُقْتَضَاةٍ  
مِثْلُ النَّصَابِ سَبَبُ الزَّكَاةِ  
585- وَالْعِلَّةُ الْحُكْمُ وَالْمَصَالِحُ  
وَذَاكَ فِي الْأَمْرِ وَالْإِذْنِ وَاضِحٌ  
586- أَوْ الْمَفَاسِدُ الَّتِي تَعَلَّقَتْ  
بِهَا النَّوَاهِي مُطْلَقاً حَيْثُ أَتَتْ  
587- كَمِثْلِ تَشْوِيشِ النُّفُوسِ بِالْغَضَبِ  
وَالْمَانِعُ الْمَقْصُودُ هَاهُنَا السَّبَبُ  
588- الْمُقْتَضَى لِعِلَّةٍ تُنَافِي  
عِلَّةَ مَا نَفَاهُ هَذَا النَّافِي

### «المسألة الثالثة»

- 589- وَأَضْرَبُ الشُّرُوطِ فِي التَّعْرِيفِ  
عَقْلِيَّةٌ كَالْفَهْمِ فِي التَّكْلِيفِ  
590- عَادِيَّةٌ كَالْأَكْلِ فِي الْحَيَاةِ  
شَرْعِيَّةٌ كَالْحَوْلِ فِي الزَّكَاةِ  
591- وَالثَّالِثُ الْمَقْصُودُ ثُمَّ إِنْ وَقَعَ  
ذِكْرُ لِغَيْرِهِ فَمِنْ حَيْثُ التَّبَعُ  
592- إِنْ كَانَ مُبْدِئاً لِحُكْمِ الشَّرْعِ  
فَهُوَ إِذَا لِذَاكَ شَرْطُ شَرْعِي

### «المسألة الرابعة»

- 593- وَالشَّرْطُ مَعَ مَشْرُوطِهِ حَيْثُ أَتَى  
كَالْوَضْفِ مَعَ مَوْصُوفِهِ قَدْ ثَبَتَا  
594- مُسْتَنِدٌ ذَاكَ لِإِسْتِقْرَاءِ  
فِي الشَّرْعِ لِلشُّرُوطِ بِالسَّوَاءِ  
595- وَيُشَكِّلُ الْإِيْمَانُ شَرْطَ الْقُرْبَةِ  
وَالْعَقْلُ تَكْلِيفاً كَهَذِي النِّسْبَةِ  
596- فَذَا كَهَذَا عُمْدَةٌ وَأَوَّلُ  
كَيْفَ يُقَالُ عَنْهُ أَنَّهُ مُكْمِلُ  
597- وَيُرْفَعُ الْإِشْكَالُ فِي الْقَضِيَّةِ  
بِعَدِّ هَاذَيْنِ مِنَ الْعَقْلِيَّةِ  
598- أَوْ أَنْ يُعَادَ الشَّرْطُ لِلْمُكَلَّفِ  
وَهُوَ مَحَلٌّ وَهُوَ بِالْقَصْدِ يَفِي

### «المسألة الخامسة»

- 599- قَدْ صَحَّ فِي الْأُصُولِ أَنَّ السَّبَبَا  
إِنْ يَكُنِ التَّأْثِيرُ قَدْ تَرْتَّبَا  
600- فِيهِ عَلَى شَرْطٍ لَهُ فَمَا يَقَعُ  
مُسَبَّبٌ إِلَّا إِذَا الشَّرْطُ وَقَعَ  
601- شَرْطُ كَمَالٍ كَانَ أَوْ إِجْزَاءِ  
الْحُكْمُ فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ

- 602- إِذْ لَوْ بَدَأَ الْمَشْرُوطُ دُونَ الشَّرْطِ لَمْ  
يَكُنْ بِهِ شَرْطاً فَكَانَ كَالْعَدَمِ  
603- وَمَا أَتَى يُوْهِمُ غَيْرَ مَا ذُكِرَ  
فِي الْفِقْهِ لَا يَنْقُضُهُ إِذَا اعْتُبِرَ  
604- كَمِثْلِ تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ عِنْدَ مَنْ  
يُجِيزُ وَالْعَفْوِ وَمَا الشَّرْطُ اقْتَرَنَ

### «المسألة السادسة»

- 605- ثُمَّ الشُّرُوطُ فِي اعْتِبَارِ الشَّرْعِ  
606- كَالْحَوْلِ لِلزَّكَاةِ لَا مَقْصِدَ فِي  
607- إِمَّا إِلَى الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ  
608- كَالْأَخْذِ لِلزَّيْنَةِ وَالطَّهَارَةِ  
609- فَذَا بِهِ لِلشَّرْعِ قَصْدٌ قَدْ ظَهَرَ  
610- وَالشَّرْطُ فِيمَا الشَّرْعُ فِيهِ خَيْرًا  
تَرْجِعُ إِمَّا لِخِطَابِ الْوَضْعِ  
تَحْصِيلِهِ شَرْعاً وَلَا أَنْ يَنْتَفِي  
بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَدَى التَّضْرِيفِ  
وَالْعَقْدِ لِلتَّحْلِيلِ بِالْإِجَارَةِ  
فِي تَرْكِ مَا نَهَى وَفِعْلِ مَا أَمَرَ  
إِنْ كَانَ فَهُوَ مِثْلُ مَا تَقَرَّرَا

### «المسألة السابعة»

- 611- وَفِعْلٌ مَقْدُورٍ الشَّرْطِ إِنْ وَقَعَ  
612- وَذَاكَ أَنْ يَقْصِدَ مَنْ لَهُ ذَهَبٌ  
613- كَيْ لَا يُرَى لَهُ بِذَاكَ مِنْ أَثَرٍ  
614- وَإِنْ يَكُ الْقَصْدُ لَهُ مِنْ حَيْثُ مَا  
615- بِالْإِذْنِ وَالنَّهْيِ مَعاً وَالْأَمْرِ  
616- وَالْحُكْمُ مَعَ وُجُودِهِ مَوْجُودٌ  
أَوْ تَرْكِهِ قِسْمَانِ قِسْمٌ امْتَنَعَ  
إِسْقَاطِ حُكْمِ الْإِقْتِضَاءِ فِي السَّبَبِ  
فَذَاكَ مَعْنَى بَاطِلٌ لَا يُعْتَبَرُ  
هُوَ مِنَ التَّكْلِيفِ أَمْرٌ حَتَمًا  
فَهُوَ صَحِيحُ الْحُكْمِ حَيْثُ يَجْرِي  
وَهُوَ بِحَالٍ فَقْدُهُ مَفْقُودٌ

### «المسألة الثامنة»

- 617- وَالشَّرْطُ مَعَ مَشْرُوطِهِ أَقْسَامُ  
618- فَذَاكَ مَا لَا يُمْتَرَى فِي صِحَّتِهِ  
619- أَوْ لَا مُلَائِمٍ وَلَا مُكْمَلٍ  
كَالْإِعْتِكَافِ شَرْطُهُ الصِّيَامُ  
لِأَنَّهُ مُكْمَلٌ لِحِكْمَتِهِ  
لِحِكْمَةٍ بَلْ هُوَ ضِدُّ مُبْطِلٍ



620. فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِي إِيْطَالِهِ  
لِمَا بَدَأَ مِنْ اخْتِلَافِ حَالِهِ  
621. وَثَالِثٌ يُرَى عَلَى الْمَسَالِمَةِ  
بِلَا مُنَافَاةٍ وَلَا مُلَائِمَةِ  
622. فَهُوَ مَجَالٌ نَظَرِ الْأَذْهَانِ  
فِي جَعْلِهِ كَأَوَّلِ أَوْ ثَانِ  
623. وَيَنْبَغِي التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْعَادَةِ  
فِيهِ وَبَيْنَ جِهَةِ الْعِبَادَةِ  
624. إِذْ عَدَمُ التَّنَافِي فِي الْعَادَاتِ  
كَافٍ عَلَى عَكْسِ التَّعَبُّدَاتِ

### الفصل الثالث

#### في الموانع، وفيه مسائل

##### «المسألة الأولى»

625. مَوَانِعُ الْأَحْكَامِ إِمَّا رَافِعُ  
لَأَضَلِّ مَا يَطْلُبُ مِنْهَا الشَّارِعُ  
626. لَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ الطَّلَبِ  
كَمِثْلِ كُلِّ مَا بِهِ الْعَقْلُ ذَهَبُ  
627. فَالشَّرْطُ فِي تَعَلُّقِ الْخِطَابِ  
إِمْكَانُ فَهْمِهِ مِنَ الْأَلْبَابِ  
628. وَرَافِعٌ لَهُ وَ لَا كُنْ يُمَكِّنُ  
حُصُولُهُ كَالْحَيْضِ وَهُوَ بَيِّنُ  
629. وَرَافِعٌ لِحُكْمِ الْإِنْجَتَامِ  
لَا الْأَضَلِّ مِثْلُ الرِّقِّ فِي أَحْكَامِ  
630. وَآخِرُ الْمَعْنَى بِهِ رَفْعُ الْحَرْجِ  
وَسَبَبُ الرُّخْصَةِ فِي هَذَا أَنْدَرَجُ

##### «المسألة الثانية»

631. وَكُلُّهَا لَا قَصْدَ فِي ارْتِفَاعِهَا  
لِلشَّرْعِ إِنْ كَانَتْ وَلَا إِيقَاعِهَا  
632. وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ اقْتُفِي  
مِنْ جِهَةِ التَّكْلِيفِ لِلْمُكَلَّفِ  
633. مِنْ حَيْثُ أَنْ أُلْفِي مَأْمُورًا بِهِ  
أَوْ حَاصِلًا بِالِإِذْنِ أَوْ عَنْهُ نُهْيُ  
634. كَالْكُفْرِ مَانِعٌ مِنَ الْأَعْمَالِ  
فَذَاكَ وَاضِحٌ بِلَا إِشْكَالِ  
635. لَا كِنَهُ مِنْ حَيْثُ هَذَا فِي النَّظَرِ  
لَيْسَ بِمَقْصُودٍ بِهَذَا الْمُعْتَبَرِ  
636. ثَانِيهِمَا الْمَقْصُودُ مَا قَدْ دَخَلَ  
تَحْتَ خِطَابِ الْوَضْعِ حَيْثُ يُجْتَلَى

637- لَا كِنَّ مَعَ تَوَجُّهِ الْمُكَلَّفِ إِلَيْهِ قَصْدًا ذَا بِتَفْصِيلٍ حَفِي

### «المسألة الثالثة»

- 638- فَإِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ التَّضْرِيفِ  
639- لِكَوْنِهِ مِمَّا بِهِ قَدْ أَمِرَا  
640- فَذَاكَ ظَاهِرٌ كَمُسْتَدِينٍ  
641- وَيُنَبِّئِي الْأَحْكَامُ فِي الْمَوَاقِعِ  
642- وَإِنْ يَكُنْ تَحْصِيلُ ذَاكَ الْمَانِعِ  
643- فَبِالْكِتَابِ مَنْعُهُ وَالسُّنَّةِ  
644- وَمَا مَضَى فِي الشَّرْطِ قَبْلُ جَارٍ
- بِمُقْتَضَى الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ  
أَوْ صُدَّ عَنْهُ أَوْ غَدَا مُخَيَّرَا  
لِحَاجَةِ بَدَثَ لَهُ فِي الْحِينِ  
بِحَسَبِ الْحُصُولِ لِلْمَوَانِعِ  
بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ لِحُكْمِ الشَّارِعِ  
وَانْظُرْ إِلَى قِصَّةِ صَحْبِ الْجَنَّةِ  
هُنَا فَلَا فَائِدَ فِي التَّكْرَارِ

### الفصل الرابع: في الصحة والبطلان، وفيه مسائل

#### «المسألة الأولى»

- 645- وَتُطْلَقُ الصَّحَّةُ إِطْلَاقَيْنِ  
646- فَتُطْلَقُ الصَّحَّةُ فِي الْعِبَادَةِ  
647- أَوْ أَنَّهَا وَسِيلَةُ الثَّوَابِ  
648- وَهِيَ لَدَى الْعَادَةِ مَا يُحْصَلُ  
649- أَوْ امْتِثَالُ الشَّرْعِ بِالتَّحَرِّيِ
- بِحَسَبِ الْأَحْكَامِ فِي الدَّارَيْنِ  
دُنْيَا عَلَى الْإِجْزَاءِ فَلَا إِعَادَةَ  
مَرْجُوءَةَ الْقَبُولِ فِي الْحِسَابِ  
شَرْعًا مَا الْإِنْتِفَاعُ عَنْهُ يَحْصَلُ  
فِي الْإِذْنِ أَوْ فِي النَّهْيِ أَوْ فِي الْأَمْرِ

#### «المسألة الثانية»

- 650- وَإِذْ عَرَفْتَ ذَاكَ فَالْبُطْلَانُ  
651- حَاصِلُهُ مَا قَدْ يُرَى فِي الْوَاقِعِ  
652- فِي نَفْسِ ذَاكَ الْفِعْلِ أَوْ فِي الْوَصْفِ
- عَكْسُ الَّذِي قُرِّرَ فِيهِ الشَّانُ  
مُخَالَفًا فِي الْحُكْمِ قَصْدَ الشَّارِعِ  
عَلَى الَّذِي لَهُمْ بِهِ مِنْ خُلْفٍ



«المسألة الثالثة»

- 653- وَفِيهِ تَفْصِيلٌ لِأَمْرِ بَادٍ  
654- فَمَا يُرَى عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ قَدْ وَقَعَ  
655- وَالْفِعْلُ بِالْقَصْدِ لِنَيْلِ الْغَرَضِ  
656- وَإِنْ بِهِ التَّكْلِيفُ قَدْ تَعَلَّقَا  
657- وَتَحْتَ ذَا يَدْخُلُ مَا عَنْهُ نُهْيُ  
658- وَمِثْلُهُ الْفِعْلُ مَعَ اسْتِشْعَارِ  
659- وَتَرْكُ مَا كَانَ مِنَ الْمَحَارِمِ  
660- وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ الْمَتَاتِ  
661- وَالْفِعْلُ لِلشَّيْءِ مَعَ اسْتِشْعَارِ  
662- كَفَاعِلِ الْمُبَاحِ بَعْدَ عِلْمِهِ  
663- فَذَا الَّذِي فِيهِ تَعَيَّنَ النَّظَرُ  
664- إِذِ امْتِثَالَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَا  
665- وَتَرْكُ الْاِمْتِثَالِ فِي الْوُجْهَيْنِ  
666- فَالْفِعْلُ لِلْمُبَاحِ أَوْ تَرْكُ لَهُ  
667- يَبْطُلُ بِاعْتِبَارِ حَالِ الْأُخْرَى  
668- فَإِنْ يَكُنْ فِي الْحِظِّ قَدْ تَحَرَّى  
669- دُونَ سِوَاهُ فَهُنَا قَدْ ثَبَتَا  
670- وَمِثْلُ ذَا الْإِبَاحَةِ الْمَطْلُوبَةُ  
671- وَإِنَّ لِلصَّحَّةِ فِي الْعَادَاتِ
- بِنِسْبَةِ الْعَادِي لِلْمَعَادِ  
فَالنَّيْلُ لِلثَّوَابِ هَاهُنَا ارْتَفَعَ  
مُجَرِّدًا لِمِثْلِ ذَاكَ يَفْتَضِي  
أَوْ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ مُطْلَقًا  
وَصَدَّ حُكْمَ الطَّبَعِ عَنْ أَخْذِ بِهِ  
تَوَافُقِ بِحُكْمِ الْإِضْطِرَّارِ  
خَوْفِ افْتِضَاحِ أَوْ عِقَابِ حَاكِمِ  
فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ  
تَوَافُقِ بِحُكْمِ الْإِخْتِيَارِ  
بِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي حُكْمِهِ  
فِيمَا أُبِيحَ لَا سِوَاهُ إِنْ ظَهَرَ  
بِالْاِعْتِبَارَيْنِ صَحِيحٌ تَبَعًا  
إِنْ كَانَ بَاطِلٌ بِالْإِطْلَاقَيْنِ  
مِنْ جِهَةِ الْحِظِّ لِمَنْ أَعْمَلَهُ  
إِذْ لَا يُفِيدُ قَصْدُ ذَاكَ أَجْرًا  
نَيْلَ الَّذِي الْإِذْنُ بِهِ اسْتَقَرَّ  
تَرْتُّبُ الثَّوَابِ شَرْعًا وَأَتَى  
بِالْكُلِّ فِعْلُهَا بِهِ مَثُوبَةٌ  
كَذَاكَ تَقْسِيمٌ وَسَوْفَ يَأْتِي

## الفصل الخامس: في العزيمة والرخصة، وفيه مسائل

### «المسألة الأولى»

- 672- عَزِيمَةُ الْأَحْكَامِ مَا قَدْ شُرِّعَا  
673- وَالرُّخْصَةُ الْمَشْرُوعُ عِنْدَ عُذْرِ  
674- بِحُكْمِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَصْلِ كُلِّي  
675- مَعَ اقْتِصَارٍ بَعْدُ فِي التَّصَرُّفِ  
676- وَتُطْلَقُ الرُّخْصَةُ فِي الْمُسْتَثْنَى  
677- دُونَ اغْتِبَارِ الْعُذْرِ كَالْقِرَاضِ  
678- وَرُبَّمَا يُطْلَقُ لَفْظُ الرُّخْصَةِ  
679- وَتُطْلَقُ الرُّخْصَةُ بِإِغْتِبَارِ مَا  
680- تَوْسِعُهُ عَلَى الْعِبَادِ مُطْلَقًا  
681- فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْإِطْلَاقَاتِ  
682- وَالثَّانِ لَا كَلَامَ فِيهِ حِينَ لَا  
683- وَرَابِعٌ لَهُ اخْتِصَاصٌ يَحْصُلُ
- كُلِّيَّةً بَدْءًا بِحَيْثُ وَقَعَا  
يَشْتَقُّ أَمْرُهُ بِذَاكَ الْأَمْرِ  
لِلْمَنْعِ مُقْتَضٍ بِحُكْمِ الْأَصْلِ  
عَلَى مَحَلِّ حَاجَةِ الْمُكَلَّفِ  
مِنْ أَصْلِهِ الْكُلِّيِّ حَيْثُ عَنَا  
وَكَا الْمُسَاقَاةَ وَكَالِإِقْرَاضِ  
لِمُقْتَضَى التَّخْفِيفِ عَنْ ذِي الْأَمَّةِ  
يُلْفَى مِنَ الْمَشْرُوعِ حُكْمًا رُسِمًا  
مِنْ حَيْثُ مَا الْحِظُّ بِهِ تَعَلَّقَا  
وَالأَوَّلُ التَّفْرِيعُ فِيهِ آتٍ  
تَفْرِيعَ وَالثَّالِثُ حُكْمُهُ جَلَا  
تَفْرِيعُهُ مِمَّا اقْتَضَاهُ الْأَوَّلُ

### «المسألة الثانية»

- 684- وَإِنَّ حُكْمَ الرُّخْصِ الْإِبَاحَةُ  
685- وَمُوهِمُ النَّدْبِ أَوْ الْوُجُوبِ
- وَكَمْ دَلِيلٍ يَعْضُدُ اتِّضَاحَهُ  
آتٍ عَلَى أَصْلِ لَهُ مَطْلُوبِ

### «المسألة الثالثة»

- 686- وَلَيْسَتْ الرُّخْصُ أَصْلِيَّاتٍ  
687- أَيْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ فِي شَأْنِهَا  
688- مَا لَمْ يَحُدَّ الشَّرْعُ فِيهَا حَدًّا
- وَإِنَّمَا تُلْفَى إِضَافِيَّاتٍ  
فَقِيَهُ نَفْسِهِ لَدَى إِتْيَانِهَا  
فَعِنْدَهُ الْوُقُوفُ لَا يُعَدَّى



- 689- بَيَانُهُ بِالشَّرْعِ حُكْمًا يُقْتَنَصُ  
وَبِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ فِي أَمْرِ الرُّخْصِ  
690- مِنْ جِهَةِ الْأَسْبَابِ وَالْأَعْمَالِ  
وَجِهَةِ الْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ

«المسألة الرابعة»

- 691- إِبَاحَةُ الرُّخْصَةِ مِنْ رَفْعِ الْحَرَجِ  
وَالْحُكْمُ بِالتَّخْيِيرِ عَنْهَا قَدْ خَرَجَ  
692- وَذَاكَ مُقْتَضَى مِنَ النُّصُوصِ  
فِي ذَا وَفِي ذَاكَ عَلَى الْخُصُوصِ  
693- وَالْفَرْقُ تَنْبِيهِ عَلَيْهِ بَعْدُ  
فَوَائِدُ تَكَادُ لَا تُعَدُّ

«المسألة الخامسة»

- 694- لِلْقِسْمَةِ الرُّخْصَةُ مُسْتَحِقَّةٌ  
فَمَا يُرَى مُقَابِلًا مَشَقَّةٌ  
695- لَا صَبْرَ لِلْمُكَلَّفِينَ طَبْعًا  
عَلَى احْتِمَالِ وَقْعِهَا أَوْ شَرْعًا  
696- كَمِثْلِ الْأَمْرَاضِ أَوْ الصِّيَامِ  
يَعْجَزُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ إِيْتِمَامِ  
697- فَذَاكَ مَطْلُوبٌ لِحَقِّ اللَّهِ  
وَالشَّرْعُ عَنْ تَرْكِ لِيَذَاكَ نَاهِ  
698- وَهَاهُنَا الرُّخْصَةُ مِمَّا تَجْرِي  
مَجْرَى الْعَزَائِمِ بِبَعْضِ الْأَمْرِ  
699- وَمَا يُرَى مُقَابِلًا لِمَا قَدَرُ  
مُكَلَّفٌ صَبْرًا عَلَيْهِ إِنْ ظَهَرَ  
700- فَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى الْعِبَادِ  
بِحَيْثُ نَيْلُ الرَّفْقِ مِنْهُ بَادِ  
701- وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَا كَاللَّازِمِ  
فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْعَزَائِمِ  
702- وَذَاكَ مِثْلُ الْجَمْعِ بِالْمُرْدَلْفَةِ  
وَمَا عَدَاهُ حَالُهُ مُخْتَلِفَةٌ  
703- فَالشَّرْعُ فِيهِ غَيْرُ مُبْدٍ لِلطَّلَبِ  
وَمَسْقُطُ الْإِثْمِ لِمَنْ لَهُ ذَهَبُ

«المسألة السادسة»

- 704- وَحَيْثُ قِيلَ حُكْمُهَا التَّخْيِيرُ  
فَفِيهِ لِلْبَحْثِ مَدَى كَبِيرُ  
705- فَقَدْ يُقَالُ الْأَخْذُ بِالْعَزِيمَةِ  
أَوَّلَى مِنْ اتِّبَاعِ حُكْمِ الرُّخْصَةِ  
706- وَذَاكَ لِلتَّأْصِيلِ وَالْعُمُومِ  
وَسَدِّهَا بَابَ الْهَوَى الْمَذْمُومِ

707- مَعَ مَا أَتَى نَقْلًا مِنَ الْحَضِّ عَلَى

708- لَكِنَّمَا الْحَالُ بِهَا مُخْتَلِفٌ

لُزُومِ الْإِنْجِتَامِ مَرًّا أَوْ حَالًا

مِنَ الْمَشَقَّاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ

### «المسألة السابعة»

709- وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ فِي ذَا الْحُكْمِ

710- وَمُعْظَمُ التَّرْخُصَاتِ فِي النَّظَرِ

711- فَإِنْ تَكُنْ عَزِيمَةً عَنْهَا يَقَعُ

712- أَوْ لَيْسَ يُسْتَطَاعُ شَرْعًا حَمْلُهُ

713- كَانَ اقْتِفَا الرُّخْصَةِ مِمَّا يُطْلَبُ

714- وَمِثْلُهُ الْمَظْنُونُ مَهْمَا اسْتَنَدَا

715- وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَنِدًا إِلَى سَبَبٍ

716- الْأَخْذُ بِالْعَزِيمَةِ الْأَصْلِيَّةِ

717- وَضَرْبُهَا الثَّانِي التَّوَهُّمِي

718- فَصَحَّ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الْعَزِيمَةِ

719- إِلَّا مَعَ الْمَشَقَّةِ الْمُخِلَّةِ

720- وَمَا يُخَالِفُ الْهَوَى لَا يُحْسَبُ

721- وَحَاصِلُ الرُّخْصَةِ أَنْ لَا تُرْتَكَبَ

722- وَذَاكَ مَا يَكُونُ مَقْطُوعًا بِهِ

723- أَوْ ابْتِدَائِيًّا لِأَجْلِ الْحَاجَةِ

مِنْهَا حَقِيقِي وَمِنْهَا وَهْمِي

مِنْ أَوَّلِ مِثْلٍ وَجُودٍ فِي السَّفَرِ

مَا لَيْسَ يُسْتَطَاعُ طَبْعًا أَنْ وَقَعَ

مُحَقَّقًا لَيْسَ يُظَنُّ أَصْلُهُ

وَهُوَ لِحَقِّ اللَّهِ فِيهِ يُنْسَبُ

لِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ قَدْ وَجَدَا

غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَهَاهُنَا وَجَبَ

أَوَّلَى مِنَ الرَّجُوعِ لِلْجُزْئِيَّةِ

كَمِثْلِ هَذَا حُكْمُهُ جَلِي

سَبِيلُ مَنْ وَافَاهُ مُسْتَقِيمَةً

فَتُقْصَدُ الرُّخْصَةُ لِلْأَدْلَةِ

مَشَقَّةً لِرُّخْصَةٍ تَطْلُبُ

إِلَّا إِذَا كَانَتْ قَوِيَّةَ السَّبَبِ

أَوْ مَا يُرَى فِي الشَّرْعِ مِنْ مُطْلَبِهِ

كَالْقَرْضِ أَوْ مَا يَقْتَضِي مِنْهَا جَهَ

### «فصل»

724- وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْأَخْذَ بِالرُّخْصِ

725- مِنْ ذَاكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا قَطْعِي

726- وَقَدْ أَتَى فِيهَا مِنَ الشَّرْعِ الطَّلَبُ

أَوَّلَى مِنْ أَوْجِهِ لِذَاكَ تُقْتَنَضُ

وَحُكْمُهَا لِذَاكَ حُكْمٌ شَرْعِي

وَالْبَعْضُ مِنْهَا عِنْدَ قَوْمٍ قَدْ وَجَبَ



- 727- وَالْأَضْلُ أَنْ يَعْمَ فِي التَّرْخُصِ  
728- وَإِنْ تَكُنْ جُزْئِيَّةَ الْمَفْهُومِ  
729- وَفَاعِلُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَوَاقِعِ  
730- وَغَيْرُهُ مَظْنَّةُ التَّعَمُّقِ  
731- إِلَى نُصُوصٍ تَقْتَضِي رَفْعَ الْحَرَجِ  
732- وَيَنْبَنِي عَلَى الَّذِي قَدْ مَرَّ  
733- بِحَيْثُمَا يُلْفَى تَعَيُّنُ السَّبَبِ  
734- وَقَدْ يَكُونُ فِعْلُهَا أَوْلَى وَقَدْ  
735- وَإِنْ يَكُنْ لَا يَغْلِبُ الظَّنُّ فَلَا  
736- وَحَاصِلُ الْبَحْثَيْنِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ
- فَالْبَعْضُ تَخْصِيصٌ بِلَا مُخَصِّصٍ  
فَهِيَ مِنَ التَّخْصِيصِ لِلْعُمُومِ  
مُوَافِقُ الْقَصْدِ لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
فِي الشَّرْعِ وَهُوَ عِنْدَهُ مِمَّا اتَّقَى  
وَالْأَخْذُ بِالرُّخْصَةِ فِيهِنَّ انْدَرَجَ  
أَنْ لَيْسَ تَرْكُ رُخْصَةٍ بِأُخْرَى  
فِيهَا بِقَطْعٍ أَوْ بِظَنٍّ قَدْ غَلَبَ  
يَسْتَوِيَانِ فِي مَحَلٍّ يُعْتَمَدُ  
إِشْكَالَ أَنَّ الْمَنْعَ أَمْرُهُ انْجَلَى  
مِمَّا تُرَى الْأَنْظَارُ فِيهِ مُعْمَلَةٌ

#### «المسألة الثامنة»

- 737- وَكُلُّ مَا يَشُقُّ وَالشَّارِعُ قَدْ  
738- فَالْمُتَوَخِّي قَصْدُهُ مُمْتَثِلُ  
739- وَغَيْرُهُ خَالَفَ قَصْدَ الشَّارِعِ
- بَيْنَ وَجْهِ الرِّفْقِ فِيهِ وَقَصْدُ  
وَآخِذٌ بِالْحَزْمِ فِيمَا يَفْعَلُ  
وَسَدَّ بَابَ يُسْرِهِ لِلْقَارِعِ

#### «المسألة التاسعة»

- 740- وَسَبَبُ الرُّخْصَةِ عُدَّ مَانِعًا  
741- فَقَاصِدُ إِيقَاعِهِ كَيَّ يَرْتَفِعُ  
742- غَيْرُ صَحِيحٍ فِعْلُهُ فِي ذَلِكَ
- أَنْ كَانَ حُكْمُ الْإِنْجِتَامِ رَافِعًا  
عَنْهُ بِذَاكَ الْقَصْدِ حُكْمُ مَا شُرِعَ  
وَقَدْ مَضَى تَقْرِيرُهُ هُنَاكَ

#### «المسألة العاشرة»

- 743- لِلْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ الْمَصِيرُ  
744- وَإِنْ يَكُ الْمَعْنَى عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ
- إِنْ قِيلَ حُكْمُ الرُّخْصَةِ التَّخْيِيرُ  
فَحُكْمُهَا عَنْ مُقْتَضَى ذَاكَ خَرَجَ

## «المسألة الحادية عشرة»

- 745- ثُمَّ إِذَا تُعْتَبِرُ الْعَزَائِمُ      تُلْفَى وَالْأَطْرَادُ فِيهَا لَا زِمُ  
746- مَعَ جَرِيهَا فِي مُقْتَضَى الْعَادَاتِ      فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ  
747- وَعَكْسُهَا الرُّخْصَةُ حَيْثُ تَجْرِي      عِنْدَ انْخِرَاقِ عَادَةِ لِعُذْرِ  
748- وَدَاخِلٌ فِيهَا انْخِرَاقُ الْعَادَةِ      لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب المقاصد

- 749- وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ فِي التَّعَرُّفِ  
750- وَلَنَضَعِ الْآنَ لَهَا مُقَدِّمَةً  
751- قَدْ صَحَّ وَضَعُ الشَّرْعِ لِلْمَصَالِحِ  
752- مِمَّا أَتَى فِي مَعْرِضِ التَّغْلِيلِ  
753- وَذَاكَ مِنْهُ عَلَى الْعِبَادِ  
754- وَهُوَ مِنْ اسْتِقْرَارِ فِي الشَّرْعِ  
مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَالْمُكَلَّفِ  
مِنْ الْكَلَامِ تُقْتَفَى مُسَلِّمَةً  
دِينًا وَدُنْيَا بِالذَّلِيلِ الْوَاضِحِ  
بِحَسَبِ الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ  
مَقْرُونَةً بِنِعْمَةِ الْإِجَادِ  
بِحَيْثُ أَنْ يَبْلُغَ حُكْمَ الْقَطْعِ

### الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْمَقَاصِدِ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ

- 755- وَقَضْدُهُ فِي الْوَضْعِ لِلْمَشْرُوعِ  
756- لِلْبَدْءِ وَالْإِنْهَامِ وَالتَّكْلِيفِ  
مُعْتَبَرٌ مِنْ جِهَةِ التَّنْوِيعِ  
وَلِلدُّخُولِ بَعْدُ فِي التَّكْلِيفِ

### النَّوْعُ الْأَوَّلُ

فِي بَيَانِ قَصْدِ الشَّارِعِ فِي وَضْعِ الشَّرِيعَةِ ابْتِدَاءً وَفِيهِ مَسَائِلُ:  
«الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى»

- 757- وَمَرْجِعُ التَّكَالُفِ الشَّرْعِيَّةِ  
758- وَانْقَسَمَتْ إِلَى الضَّرُورِيَّاتِ  
759- وَهِيَ تَعَبُّدَاتٌ أَوْ عَادَاتٌ  
760- فَكُلُّ مَا قَامَتْ عَلَى التَّعْيِينِ  
761- فَهُوَ لِلضَّرُورِيَّاتِ وَالْخُمْسِ الْأَوَّلِ  
762- لِأَجْلِ حِفْظِ الدِّينِ ثُمَّ الْعَقْلِ  
لِلْحِفْظِ لِلْمَقَاصِدِ الْكُلِّيَّةِ  
وَمَا لِلتَّحْسِينِ وَحَاجِيَّاتِ  
وَمَعَ جَنَائِاتٍ مُعَامَلَاتٍ  
مَصَالِحُ الدُّنْيَا بِهِ وَالدِّينِ  
وَأَمْرُهُنَّ اتَّفَقَتْ فِيهِ الْمِلَلُ  
وَالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَحِفْظِ النَّسْلِ

- 763- وَحِفْظُهَا مِنْ جِهَتَيْنِ يُلتَزَمُ  
764- إِمَّا بِمَا يُودَنُ بِالصَّالِحِ  
765- أَوْ مُقْتَضٍ لِلدَّرءِ لِلْفَسَادِ  
766- وَبَعْدَهُ الْحَاجِي وَهُوَ الْمُفْتَقَرُ  
767- تَوَسُّعًا فِيمَا إِلَيْهِ أَحْوَجُوا  
768- ثُمَّ الْمُحَسِّنَاتُ بِالْإِطْلَاقِ
- مِنْ جَانِبِ الْوُجُودِ أَوْ مِنْ الْعَدَمِ  
كَالْأَكْلِ وَالصَّلَاةِ وَالنِّكَاحِ  
كَالْحَدِّ وَالذِّيَّاتِ وَالْجِهَادِ  
إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ مَصَالِحُ الْبَشَرِ  
مَعَ رَفْعِ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ حَرَجُ  
مَا كَانَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

### «الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ»

- 769- وَانْضَمَّ لِلثَّلَاثَةِ الْمَقَاصِدِ  
770- كَأَجْرَةِ الْمِثْلِ وَمَنْعِ النَّظَرِ  
771- وَكَاعْتِبَارِ الْكُفءِ فِي ذَاتِ الصَّغَرِ  
772- وَأَدَبِ الْأَحْدَاثِ وَالتَّخْسِينِ  
773- كَمِثْلِ مَا الْحَاجِي فِي أُمُورِ
- مَا هُوَ تَثْمِيمٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ  
لِلْأَجْنَبِيِّ وَقَلِيلِ الْمُسْكِرِ  
وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْقُرْبَتَيْنِ فِي السَّفَرِ  
تَيْمَّةً لِغَيْرِهِ فِي الدِّينِ  
مُكْمَلٌ لِحِكْمَةِ الضَّرُورِيِّ

### «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ»

- 774- وَالشَّرْطُ فِي تَيْمَّةٍ أَنْ لَا تُرَا  
775- فَإِنَّ الْإِبْطَالَ لِأَصْلِ التَّكْمِلَةِ
- مُبْطِلَةٌ أَضْلًا لَهَا تَقَرُّرًا  
يُبْطِلُهَا فَلَا تُرَى مُكْمَلَةٌ

### «الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ»

- 776- ثُمَّ الضَّرُورِيُّ مِنَ الْمَقَاصِدِ  
777- لَوْ فُرِضَ اخْتِلَالُهُ لَاخْتِلَالًا  
778- لَا الْعَكْسُ بَلْ يَخْتَلُ مِنْ وَجْهِ مَا  
779- كَمِثْلِ مَا قَدْ يَلْحَقُ الْحَاجِيَا  
780- فَيَنْبَغِي لِذَاكَ أَنْ يُحَافَظَا
- أَضْلٌ لِغَيْرِهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ  
سِوَاهُ مُظْلَقًا وَمَا اسْتَقْلًا  
إِنْ اخْتِلَالَ لِسِوَاهُ عَمَّا  
مَا حَلَّ بِالْإِطْلَاقِ تَخْسِينِيًا  
عَلَيْهِمَا مَعًا وَأَنْ يُلَاحَظَا



### «الْمَشْأَلَةُ الْخَامِسَةُ»

- 781- مَصَالِحُ الدُّنْيَا يُرَى اسْتِقْرَارُهَا  
782- مِنْ جِهَةِ الْوُقُوعِ فِي الْوُجُودِ  
783- إِذْ لَيْسَ مِنْ مَضْلَحَةٍ تَحَقُّقُ  
784- وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ الْمَفَاسِدُ  
785- وَأَضْلُهُ مِنْ وَضْعِ هَازِي الدَّارِ  
786- وَمُقْتَضَى الْعَادَةِ أَنَّ مَا غَلَبَ  
787- أَوْ جِهَةِ التَّعَلُّقِ الشَّرْعِيِّ  
788- فَمَا يُرَى فِي الْإِعْتِيَادِ يَغْلِبُ  
789- نَهْيًا وَأَمْرًا دَافِعًا لِلْمَفْسَدَةِ  
790- وَعِنْدَ ذَاكَ تَخْلُصُ الْمَصَالِحُ
- مِنْ جِهَتَيْنِ بِهِمَا اغْتِبَارُهَا  
فَالْمَحْضُ مِنْهَا لَيْسَ بِالْمَوْجُودِ  
إِلَّا وَلِلْعَكْسِ بِهَا تَعَلُّقُ  
قَدْ شَهِدَتْ بِذَلِكَ الْعَوَائِدُ  
لِلْإِبْتِلَاءِ وَلِلْإِخْتِبَارِ  
إِلَيْهِ حُكْمُ ذَلِكَ الْأَمْرِ انْتَسَبَ  
وَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى الْعَادِي  
فَذَاكَ مَا أُلْفِيَ شَرْعًا يُطْلَبُ  
أَوْ جَالِبًا مَضْلَحَةً مُعْتَمَدَةً  
وَعَكْسُهَا وَذَاكَ أَمْرٌ وَاضِحٌ

### «فَصْلٌ»

- 791- وَخَارِجٌ عَنْ حُكْمِ الْإِعْتِيَادِ  
792- إِنْ ظَهَرَ التَّرْجِيحُ فَالْحُكْمُ اقْتُنْفِي  
793- وَالْجَانِبُ الْمَرْجُوحُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ  
794- وَذَا عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ  
795- وَلَا يُقَالُ إِنَّ فِيهِ مَقْصِدًا  
796- إِذْ لَا يَرَى ثُبُوتَ قَضْدِ ثَانٍ  
797- وَقَدْ يَرَى الْمَرْجُوحَ مِمَّا يُعْتَبَرُ  
798- إِذْ لَيْسَ فِي الرَّاجِحِ قَطْعٌ يُخْتَدَى  
799- وَمِنْ هُنَا يَنْشَأُ فِي مَوَاقِعِ
- كُلِّ مَا يَضْلُحُ بِالْإِفْسَادِ  
أَوْ لَا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّوَقُّفِ  
لِلشَّرْعِ قَضْدًا مَعَ رَاجِحِ ظَهَرُ  
أَوْ لَا فَتَكْلِيفُ سِوَى الْمُطَاقِ  
لِلشَّرْعِ ثَانِيًا عَلَيْهِ اعْتِمَادًا  
لَهُ بِحَيْثُ الْمُتَنَاقِضَانِ  
مِنْ حَيْثُ الْإِجْتِهَادُ فِيهِ وَالنَّظَرُ  
بِأَنَّهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هَكَذَا  
أَصْلُ مُرَاعَاةِ الْخِلَافِ الْوَاقِعِ

## «الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ»

800. كَذَلِكَ فِي الْأُخْرَى كِلَا الْأَمْرَيْنِ  
 801. فَخَالِصٌ لَيْسَ لَهُ امْتِزَاجُ  
 802. كَمِثْلِ مَا فِي جَنَّةِ الْخُلُودِ  
 803. وَكَعَذَابٍ خَالِدٍ فِي النَّارِ  
 804. حَسَبَ مَا جَاءَتْ بِهِ أدِلَّةُ  
 805. وَمَا اقْتَضَى تَفَاوُتًا لَا يَلْزَمُ  
 806. فَبَابُ ذِكْرِ فَاضِلٍ وَأَفْضَلِ  
 807. وَوَاضِحُ النَّصِّ عَلَى ذَاكَ يَدُلُّ  
 808. وَضَرْبُهَا الْآخِرُ مَا يَمْتَزِجُ  
 809. وَذَاكَ يَخْتَصُّ بِمَنْ قَدْ وَحَّدَا  
 810. بَلْ عِنْدَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا يَدْخُلُ  
 811. أَلَا تَرَى تَحَاشِي النَّيْرَانِ  
 812. وَأَخَذَهَا لَهُمْ عَلَى وَزَانِ  
 813. وَفِي الرَّجَاءِ رَاحَةٌ مُسْتَوْضِحَةٌ  
 لَا كُنْ هُمَا فِيهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ  
 وَلَا لَهُ فِي عَكْسِهِ انْدِرَاجُ  
 مِنَ النَّعِيمِ لِذَوِي التَّوْحِيدِ  
 مِنَ الْمُتَنَافِقِينَ وَالْكَفَّارِ  
 فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ مُسْتَقِيلَةٌ  
 أَنْ يُوجَدَ الضَّدُّ لَهُ يَسْتَلْزِمُ  
 فِي كَوْنِهِ لَا يَقْتَضِي نَقْصًا جَلِي  
 كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ تِلْكَ الرُّسُلُ  
 وَعَكْسُهُ فِي طَيِّهِ يَنْدَرِجُ  
 مَا دَامَ فِي النَّارِ وَلَيْسَ أَبَدًا  
 مِنْ فَوْرِهِ فِيمَا اقْتَضَاهُ الْأَوَّلُ  
 مَوَاضِعَ السُّجُودِ وَالْإِيمَانِ  
 مَا ارْتَكَبُوا قَبْلُ مِنَ الْعُضْيَانِ  
 وَذَاكَ كَافٍ فِي حُصُولِ الْمَصْلَحَةِ

## «الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ»

814. وَمُذْ تَبَدَّى أَنَّ قَصْدَ الشَّارِعِ  
 815. فَهُوَ عَلَى وَجْهِ لَهُ التِّيَامُ  
 فِي رَعْيِ مَا يَعُودُ بِالْمَنَافِعِ  
 وَلَيْسَ يَخْتَلُّ بِهِ نِظَامُ

## «الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ»

816. تُعْتَبَرُ الْمَصَالِحُ الْمُجْتَلَبَةُ  
 817. مِنْ حَيْثُ أَنْ تُقَامَ حَالُ الدُّنْيَا  
 شَرْعًا أَوِ الْمَفَاسِدُ الْمُجْتَنَبَةُ  
 لِلدَّارِ الْآخِرَى عَمَلًا وَسَعْيًا



- 818- لَا جِهَةً الْأَهْوَاءِ لِلنُّفُوسِ فِي جَلْبِ نَعْمَاءٍ وَدَفْعِ بُؤْسِ  
819- وَمِنْ هُنَا يُفْهَمُ مَعْنَى مَا أَتَى لِمُقْتَضَى التَّمَتُّعَاتِ مُثَبَّتًا  
820- وَيَنْجَلِي مَا كَانَ فِي ذَا الْبَابِ إِشْكَالُهُ مُنْسَدِلُ الْحِجَابِ

### «الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ»

- 821- وَالشَّرْعُ كَوْنُهُ عَلَى الْمَقَاصِدِ مُحَافِظًا بِالْقَصْدِ فِي الْمَوَارِدِ  
822- لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ دَلِيلٍ قَطْعِي فَإِنْ يَكُنْ عَقْلًا فَغَيْرُ شَرْعِي  
823- وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَمِيًا لِلسَّمْعِ فَلَيْسَ بِالْمُفِيدِ حُكْمِ الْقَطْعِ  
824- إِذْ قَدْ مَضَى فِي الْمُتَوَاتِرَاتِ وَقُوفُهَا عَلَى مُقَدِّمَاتِ  
825- ظَنِّيَّةٍ فِي نَقْلِهَا وَأَصْلِيهَا فَمَا عَلَيْهَا وَقْفَةٌ كَمِثْلِهَا  
826- وَإِنَّمَا دَلِيلٌ مَا تَقَرَّرَا مَا قَدْ مَضَى مِنْ قَبْلِ ذَا مُقَرَّرًا  
827- وَهُوَ اقْتِنَاصُ الْحُكْمِ مِنْ أدِلَّةٍ فِي جُمْلَةِ التَّشْرِيعِ مُسْتَقِيلَةً  
828- يَصِيرُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ عَاضِدًا حَتَّى يُرَى الْمَجْمُوعُ شَيْئًا وَاحِدًا  
829- فَيَرْجِعُ الْحُكْمُ لِعِلْمٍ جَازِمٍ كَمِثْلِ مَا يُثَبِّتُ جُودَ حَاتِمٍ

### «الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ»

- 830- شَرْعِيَّةُ الْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ لِتُحْفَظَ الْمَصَالِحُ الْكُلِّيَّةُ  
831- وَمَا لِكُلِّيَّاتِهَا بِرَافِعٍ تَخْلُفُ الْجُزْئِيَّ عِنْدَ وَاقِعٍ  
832- وَذَاكَ كَالْعِقَابِ لِلرَّدْعِ شَرْعٍ وَقَدْ يُرَى مُعَاقِبٌ لَا يَرْتَدِعُ  
833- وَالْقَصْرُ فِي الْحَاجِي لِلْمَشَقَّةِ وَمُتَرَفٌ فِي السَّفَرِ اسْتَحَقَّه

### «الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ»

- 834- ثُمَّ الْمَصَالِحُ لِقَصْدِ الشَّارِعِ مُطْلَقَةٌ نَعْمٌ فِي الْمَوَاقِعِ  
835- دَلِيلُهُ مَا مَرَّ حَالُ التَّسْوِيَةِ لِلْقَوْلِ بِالتَّضْوِيبِ مَعَ ذِي التَّخْطِئَةِ

## «الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ»

- 836- وَبَعْدُ فَالَّذِينَ بِهِ مَعْلُومٌ      أَنْ الَّذِي جَاءَ بِهِ مَعْصُومٌ  
837- فَهُوَ كَذَاكَ دَاخِلٌ فِي الْعِصْمَةِ      وَمَا عَلَيْهِ اجْتَمَعَتْ ذِي الْأُمَّةِ  
838- بَيَانُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَسْمُوعِ      أَوْ بِاعْتِبَارِ حَالَةِ الْوُقُوعِ

## «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ»

- 839- ثُمَّ إِذَا تُحْفَظُ كُلِّيَّانُهُ      وَاجِبٌ أَنْ تُحْفَظَ جُزْئِيَّانُهُ  
840- فَإِنَّهَا مَقْصُودَةٌ لِلشَّارِعِ      مَعَ كَوْنِهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْوَاقِعِ

## النَّوعُ الثَّانِي

فِي بَيَانِ قَصْدِ الشَّارِعِ فِي وَضْعِ الشَّرِيعَةِ لِلْإِفْهَامِ وَفِيهِ مَسَائِلُ  
«الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى»

- 841- هَذِي الشَّرِيعَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ      مَنْسُوبَةٌ لِلْأُمَّةِ الْأُمِّيَّةِ  
842- فَفَهْمُهَا يَحْصُلُ مِنْ لِسَانِهَا      عَلَى الَّذِي يُعْهَدُ مِنْ بَيَانِهَا  
843- وَالسُّنُّ الْعُجْمَةُ لَيْسَ تَدْخُلُ      فِيهَا وَلَا فَهْمًا لَهَا تُحْصَلُ  
844- وَأَصْلُهَا الْقُرْآنُ وَهُوَ عَرَبِي      جَارٍ عَلَى نَهْجِ لِسَانِ الْعَرَبِ  
845- فِي الْقَصْدِ لِلْإِفْهَامِ وَالْبَيَانِ      وَفِي الْأَسَالِيبِ وَفِي الْمَعَانِي  
846- وَمُقْتَضَى الْعُمُومِ فِي تَصَرُّفِهِ      وَصِحَّةِ الظَّاهِرِ أَوْ تَخَلُّفِهِ  
847- يُعْرَفُ ذَا مِنْ وَسْطِ الْكَلَامِ      أَوْ طَرَفَيْهِ حَالَةَ الْإِفْهَامِ  
848- وَفِي الْمَسَاقِ مُنْبِئًا عَنْ آخِرِهِ      أَوَّلُهُ وَعَكْسُهُ كَظَاهِرِهِ  
849- وَالشَّيْءُ وَاحِدٌ لَهُ أَسْمَاءُ      وَالْإِسْمُ تَمْتَّازُ بِهِ أَشْيَاءُ  
850- وَحَاصِلُ أَنَّ اللِّسَانَ الْعَرَبِي      فِي الْفَهْمِ لِلْمَشْرُوعِ أَضْلُ اجْتِبَئِي  
851- وَحِينَ لَا يَفْهَمُ مُقْتَضَاهُ      سِوَاهُ لَا يَفْهَمُ سِوَاهُ



### «الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ»

- 852- دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعَانِي  
853- مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ  
854- وَهِيَ الَّتِي فِيهَا اشْتِرَاكُ الْأَلْسِنَةِ  
855- أَلَا تَرَى لَوْ أَنَّ قَصْرًا ابْتُنِيَ  
856- وَمِنْ هُنَا أَمَكَّنَ نَقْلُ الْخَبَرِ  
857- أَوْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ الْفَرْعِيَّةِ  
858- وَهِيَ الَّتِي اخْتَصَّ لِسَانُ الْعَرَبِ  
859- مِنْ حَيْثُ حَالُ مُخْبِرٍ وَمُخْبَرٍ  
860- وَجِهَةِ الْإيجَازِ وَالْإِظْنَابِ  
861- وَمُقْتَضَى التَّغْرِيزِ وَالتَّلْوِيحِ  
862- وَانْظُرْ إِلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِ الْقِصَصِ  
863- وَبِاعْتِبَارِ هَذِهِ لَا يُمَكِّنُ  
864- فَضْلًا عَنْ أَنْ يُتَرْجَمَ الْقُرْآنُ  
865- أَمَّا عَلَى الْأُولَى فَذَاكَ مُمَكِّنُ  
866- وَمِنْهَا الْإِتِّفَاقُ فِي تَفْسِيرِ
- فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَهَا لِحْظَانُ  
مُفْهِمَةُ الْمَقَاصِدِ الْكُلِّيَّةِ  
لِكَوْنِهَا عَنِ النُّهْيِ مُبَيِّنَةٌ  
أَمَكَّنَ وَصَفُهُ لِكُلِّ الْأَلْسُنِ  
عَنْ أُمَّةٍ لِأُمَّةٍ فِي الْأَعْصَرِ  
أَيَّ الَّتِي تَكُونُ تَابِعِيَّةِ  
بِهَا وَتَقْتَضِي بِفَهْمِ عَرَبِي  
وَمُخْبِرٍ عَنْهُ وَنَفْسِ الْخَبَرِ  
بِقَصْدِ تَمْهِيدٍ أَوْ اقْتِضَابِ  
أَوْ الْكِنَايَاتِ أَوْ التَّضْرِيحِ  
فَمِنْ هُنَا الْحِكْمَةُ فِيهَا تُقْتَضِصُ  
أَنْ تُبْدِيَ الْمَقْصُودَ فِيهِ الْأَلْسُنُ  
إِذْ لَا يَفِي بِقَصْدِهِ لِسَانُ  
لِمَا مَضَى وَالْأَمْرُ فِيهِ بَيِّنُ  
مَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ لِلْجُمْهُورِ

### «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ»

- 867- وَهَذِهِ شَرِيعَةٌ أُمِّيَّةٌ  
868- وَهُوَ عَلَى اعْتِبَارِ حَالِ الْمَصْلَحَةِ  
869- فَهِيَ عَلَى مَعْهُودِهِمْ فِي شَأْنِهَا  
870- وَكَانَ لِلْعَرَبِ عُلُومٌ وَهَمَمٌ
- كَمِثْلِ أَهْلِهَا مِنَ الْبَرِيَّةِ  
أُجْرِي وَهَذَا كَمْ دَلِيلٍ أَوْضَحَهُ  
لِذَلِكَ اهْتَدَوْا إِلَى بُرْهَانِهَا  
مُقْتَضِيَاتٍ لِمَحَاسِنِ الشَّيْمِ

- 871- فَصَحَّ الشَّرْعُ لِمَا مِنْهَا شَرَعُ  
 872- أَمَّا الَّذِي يُغْزَى مِنَ الْعُلُومِ  
 873- بِقَضْدِ الْإِهْتِدَاءِ لِلْجِهَاتِ  
 874- فَقَرَّرَ الْقُرْآنُ هَذَا الْمَعْنَى  
 875- وَالْعِلْمُ بِالْأَنْوَاءِ وَالْأَمْطَارِ  
 876- فَبَيَّنَّ الشَّرْعُ لَنَا مَا حَقَّقَا  
 877- وَالْعِلْمُ بِالتَّارِيخِ وَالْأَخْبَارِ  
 878- فَكَمَّ بِهِ مِنْ قِصَّةٍ وَمِنْ خَبَرٍ  
 879- وَالْعِلْمُ بِالزَّجْرِ وَبِالْعِيَاةِ  
 880- فَأَبْطَلَ الشَّارِعُ ذَاكَ كُلَّهُ  
 881- فَهُوَ تَخَرُّصٌ عَلَى الْغَيْبِ بِلَا  
 882- وَإِنَّمَا أَقَرَّ حُكْمَ الْفَالِ  
 883- وَجَاءَ فِي تَعَرُّفِ الْغُيُوبِ  
 884- وَذَلِكَ الْإِلَهَامُ وَالْوَحْيُ الَّذِي  
 885- وَتَرَكَ الرُّؤْيَا لِكُلِّ الْأُمَّةِ  
 886- كَذَلِكَ الْإِلَهَامُ وَالْفِرَاسَةُ  
 887- وَالْعِلْمُ بِالطَّبِّ مِنَ التَّجْرِبِ  
 888- وَجَاءَ فِي الشَّرْعِ كَذَاكَ شَأْنُهُ  
 889- وَالْعِلْمُ بِالْكَلَامِ وَالْمَعَانِي  
 890- وَمِنْ هُنَا لَمَّا أَتَى الْقُرْآنُ  
 891- لِفَهْمِهِمْ مَوَاقِعَ الْإِعْجَازِ  
 892- وَعِلْمِهِمْ بِأَنَّهُ عِنْدَ النَّظَرِ  
 وَرَدَّ غَيْرَهُ بِأَنَّهُ مِنْهُ مَنَعُ  
 إِلَيْهِمْ فَالْعِلْمُ بِالنُّجُومِ  
 وَالْعِلْمُ بِالْفُصُولِ وَالْأَوْقَاتِ  
 فِيمَا بِهِ عَلَى الْعِبَادِ امْتَنَّا  
 وَبِالرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْجَارِ  
 وَأَبْطَلَ الْبَاطِلَ مِنْهُ مُطْلَقًا  
 وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ أَمْرٌ جَارٍ  
 بِالْغَيْبِ فِيهِ لِلنُّفُوسِ مُعْتَبَرُ  
 وَالضَّرْبُ بِالْحَصَى مَعَ الْكَهَانَةِ  
 وَرَدَّ مِنْهُ فَرْعُهُ وَأُضْلَهُ  
 أَضَلٍ وَمِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يُجْتَلَى  
 مِنْ حَيْثُ لَا يَسْمُو لَهُ بِحَالٍ  
 بِمَا أَتَى بِغَايَةِ الْمَطْلُوبِ  
 خُصَّ بِهِ الرَّسُولُ فِي ذَا الْمَأْخَذِ  
 وَأَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ النُّبُوءَةِ  
 خُصَّامًا بِمَنْ لَهُ وَلَايَةٌ  
 لِبَعْضِ مَا يُوَصِّلُ لِلْمَطْلُوبِ  
 لَكِنْ عَلَى وَجْهِ شَفَى بَيَانِهِ  
 وَمُقْتَضَى أَسَالِيبِ الْبَيَانِ  
 كَانَ لَهُمْ لِأَمْرِهِ إِذْعَانُ  
 فِي حَالِي الْإِظْنَابِ وَالْإِجَازِ  
 لَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ قُدْرَةُ الْبَشَرِ



- 893- وَهُوَ عَلَى فُنُونِهِمْ قَدْ اشْتَمَلَ  
894- غَيْرَ مَنَاحِي الشَّعْرِ وَاتِّزَانِهِ  
895- وَمُقْتَضَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ  
896- وَخُوطُبُوهَا فِي الْأَوَّلِيَّةِ  
897- لَا كُنْ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ التَّلَطُّفِ  
898- فَلُوبِنُوا فِيَمَا بِهِ التَّغْرِيفُ  
899- وَرُغِبُوا فِيَمَا بِهِ التَّرْغِيبُ  
900- مِمَّا يُرَى لَهُمْ مِنَ الْمَعْهُودِ  
901- وَانْظُرْ لِكَيْفِيَّاتِ مَنَعَ الْخَمْرِ  
مِنْ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ أَوْ ضَرْبِ الْمَثَلِ  
فَإِنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ شَأْنِهِ  
تَمَمَّهَا الشَّرْعُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
فَجُلَّهَا فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ  
يُشْعِرُ بِالتَّأْنِيسِ وَالتَّعْطُفِ  
وَاسْتُذِرْجُوا لِمَا بِهِ التَّكْلِيفُ  
وَأَشْعِرُوا بِمَا لَهُ تَرْهِيْبُ  
مِنْ جِهَةِ الْمَعْقُولِ وَالْمَوْجُودِ  
فَإِنَّهَا الْغَايَةُ فِي ذَا الْأَمْرِ

#### «الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ»

- 902- وَكَوْنُهَا أُمِّيَّةُ الْمَقَاصِدِ  
903- مِنْهَا اطِّرَاحُ قَوْلٍ مَنْ قَدْ مَالَ فِي  
904- إِذْ نَسَبُوا إِلَيْهِ كُلَّ عِلْمٍ  
905- وَبِعُمُومَاتٍ عَلَى الدَّعْوَى اسْتِدِلُّ  
906- كَمَا اسْتَدَلَّ بِفَوَاتِحِ السُّورِ  
يُبْنَى عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي قَوَاعِدِ  
دَعْوَاهُ فِي الْقُرْآنِ لِلتَّعَسُّفِ  
مُسْتَنْكَرٍ فِي الشَّرْعِ عَافِي الرِّسْمِ  
وَذَاكَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَنُقِلَ  
مَنْ اقْتَفَى عِلْمَ الْحُرُوفِ وَاعْتَبَرَ

#### «فَصْلٌ»

- 907- وَإِنَّ مَعْهُودَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
908- وَشَأْنُهُمْ رِعَايَةُ الْمَعَانِي  
909- فَكُلُّ مَا آدَى لِمَعْنَى قَدْ قَصِدَ  
فِي فَهْمِهِ أَضْلُ قَوِي السَّبَبِ  
وَحِفْظُهُمْ لِلْفِظِّ عَنْهَا ثَانِي  
فَهُوَ وَإِنْ تَعَدَّدَ اللَّفْظُ اعْتُمِدَ

#### «فَصْلٌ»

- 910- وَرَعَى مَعْنَى الْمَفْهِمِ الْخِطَابِي  
فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي الْخِطَابِ

911- وَجُعِلَ اللَّفْظُ لَهُ وَسِيلَةٌ تَوْضِيحٌ مِنْ بَيَانِهِ سَبِيلُهُ

### «فَصْلٌ»

- 912- وَالْعِلْمُ إِنْ كَانَ بِهَا الْإِفْهَامُ  
913- وَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ لِلْخَلْقِ صَدْرُ  
914- وَإِنْ بَدَأَ تَفَاوُثٌ فِيهَا اغْتَبِرُ  
915- فَذَاكَ فِيمَا لَمْ يُحَدِّثْ أَظْلِقًا  
916- فَصَارَ فِيهِ كُلُّ شَخْصٍ كُلفًا
- مِمَّا بِهِ تَشْتَرِكُ الْأَفْهَامُ  
مَأْخُذُهُ سَهْلٌ عَلَى فَهْمِ الْبَشَرِ  
وَاحْتِيجُ فِيهِ لِبَيَانٍ وَافْتُقِرَ  
بِحَسَبِ الْمُكَلِّفِينَ مُطْلَقًا  
بِمُقْتَضَى إِدْرَاكِهِ مُكَلَّفًا

### «الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ»

- 917- وَتَقْتَضِي أَحْكَامُهَا الشَّرْعِيَّةَ  
918- وَفِي اثْنِضَائِهَا مِنَ الْأُخْرَى نَظَرُ  
919- فَقَدْ يُقَالُ الْمَنْعُ أَوْلَى مُطْلَقًا  
920- وَغَيْرُهُ دَعْوَى بِلَا دَلِيلِ  
921- وَكَوْنُهَا مِنَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
922- وَأَخَذُ أَهْلَ الْعِلْمِ فِي أَحْكَامِ  
923- مِثْلٍ أَقَلُّ مُدَّةِ الْأَحْمَالِ
- مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ  
فَالْأَخْذُ بِالْتَّرْجِيحِ فِيهَا مُعْتَبَرُ  
إِذْ مُقْتَضَى الْأَصْلِيِّ قَدْ تَحَقَّقَا  
وَإِنْ أَتَى فَقَابِلُ التَّأْوِيلِ  
يَدُلُّ أَنَّ أَخْذَهَا مِنْهُ اجْتِبَايُ  
بِمُقْتَضَاهَا وَاضِحٌ الْأَعْلَامِ  
مِنْ مُقْتَضَى التَّعْيِينِ لِلْفِصَالِ

### «فَصْلٌ»

- 924- وَمَا أَفَادَ أَدَبًا شَرْعِيًّا  
925- مِنْهُ الْكِنَايَاتُ عَنِ الْأَشْيَاءِ  
926- وَمِنْهُ الْإِلْتِفَاتُ فِي الْخِطَابِ  
927- كَمِثْلِ الْإِقْبَالِ وَكَالتَّنْبِيهِ  
928- وَمِنْهُ فِي النَّدَا بِفَرْقٍ بَادٍ
- يُلْفَى كَذَاكَ حُكْمُهُ مَرْعِيًّا  
فِيمَا يُرَى مَظَنَّةُ اسْتِحْيَاءِ  
وَفِيهِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَدَابِ  
عَلَى عُلُوِّ الشَّأْنِ وَالتَّنْزِيهِ  
بِنِسْبَةِ الْمَعْبُودِ وَالْعِبَادِ



- 929- فَحَيْثُ نَادَى اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا  
930- وَمُقْتَضَاهُ مُشْعِرٌ بِالْعَبْدِ  
931- وَفِي نِدَاءِ الْعَبْدِ لِلَّهِ فَلَا  
932- فَالْحَذْفُ مُشْعِرٌ بِقُرْبِ مَنْ دُعِيَ  
933- وَمِنْهُ بِالتَّارِكِ لِمَا يُنَزَّهُ  
934- وَانْظُرْ إِلَى قِصَّةِ مُوسَى وَالْخَضِرِ  
935- وَمِنْهُ تَرْكُ الرَّدِّ بِالْمُكَافَحَةِ  
936- فَإِنَّهُ أَدْعَى إِلَى الْقَبُولِ  
937- مِنْهُ بِإِجْرَاءِ عَلَى الْعَادَاتِ  
938- وَالْعِلْمُ آتٍ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ  
939- وَمُقْتَضَى عَسَى بِذَاكَ ثَبَتًا  
940- وَذَاكَ كَانَ لِلرَّسُولِ الشَّانُ
- عِبَادَةُ حَرْفِ النِّدَاءِ أَعْمَلًا  
وَأَضْلُهُ التَّنْبِيهُ قَبْلَ الْقَصْدِ  
يُؤْتَى بِهَا وَلَفْظُ رَبِّ أَقْبَلًا  
وَالرَّبُّ مُوَدِّنٌ بِنَيْلِ الطَّمَعِ  
عَنْهُ الَّذِي لَهُ بِهِ التَّوَجُّهُ  
وَفِي مَرَضَتْ ذَاكَ أَيْضًا اغْتَبِرُ  
وَالْأَخْذُ بِالْإِغْضَاءِ وَالْمُسَامَحَةِ  
وَذَاكَ مَا تُورِ مِنْ التَّنْزِيلِ  
فِي الْإِعْتِنَاءِ بِالتَّسْبُّبَاتِ  
بِمَا يُرَى مُسَبَّبًا هُنَالِكَ  
وَمِثْلُهُ لَعَلَّكُمْ حَيْثُ أَتَا  
مَعَ الْمُتَنَافِقِينَ حَيْثُ كَانُوا

### النَّوعُ الثَّالِثُ

فِي بَيَانِ قَصْدِ الشَّارِعِ فِي وَضْعِ الشَّرِيعَةِ لِلتَّكْلِيفِ بِمُقْتَضَاهَا  
وَفِيهِ مَسَائِلُ: «الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى»

- 941- تَكْلِيفُ مَا لَيْسَ يُطَاقُ لَمْ يَقَعْ  
942- فَإِنْ يَكُ الْقَصْدُ لِتَكْلِيفِ ظَهَرَ  
943- فَذَاكَ رَاجِعٌ لِمَا يُلَازِمُ
- شَرْعًا وَإِنْ كَانَ لَدَى الْعَقْلِ يَسَعُ  
بِغَيْرِ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ لِلْبَشَرِ  
كَمِثْلِ لَا تَمُتْ وَأَنْتَ ظَالِمٌ

### «الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ»

- 944- وَالْوَصْفُ لِلْإِنْسَانِ إِنْ يَكُنْ طَبِيعُ  
945- لِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ الْاِكْتِسَابِ
- عَلَيْهِ لَمْ يُطْلَبْ بِهِ أَنْ يَرْتَفِعَ  
كَشَهْوَةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

- 946- وَإِنَّمَا يُطْلَبُ قَهْرُ النَّفْسِ عَنْ  
947- وَأَنْ يَكُونَ حَالَةَ الْإِرْسَالِ  
948- وَذَاكَ رَاجِعٌ لِلْأَفْعَالِ الَّتِي
- مِيلٌ إِلَى الْمَمْنُوعِ فِي غَيْرِ سَنَنْ  
لِمَا يَحِلُّ عَلَى الْإِعْتِدَالِ  
تَنْشَأُ عَنْهَا بِاِكْتِسَابِ مُثَبَّتِ

### «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ»

- 949- وَمَا مِنَ الْأَوْصَافِ لِلْإِنْسَانِ  
950- مُشَاهِدٌ يُحَسُّ بِالْعِيَانِ  
951- إِذَا فَمَا بِهِ تَعَلَّقُ الطَّلَبُ  
952- قَطْعاً وَذَاكَ مَا مَضَى وَالثَّانِ  
953- فَذَا بِهِ التَّكْلِيفُ حَثْماً مُطْلَقاً  
954- كَانَ مِنَ الْمَقْصُودِ مُقْتَضَاهُ  
955- وَثَالِثٌ مُشْتَبِهٌ فِي الْأَمْرِ  
956- فَيَنْظُرُ النَّاطِرُ فِي الْحَقَائِقِ  
957- أَغْنِي مِنَ الْقِسْمَيْنِ ثُمَّ ظَاهِرُهُ  
958- إِمَّا لِأَنَّهُ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ  
959- فَالطَّلَبُ الْوَارِدُ إِنَّمَا وَقَعَ  
960- لِأَنَّ الْأَوْصَافَ بِلَا ارْتِيَابٍ  
961- إِمَّا لِأَنَّهُ لَهُ بَوَاعِثُ  
962- فَإِنْ تَكُنْ تَدْخُلُ تَحْتَ الْكَسْبِ  
963- وَإِنْ تَكُنْ لَيْسَتْ مِنَ الْمَقْدُورِ
- مُرَكَّباً فِي طَبْعِهِ ضَرْبَانِ  
وَمُخْتَفٍ يَثْبُتُ بِالْبُرْهَانِ  
أَضْرَبُ الْأَوَّلُ مَا لَا يُكْتَسَبُ  
مُكْتَسَبٌ بِالْقَطْعِ لِلْإِنْسَانِ  
وَالطَّلَبُ الْوَارِدُ ذَاكَ حَقّاً  
فِي نَفْسِهِ أَوْ كَانَ فِي سِوَاهُ  
كَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ وَمِثْلُ الْكُفْرِ  
وَالْحُكْمِ فِيهَا الْحُكْمُ فِي الْمُوَافِقِ  
إِلْحَاقُهُ بِأَوَّلِ يُنَاطِرُهُ  
وَدَاخِلٌ تَحْتَ صِفَاتِ الْفِطْرَةِ  
عَلَى التَّوَابِعِ الَّتِي فِيهِ تَقَعُ  
تَتَّبَعُهَا أَفْعَالُ الْاِكْتِسَابِ  
مِنْ غَيْرِهِ لَيْسَتْ لَهُ تَنَاطُثُ  
فَالسَّابِقُ الْمَطْلُوبُ فِي ذَا الضَّرْبِ  
فَيُطْلَبُ اللَّاحِقُ لِلْأُمُورِ

### «فَصْلٌ»

- 964- وَفَقَهُ الْأَوْصَافِ بِهَذَا النَّهْجِ  
مُسْتَوْضِحٌ مِنْ مُهْلِكٍ وَمُنْجٍ



### «الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ»

- 965- وَمَا مِنَ الْأَوْصَافِ لَيْسَ يَقْدِرُ  
جَلْبًا لَهَا وَلَا سِوَاهُ الْبَشَرُ  
966- بِذَاتِهَا ضَرْبَانِ مَا عَنْ عَمَلٍ  
يَنْشَأُ كَالْعِلْمِ وَضَرْبٍ أَوْلَى  
967- فَمَا يُرَى نَتِيجَةً عَنِ الْعَمَلِ  
فَذَا عَلَى الْجَزَاءِ نَوْعُهُ اشْتَمَلُ  
968- مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ عَنِ الْأَسْبَابِ  
مُسَبَّبٌ بَادٍ بِالِاِكْتِسَابِ  
969- وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ بِهِ تَعَلَّقَا  
مِنْ حَيْثُ مَا الْجَزَاءُ فِيهِ حَقَّقَا  
970- وَغَيْرُهُ الْفِطْرِيُّ فِيهِ النَّظَرُ  
مِنْ مَلْحَظَيْنِ عِنْدَمَا يُعْتَبَرُ  
971- مِنْ كَوْنِهِ مِمَّا يُحِبُّ الشَّارِعُ  
أَوْ لَا وَهَلْ فِيهِ الْجَزَاءُ وَاقِعُ  
972- فَالْأَوَّلُ النَّصُّ الْجَلِيُّ يَقْتَضِي  
تَعَلُّقُ الْحُبِّ بِهِ وَالْبُغْضِ

### «فَصْلٌ»

- 973- ثُمَّ إِذَا يَنْبُتُ ذَا تَعَلَّقَا  
كَذَاكَ بِالْأَفْعَالِ أَيْضًا مُظْلَقَا  
974- وَالثَّانِ هَلْ يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْجَزَا  
بِغَيْرِ مَقْدُورٍ إِذَا تَمَيَّزَا  
975- أَوْ لَا يَصِحُّ ذَا مَجَالٍ لِلنَّظَرِ  
وَالْقَوْلُ بِالتَّعْلِيْقِ مِمَّا قَدْ ظَهَرَ

### «الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ»

- 976- وَمَا مِنَ الْمَقْدُورِ شَقٌّ أَمْرُهُ  
فَاضْرِبْ كُلُّ سَيِّئَاتِي ذِكْرُهُ  
977- أَوَّلُهَا الْخَارِجُ عَنْ مُعْتَادِ  
تَصَرُّفَاتِ سَائِرِ الْعِبَادِ  
978- فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ يَشُقُّ فِيهِ خَصٌّ  
أَعْيَانَ الْأَفْعَالِ فَذَا بَابُ الرُّخْصِ  
979- وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ اخْتِصَاصُ  
لَا كُنْ لِلاَعْمَالِ بِهِ انْتِقَاصُ  
980- مِنَ الدَّوَامِ أَوْ مِنَ التَّكْثِيرِ  
فَذَا مَحَلُّ الرِّفْقِ وَالتَّيْسِيرِ

### «الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ»

- 981- وَكُلُّهُ الشَّرْعُ رِءَاؤُهُ أَنَّهُ  
مَشَقَّةٌ غَالِبَةٌ لِلْمُنَّةِ

- 982- فَهُوَ لِهَذَا فِيهِ لَمْ يَقْصِدْ لِأَنْ  
 983- دَلِيلُهُ مِنَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ  
 984- كَذَا مِنْ أَصْلِ الرَّخِصِ الْمَشْرُوعِ  
 يُكَلِّفَ الْخَلْقَ بِمَا فَوْقَ الْمُنَنِ  
 فَهِيَ عَلَى صِحَّةِ ذَاكَ شَاهِدَةٌ  
 قِطْعًا وَمِنْ مُمْتَنِعِ الْوُقُوعِ

### «الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ»

- 985- وَالثَّانِ مَا يَجْرِي عَلَى الْعَادَاتِ  
 986- لَا كِنَّةَ شَقٍّ عَلَى الْمُكَلَّفِ  
 987- فَمِثْلُ ذَا لَمْ يَغْتَبِرْهُ الشَّرْعُ  
 988- بَلْ عَدَّهُ مِنْ جُمْلَةِ التَّصَرُّفِ  
 989- وَمِثْلُ ذَا لَيْسَ يُسَمَّى عَادَةً  
 990- فَقَصَدَ التَّكْلِيفَ لِلْعِبَادِ  
 مِنْ حَيْثُ مَعْهُودِ التَّصَرُّفَاتِ  
 مِنْ حَيْثُ الْإِزْتِبَاطُ لِلتَّكْلِيفِ  
 مَشَقَّةً إِلَى ارْتِفَاعِ تَدْعُو  
 كَطَلَبِ الْمَعَاشِ بِالتَّحَرُّفِ  
 مَشَقَّةً بَلْ كُفَّةً مُغْتَادَةً  
 بِمَا يَرَى يَجْرِي عَلَى الْمُغْتَادِ

### «فَصْلٌ»

- 991- وَلَيْسَ لِلْمُكَلَّفِينَ قَصْدُ  
 992- مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْأَجَرَ فِيهِ يَعْظُمُ  
 مَا قَدْ غَدَا مَشَقَّةً تُعَدُّ  
 فَالشَّرْعُ لِلْقَصْدِ لَهُ لَا يُفْهَمُ

### «فَصْلٌ»

- 993- لَا كِنَ لَهُمْ أَنْ يَقْصِدُوا مِنَ الْعَمَلِ  
 مَا يَعْظُمُ الثَّوَابُ فِيهِ بِالثَّقَلِ

### «فَصْلٌ»

- 994- مَا شَقٌّ أَنْ يَنْشَأَ عَنْ أَمْرٍ مُتَّبَعٍ  
 995- إِمَّا عَلَى مَا اغْتِيَدَ فِي مِثْلِ الْعَمَلِ  
 996- وَأَنَّهُ لَا قَصْدَ لِلشَّارِعِ فِي  
 997- أَوْ غَيْرَ مَا اغْتِيَدَ فَهَذَا أَدْعَا  
 بِالْإِذْنِ مُطْلَقًا فَإِنَّهُ يَقَعُ  
 وَهُوَ الَّذِي بَيَّانُهُ قَبْلُ حَصَلَ  
 جَلَبِ الْمَشَقَّاتِ إِلَى الْمُكَلَّفِ  
 إِلَى ارْتِفَاعِ الْقَصْدِ فِيهِ شَرْعًا



998- وَعِنْدَ ذَا إِنْ حَصَلَتْ مِنْ سَبَبٍ مُكَلَّفٍ بِالْقَضْدِ فِي التَّسَبُّبِ

### «فَصْلٌ»

999- فَإِنْ يَكُنْ بِمُقْتَضَى التَّأْمَلِ  
1000- فَذَاكَ مَمْنُوعٌ وَعَنْهُ قَدْ نُهِيَ  
1001- وَإِنْ تَكُنْ تَابِعَةً لِلْعَمَلِ

لَا يَفْتَضِيهَا أَضْلُ ذَاكَ الْعَمَلِ  
وَهَذَا أَنَّ الْأَضْلَ مَأْمُورٌ بِهِ  
فَهَا هُنَا مَا جَاءَ فِي الْيُسْرِ جَلِي

### «فَصْلٌ»

1002- وَبَعْدُ فَالْحَرْجُ ذُو ارْتِفَاعٍ  
1003- وَكَمْ دَلِيلٍ فِيهِمَا قَدْ جَاءَ

خَشْيَةً تَقْصِيرٍ أَوْ انْقِطَاعٍ  
وَالنَّاسُ لَيُسُوا هَاهُنَا سَوَاءً

### فَصْلٌ

1004- وَمَا عَلَى مُكَلَّفٍ مِنْهَا دَخْلُ  
1005- فَلَيْسَ لِلشَّارِعِ قَضْدٌ فِي بَقَا  
1006- كَمِثْلِ مَا لَا يَقْصِدُ التَّسَبُّبَا  
1007- وَكُلُّ مُؤَلِّمٍ بِهِاذِي الدَّارِ  
1008- وَفُهِمَ الْإِذْنُ مِنَ الْمَشْرُوعِ  
1009- وَفِي التَّوَقُّيْ بَعْدُ مِمَّا يُتَّقَى  
1010- وَمُقْتَضَى التَّكْلِيفِ عَنْهُ تَحْصُلُ  
1011- بِكَوْنِهِ لِلْمُؤَلِّمَاتِ دَافِعَا

دُونَ تَسَبُّبٍ لَهُ فِيهَا حَصْلُ  
مَا يُتَّذَى مِنْ وَقْعِهِ أَوْ يُتَّقَا  
فِي جَلْبٍ مَا مِنْ ذَاكَ قَدْ تَجَنَّبَا  
فَهُوَ مِنَ الْبَلَوَى لِإِلَاخْتِبَارِ  
فِي دَفْعِهِ إِنْ كَانَ ذَا وَقُوعِ  
مِنْهُ أَدَى أَوْ إِعْتِدَاءٌ مُطْلَقَا  
مَصَالِحُ الْأُخْرَى إِذَا مَا يَعْمَلُ  
وَجَلْبُهُ لِمَا يَكُونُ نَافِعَا

### «فَصْلٌ»

1012- وَغَيْرُ مَا الْإِذْنُ بِهِ قَدْ وَقَعَا

أَظْهَرَ فِي الْمَنْعِ لِمَنْ فِيهِ سَعَا

## «الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ»

- 1013- وَثَالِثٌ يُلْفَى لِذَاكَ ضَاهَا  
مَا يُخْرِجُ النُّفُوسَ عَنْ هَوَاهَا  
1014- فَذَاكَ لِلشَّارِعِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ  
فِيمَا يَشُقُّ أَمْرُهُ عَلَى الْبَشَرِ  
1015- إِذْ قَصْدُهُ الْإِخْرَاجُ بِالتَّكْلِيفِ  
عَنْ دَاعِيَاتِ النَّفْسِ فِي التَّضْرِيفِ

## «الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ»

- 1016- ثُمَّ الْمَشَقَّاتُ لِذُنُوبِيَّةٍ  
تَقْسَمَتْ بَعْدُ وَأُخْرَوِيَّةٍ  
1017- فَحَيْثُ أَدَّى عَمَلٌ لِتَرْكِ مَا  
أَوْجَبَ أَوْ فِعْلٍ الَّذِي قَدْ حَرُمَا  
1018- فَهُوَ أَشَدُّ فِي اغْتِبَارِ الشَّرْعِ  
لِشَأْنِهِ فَاشْتَدَّ حَالُ الْمَنْعِ  
1019- إِذْ إغْتِبَارُ الدِّينِ دُونَ لَبْسِ  
مُقَدَّمٌ عَلَى اغْتِبَارِ النَّفْسِ

## «الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ»

- 1020- وَمَا يَشُقُّ تَارَةً يَخْصُصُ  
وَتَارَةً يَعْصَمُ لَا يَخْتَصُّ  
1021- وَتَارَةً يَكُونُ دَاخِلًا عَلَا  
غَيْرِ الَّذِي لَا بَسَ ذَاكَ الْعَمَلَا  
1022- فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ لِلشَّرْعِ طَلَبُ  
وَلَا الَّذِي أَدَّى إِلَيْهِ مَطْلَبُ  
1023- وَمَا لَهُ تَعَارُضٌ فِي مَسْأَلَةٍ  
قَاعِدَةُ التَّرْجِيحِ فِيهِ مُعْمَلَةٌ

## «الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ»

- 1024- وَإِنْ يَكُنْ مَا شَقَّ فِي التَّكْلِيفِ  
يُجَاوِزُ الْمُعْتَادَ فِي التَّضْرِيفِ  
1025- حَتَّى يُرَى عَنْهُ فَسَادٌ مُطْلَقًا  
فَالرَّفْعُ قَصْدُ الشَّرْعِ فِيهِ لَا الْبَقَا  
1026- وَغَيْرُ خَارِجٍ عَنِ الْمُعْتَادِ  
بَلْ مِثْلُهُ يُرَى فِي الْأَمْرِ الْعَادِي  
1027- فَلَيْسَ لِلشَّارِعِ فِي الْإِيقَاعِ  
لِذَاكَ قَصْدٌ وَلَا الْإِرْتِفَاعِ



### «الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ»

- 1028- أَلَشَّرُوعُ فِي التَّكْلِيفِ بِالْأَعْمَالِ  
 1029- فِي جُمْلَةِ الشُّؤُونِ وَالْأَحْوَالِ  
 1030- فَإِنْ أَصَابَ ذَا انْحِرَافٍ مُفْرِطٌ  
 1031- وَانْظُرْ إِلَى التَّدْرِيجِ فِي الْخِطَابِ  
 1032- فَإِنْ رَأَيْتَ مَيْلَهُ لِحَاثِبِ  
 1033- فِي الظَّرْفِ الْآخِرِ مِمَّا قَدْ وَقَعَ  
 1034- مِثْلُ الطَّيِّبِ قَابِلِ الْمُنْحَرِفِ  
 1035- مِنْ ظَرْفٍ مَا إِلَى الْإِغْتِدَالِ  
 جَارٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِغْتِدَالِ  
 مِنْ غَيْرِ إِغْنَاتٍ وَلَا انْحِلَالِ  
 فِي الظَّرْفَيْنِ رَدَّهُ لِلْوَسْطِ  
 بِحَسَبِ الْعِتَابِ وَالْإِغْتَابِ  
 فَهُوَ مُقَابِلٌ لِأَمْرِ غَالِبِ  
 أَوْ مَا لَهُ تَرْقُبٌ أَنْ سَيَقَعَ  
 بِضِدِّهِ حَتَّى يُرَى مُنْعَطِفًا  
 وَيُرْتَجَى لَهُ صَلَاحُ الْحَالِ

### «فَصْلٌ»

- 1036- فَمَنْ عَلَيْهِ الْإِنْحِلَالُ قَدْ غَلَبَ  
 1037- وَإِنْ يَكُ الْخَوْفُ لَهُ تَغْلِيْبُ  
 1038- وَحَيْثُ ذَا وَذَاكَ لَيْسَ لِأَحَا  
 1039- كَذَاكَ مَنْ مَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 1040- ثُمَّ التَّوَسُّطَاتُ فِي الْمَقَاصِدِ  
 1041- وَمِنْ هُنَا يُنْظَرُ فِي الزُّهْدِ وَمَا  
 قُوبِلَ بِالزَّجْرِ وَمَا فِيهِ الرَّهْبُ  
 قَابِلُهُ التَّيْسِيرُ وَالتَّرْغِيْبُ  
 تَرَى سَبِيلَ الْإِغْتِدَالِ وَاضِحًا  
 لِحَاثِبِ قَاضٍ بِهَذَا الْحُكْمِ  
 تُعْرَفُ بِالشَّرْعِ وَبِالْعَوَائِدِ  
 أَشْبَهُهُ أَوْ مَا بِعَكْسِ عِلْمَا

### النَّوعُ الرَّابِعُ فِي بَيَانِ قَصْدِ الشَّارِعِ فِي دُخُولِ الْمُكَلَّفِ تَحْتَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَفِيهِ مَسَائِلُ: «الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى»

- 1042- إِنَّ الشَّرِيعَةَ لَمُقْتَضَاهَا  
 1043- حَتَّى يُرَى الْمُكَلَّفُ اخْتِيَارًا  
 أَنْ تَخْرُجَ النُّفُوسُ عَنْ هَوَاهَا  
 عَبْدًا لِمَنْ يَمْلِكُهُ اضْطِرَارًا

1044- دَلِيلُهُ النَّصُّ الصَّريحُ الْآتِي

فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ وَالْآيَاتِ  
هَوَاهُ إِذْ ذَاكَ بِضِدِّ مَا شُرِعَ

1045- وَمَا أَتَى فِي ذِمِّ كُلِّ مُتَّبِعٍ

### «فَصْلٌ»

1046- وَكُلُّ فِعْلٍ بِالْهَوَى قَدْ وَقَعَا

دُونَ اغْتِبَارِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَا

1047- أَوْ التَّيَفَاتِ الْإِذْنَ فَهُوَ بَاطِلٌ

إِذْ غَيْرُ قَصْدِ الشَّرْعِ فِيهِ حَاصِلٌ

1048- وَصَحَّ مَا الْأَمْرُ أَوْ النَّهْيُ اتَّبَعَ

فِيهِ أَوْ الْإِذْنَ بِقَصْدِ الْمُتَّبِعِ

1049- وَمَا بِهِ يَمْتَزِجُ الْأَمْرَانِ

فَهَاهُنَا لِلْفِعْلِ مَقْصِدَانِ

1050- فَإِنْ يَكُ السَّابِقُ أَمْرَ الشَّارِعِ

وَمَقْصِدُ الْهَوَى لَهُ كَالْتَّابِعِ

1051- فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِي لِحَاقِهِ

بِالْثَّانِ إِذْ جَرَى عَلَى وِفَاقِهِ

1052- لَا كِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا تُبِغِ

لِنَيْلِ مِثْلِ ذَلِكَ الْقَصْدِ شُرِعَ

1053- وَإِنْ يَكُ الْهَوَى لِشَرْعٍ سَابِقًا

فَذَاكَ بِالْأَوَّلِ يُلْفَى لِاحِقًا

### «فَصْلٌ»

1054- وَظَاهِرٌ أَنَّ الْهَوَى إِنْ اتَّبَعَ

نَهَجٌ لِمَا قَدْ ذُمَّ شَرْعًا وَمُنِيعٌ

1055- وَإِنْ يَكُنْ يَبْرُزُ فِي الْوُجُودِ

فِي ضَمْنِ مَا يُلْفَى مِنَ الْمَحْمُودِ

1056- وَهُوَ فِي الْأَحْكَامِ إِذَا مَا أُعْمِلَا

مَظْنَنَةً لِفِعْلِهَا تُحْيِلَا

### «المسألة الثانية»

1057- مَقَاصِدُ الْمَشْرُوعِ مِنْهَا أَصْلِي

وَتَابِعٌ لَهُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ

1058- فَأَوَّلُ قِسْمِ الضَّرُورِيَّاتِ

وَحُكْمُهَا عَلَى الْعُمُومِ عَاتٍ

1059- وَمِنْ هُنَا لَا حَظٌّ لِلْمُكَلَّفِ

فِيهَا لِأَنَّ كَانَتْ لِذَاكَ تَقْتَفِي

1060- لَا كِنَّهَا بَعْدُ عَلَى قِسْمَيْنِ

مِنْهَا كِفَائِيٍّ وَمِنْهَا عَيْنِي

1061- فَكَوْنُهَا لِلْعَيْنِ حَيْثُ أَمِرَا

كُلُّ امْرِيٍّ بِعَيْنِهِ مِنَ الْوَرَا



- 1062- بِحِفْظِ دِينِهِ وَحِفْظِ عَقْلِهِ  
 1063- وَكَوْنُهَا كِفَايَةً مِنْ حَيْثُ مَا  
 1064- فَبِالْجَمِيعِ قَامَتِ الْمَصَالِحُ  
 1065- وَالتَّابِعُ الَّذِي بِهِ قَدْ رُوِيَ  
 1066- فَهُوَ بِهِ مُحْصَلٌ لِمَا جُبِلَ  
 1067- لِأَجْلِ مَا رُكِّبَ فِي الطَّبَاعِ  
 1068- فَهُوَ بِمَا جُبِلَ لَهُ يَسْتَدْعِي  
 1069- وَالشَّرْعُ يَسْتَدْعِي لَهُ فِي الْخَلْقِ  
 1070- فَحَدَّ لَاكْتِسَابِهِ حُدُودًا  
 1071- فَإِنَّ هَٰذَا الدَّارَ مَوْضِعُ الْعَمَلِ  
 1072- وَحِينَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ  
 1073- إِحْتِيَاجَ أَنْ يُعِينَهُ سِوَاهُ  
 1074- فَصَارَ كُلُّ أَحَدٍ لَنْ يَسْعَا  
 1075- وَصَحَّ الْإِنْتِفَاعُ لِلْجَمِيعِ  
 1076- وَصَارَتِ الْمَقَاصِدُ الْفَرْعِيَّةُ  
 وَنَفْسِهِ وَمَالِهِ وَنَسْلِهِ  
 هُوَ لِكُلِّ الْخَلْقِ أَمْرٌ لَزِمَا  
 بِحِكْمَةِ اللَّهِ وَهَذَا وَاضِحٌ  
 حَظُّ مُكَلَّفٍ لَدَى الْمَشْرُوعِ  
 عَلَيْهِ مِمَّا النَّفْعُ فِيهِ قَدْ شَمِلَ  
 لِإِلَاكْتِسَابَاتٍ مِنَ الدَّوَاعِي  
 مَصَالِحِ الدُّنْيَا بِحُكْمِ الطَّبَعِ  
 مَصَالِحِ الْآخِرَى بِحُكْمِ الرِّفْقِ  
 وَحِفْظُهَا بِنَيْلِهِ الْمَقْصُودَا  
 وَتِلْكَ لِلْفُوزِ أَوْ لِلْخُسْرِ مَحَلُّ  
 بِمَا بِهِ النَّفْعُ عَلَى التَّمَامِ  
 لِنَيْلِ مَا رِئَاهُ مُبْتَغَاهُ  
 إِلَّا لِمَا جَرَّ إِلَيْهِ نَفْعًا  
 فِي قُضْدِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْمَجْمُوعِ  
 مِنْ أَجْلِ ذَا خَادِمَةِ الْأُصْلِيَّةِ

### «المسألة الثالثة»

- 1077- وَحَاصِلُ أَنَّ الضَّرُورِيَّاتِ  
 1078- وَالْحَظُّ فِيهِ عَاجِلٌ مَقْصُودٌ  
 1079- فَأَوَّلُ لِمَا تَقْوَى الدَّاعِي  
 1080- كَانَ مِنَ الشَّرْعِ بِإِذْنٍ أَوْ طَلَبِ  
 1081- إِمَّا عَلَى الْعَيْنِ أَوْ الْكِفَايَةِ  
 1082- مُقَدِّمًا عَلَى سِوَاهُ فِي الطَّلَبِ  
 1083- بِالزَّجْرِ فِي الدُّنْيَا وَبِالْإِعَادِ  
 ضَرْبَانِ ضَرْبٌ لِلْعِبَادِ آتٍ  
 وَالْآخَرُ الْعَكْسُ بِهِ مَوْجُودٌ  
 لِحُلْبِهِ مِنْ جِهَةِ الطَّبَاعِ  
 نَذْبٍ فَإِنْ يَغْرَ عَنْ الدَّاعِي وَجَبَ  
 وَصَارَ حَظُّ الْغَيْرِ بَادِي الْآيَةِ  
 وَأُكِّدَ الْكَفُّ مِنْ أَجْلِ ذَا السَّبَبِ  
 بِالْحَقِّ الْعَذَابِ فِي الْمِعَادِ

- 1084- وَضَرُبُهَا الثَّانِي بِذِي الْمَثَابَةِ  
 1085- وَمَا عَلَى الْأَعْيَانِ مِنْهُ قَدْ أَتَى  
 1086- مُؤَكِّدًا فِي الْفِعْلِ بِالْإِجَابِ  
 مَا قَدْ أَتَى فِيهِ عَلَى الْكِفَايَةِ  
 فَالْقَضْدُ لِلشَّارِعِ فِيهِ ثَبَتًا  
 وَالتَّرْكُ بِالتَّحْرِيمِ وَالْعِقَابِ

### «فَصْلٌ»

- 1087- وَذُو كِفَايَةٍ بِحُكْمِ الْقَضْدِ  
 1088- وَجَدْتُهُ يَضْلُحُ لِلتَّقْسِيمِ  
 1089- فَمِنْهُ مَا الْحَظُّ بِهِ لَمْ يُعْتَبَرْ  
 1090- مِثْلَ الْوَلَايَاتِ الَّتِي قَدْ عَمَّتِ  
 1091- وَمِنْهُ مَا الْحَظُّ لَدَيْهِ يُقْتَضَا  
 1092- فِي ضَمَنِ مَا الْمَرْءُ لِنَفْسِهِ اقْتَرَفَ  
 1093- فَهُوَ خُصُوصٌ وَالْعُمُومُ بِالْعَرَضِ  
 1094- بِالْقَضْدِ لِلْحَظِّ وَلَحِظَ الْأَمْرَ  
 1095- وَتَحْتَ ذَا تَدْخُلُ فِي الْأَحْكَامِ  
 إِنْ اِعْتَبَرْتَ فِيهِ حَظَّ الْعَبْدِ  
 بِحَسَبِ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ  
 بِالْقَضْدِ الْأَوَّلِ بِحَيْثُ مَا ظَهَرَ  
 مَصَالِحُ الدُّنْيَا بِهَا لِلْأُمَّةِ  
 وَذَلِكَ مَا مَصْلَحَةُ الْغَيْرِ اقْتَضَا  
 مِثْلَ الصَّنَاعَاتِ وَأَنْوَاعِ الْحِرَفِ  
 وَمِنْهُ قِسْمٌ ذَا وَذَا فِيهِ عَرَضٌ  
 فَهُوَ خُصُوصٌ فِي عُمُومٍ يَجْرِي  
 وَلَايَةُ الْأَوْقَافِ وَالْأَيْتَامِ

### «المسألة الرابعة»

- 1096- مَا فِيهِ حَظُّ الْعَبْدِ مَحْضًا وَإِذَنْ  
 1097- لِمَنْ تَلَقَّى بِالْقَبُولِ الْإِذْنَ  
 1098- كَمِثْلِ مَنْ لَبَّى بِالْإِمْتِثَالِ  
 1099- وَهَلْ بِمَا لَا حَظَّ فِيهِ يُعْتَبَرْ  
 1100- مَرْجِعُهُ إِلَى اِعْتِبَارِ الرُّتَبِ  
 فِيهِ بِتَخْلِيصٍ مِنَ الْحَظِّ قِمْنُ  
 فَصَارَ قُرْبَةً بِهَذَا الْمَعْنَا  
 مَا طَلَبَ الشَّرْعُ وَلَا يُبَالِي  
 تَلَحُّقُهُ فِي الْحُكْمِ فِي هَذَا نَظَرُ  
 فِي الْأَخْذِ لِلْحَظِّ مِنَ التَّسَبُّبِ

### «المسألة الخامسة»

- 1101- وَالْفِعْلُ إِنْ وَافَقَ فِي الْوُقُوعِ  
 الْمَقْصِدَ الْأَصْلِيَّ فِي الْمَشْرُوعِ



صِحَّةَ هَذَا الْفِعْلِ لِلْمُكَلَّفِ  
قَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ فِي التَّشْرِيعِ  
تُبْنَى عَلَيْهِ نُكْتُ فِقْهِيَّةِ  
أَقْرَبَ لِلإِخْلَاصِ وَالْعِبَادَةِ  
عِبَادَةٌ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ  
بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ لِحُكْمِ الْوَاجِبِ

1102- بِحَيْثُ رَاعَاهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي  
1103- هَبْ أَهْمِلَ الْحَظَّ بِهِ أَوْ رُوْعِي  
1104- وَالرَّغْيَ لِلْمَقَاصِدِ الْأُضْلِيَّةِ  
1105- مِنْ ذَاكَ أَنْ يَصِيرَ فِعْلُ الْعَادَةِ  
1106- بَلْ رُبَّمَا رَدُّ التَّصَرُّفَاتِ  
1107- وَرُبَّمَا يَنْقُلُهَا فِي الْغَالِبِ

### «فَصْلٌ»

تَضَمَّنُ الْقَصْدَ لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
وَالْجَلْبُ لِلْمُصْلَحَةِ الْمُعْتَمَدَةِ  
وَيَعْظُمُ الْإِثْمُ إِذَا مَا خُولِفَتْ

1108- كَذَا تَحَرِّيَهَا لَدَى الْمَوَاقِعِ  
1109- فِي الْفِعْلِ مِنْ دَفْعِ لِضَرٍّ مَفْسَدَةٍ  
1110- وَتَعْظُمُ الطَّاعَةُ مَهْمَا قُصِدَتْ

### «فَصْلٌ»

فِي اللَّحْظِ لِلْمَقَاصِدِ الْأُضْلِيَّةِ  
خِلَافُهَا بِالْقَصْدِ وَالْإِقْدَامِ

1111- إِذَنْ فَأُضِلُّ الطَّاعَةَ الْكُلِّيَّةَ  
1112- وَالْأُضِلُّ فِي كِبَائِرِ الْأَثَامِ

### «المسألة السادسة»

فَإِنْ يَكُنْ مَعَ صُحْبَةِ الْأُضْلِيِّ  
وَإِنْ سَعَى لِلْحَظِّ فِي ذَاكَ الْعَمَلِ  
فَالْحَظُّ بِالْهَوَى هُوَ الْمَعْنَى  
تَجَنَّبُ الْمَقَاصِدِ الرَّدِيَّةِ  
تَشَبُّهًا بِغَيْرِ أَهْلِ الدِّينِ  
أَوْ سَابِقِ لِعَابِدِي الْأَوْثَانِ

1113- وَمَا أَتَى بِوَفْقِ تَابِعِيٍّ  
1114- فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ أَنَّهُ امْتَثَلُ  
1115- وَحَيْثُ لَا يَصْحَبُهُ الْأُضْلِيُّ  
1116- وَمَعْنَى الْإِخْلَاصِ لَدَى الْعَادِيَّةِ  
1117- كَالْقَصْدِ فِي الْأَفْعَالِ وَالشُّؤُونِ  
1118- أَوْ ارْتِكَابِ عَمَلٍ شَيْطَانِيٍّ

## «فصل»

- 1119- وَمَا بِهِ تَعَبُّدُ الْعِبَادِ  
 1120- فَالْأَوَّلُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ الْآخِرَةُ  
 1121- وَإِنْ يَكُنْ يَطْلُبُ مِنْهُ الْعَاجِلَةُ  
 1122- فَفِعْلُ مَا عَنْهُ يُرَى تَحْسِينُ  
 1123- إِنْ يَكُنِ الْقَصْدُ لَهُ مَثْبُوعًا  
 1124- وَحَيْثُ كَانَ الْقَصْدُ تَابِعًا فَذَا  
 1125- وَفِعْلُ مَا يَخْتَصُّ بِالْإِنْسَانِ  
 1126- مَعَ غَفْلَةٍ عَنِ الْمُرَاءَةِ بِمَا  
 1127- فِيهِ مَجَالٌ لِاجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ  
 1128- وَمَا بِهِ يُقْصَدُ نَيْلُ الْمَالِ
- مِنْهُ عِبَادَاتٌ وَمِنْهُ عَادِي  
 حَقِيقَةُ الْإِخْلَاصِ فِيهِ ظَاهِرَةٌ  
 فِيهِ حَالَاتٌ ثَلَاثٌ حَاصِلَةٌ  
 هَيْئَتِهِ أَنْ تَحْسُنَ الظُّنُونُ  
 كَانَ رِيَاءً فِعْلُهُ مَمْنُوعًا  
 بِهِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ خُلْفٌ يُحْتَذَا  
 فِي نَفْسِهِ فِي كُلِّ شَأْنٍ شَانٍ  
 يُفَعَّلُ كَالصِّيَامِ قَصْدًا لِلنِّمَاءِ  
 وَالْأَظْهَرُ التَّصْحِيحُ عِنْدَ مَنْ نَظَرَ  
 وَالْجَاهُ مَذْمُومٌ بِكُلِّ حَالٍ

## «فصل»

- 1129- وَالثَّانِ مَا يَرْجِعُ لِلْعَادَاتِ  
 1130- بِالْإِذْنِ وَالْأَمْرِ مَعًا وَالنَّهْيِ  
 1131- وَكَوْنُهُ لِنِيَّةٍ لَا يَفْتَقِرُ  
 1132- وَمَا أَتَى بِقَصْدِ الْإِمْتِنَانِ  
 1133- وَقَصْدُهُ وَهُوَ مِنَ الْحِظِّ بَرِي
- فَالشَّرْعُ فِيهِ بِالْحُظُوظِ آتٍ  
 فَالْحِظُّ أَخْذُهُ بِحُكْمِ السَّعْيِ  
 يَدُلُّ أَنَّ الْقَصْدَ لِلْحِظِّ اغْتِبِرُ  
 مُصَحِّحٌ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ  
 مِنْ جِهَةِ الْإِذْنِ بِصِحَّةِ حَرِي

## «المسألة السابعة»

- 1134- تَجُوزُ فِي الْعَادَاتِ بِاتِّفَاقٍ  
 1135- لِكَيْ يَقُومَ عَنْهُ فِي الْمَقَاصِدِ  
 1136- مَا لَمْ يَكُنْ لِحِكْمَةٍ مَشْرُوعًا
- نِيَابَةُ الْغَيْرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 بِجَلْبِ نَافِعٍ وَدَرْءِ فَاسِدٍ  
 مَقْصُورَةٌ عَادَةً أَوْ تَشْرِيعًا



- 1137- كَالْأَكْلِ وَالْعِقَابِ فِي الْأَبْدَانِ  
 1138- فَإِنْ يَكُنْ مَرْجِعُهُ لِلْمَالِ  
 1139- وَكُلُّ مَالِي وَلَا كُنْ يُعْتَبَرُ  
 1140- وَلَا يَجُوزُ فِي التَّعَبُّدَاتِ  
 1141- دَلٌّ عَلَى صِحَّةِ ذَا الْمَنْقُولِ  
 1142- وَمَعَ ذَا لَوْ صَحَّ فِي الْحِسِّيَّةِ  
 1143- وَمَا أَتَى يُوهِمُ غَيْرَ مَا ذَكَرُ  
 1144- لِجَهَةِ التَّوَكُّلِ وَالشَّفَاعَةِ  
 1145- وَلِلتَّسَبُّبَاتِ وَالْمَصَائِبِ  
 1146- وَهَبَةُ الثَّوَابِ فِي ذَا تَدْخُلُ  
 1147- وَغَيْرُ مَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا وَقَدْ  
 فَالْمَنْعُ مِنْهَا وَاضِحُ الْبَيَانِ  
 فَهِيَ صَحِيحَةٌ بِكُلِّ حَالٍ  
 فِيهِ سِوَى الْمَالِ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ  
 نِيَابَةٌ كَالطُّهْرِ وَالصَّلَاةِ  
 مَا لِذِي الْمَعْنَى بِهَا مَعْقُولُ  
 جَوَازُهَا لَعَمَّ فِي الْقَلْبِيَّةِ  
 فَخَارِجٌ عَنْ حُكْمِهِ إِذَا اغْتُبِرُ  
 وَالْقَصْدِ وَالْوَصَاةِ وَالْغَرَامَةِ  
 وَلِلتَّصَدُّقَاتِ بِالْمَكَّاسِبِ  
 إِذْ رَدُّهُ مِنْ كَسْبِنَا التَّفْضُلُ  
 عَارِضٌ قَطْعِيًّا فَمِثْلُهُ يُرَدُّ

### «المسألة الثامنة»

- 1148- وَالْقَصْدُ لِلشَّارِعِ فِي الْأَعْمَالِ  
 1149- وَحُكْمُ مَا التَّزِمَ فِي التَّصَوُّفِ  
 دَوَامُهَا وَذَا بِالِاسْتِدْلَالِ  
 بِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ مِنْ هُنَا اقْتُفِي

### «المسألة التاسعة»

- 1150- هَازِي الشَّرِيعَةَ عَلَى الْعُمُومِ  
 1151- وَهَذَا الْأَصْلُ يُثَبِّتُ الْقِيَّاسَا  
 بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَاللُّزُومِ  
 عَلَى الَّذِي يُنْكِرُهُ اقْتِبَاسَا

### «فَصْلٌ»

- 1152- وَمُثَبِّتٌ لِمَذْهَبِ الصُّوْفِيَّةِ  
 جَرِيًّا عَلَى الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ

## «المسألة العاشرة»

- 1153- كَمَا التَّكَالِيفُ جَمِيعاً قَدْ أَتَتْ  
1154- بِنِسْبَةِ الْأُمَّةِ وَالرَّسُولِ  
1155- كَذَا الْمَزَايَا نَيْلُهَا قَدْ عَمَّا  
1156- فَفِي الَّذِي أُعْطِيَهِ الرَّسُولُ  
1157- أَوَّلُهَا اسْتِخْلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ  
1158- إِذْ كَانَ مِمَّا أُعْطِيَ الْحُكْمُ بِمَا  
1159- وَالْحُبُّ وَالْعِلْمُ مَعَ الْأُمِّيَّةِ  
1160- وَالْاجْتِبَاءُ وَوُجُوبُ الطَّاعَةِ  
1161- وَالشَّرْعُ لِلسَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ  
1162- وَالْوُصْفُ بِالْحَمْدِ وَرَفْعُ الذِّكْرِ  
1163- وَمُقْتَضَى التَّثْبِيتِ وَالْغُفْرَانِ  
1164- ثُمَّ نُزُولُهُ عَلَى وَفْقِ الْغَرَضِ  
1165- وَمَا أَتَى مِنْ انْخِرَاقِ الْعَادَةِ  
1166- وَمِنْ صَلَاةِ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمِ  
1167- وَوُصْفِهِمْ كَمِثْلِ مَالِهِ وَصَفِ  
1168- وَمِنْ مُوَالَاةِ لِمَنْ وَالَاهُمْ  
1169- وَمِنْ خِطَابٍ وَاضِحٍ الْإِثْيَانِ  
1170- وَمِنْ إِمَامَةٍ لِلْأَنْبِيَاءِ  
1171- وَالْأَجْرُ دُونَ مِنَّةٍ وَالْعِصْمَةُ
- وَالْحُكْمُ بِالْعُمُومِ فِيهَا قَدْ ثَبَتَ  
فِي غَيْرِ مَا قَدْ خُصَّ بِالذَّلِيلِ  
وَهُوَ بِالْإِسْتِثْقَاءِ أَمْرٌ تَمَّا  
مِنْ غَيْرِ مَا اخْتُصَّ لَهُمْ شُمُولُ  
عَلَى اقْتِبَاسِ مُوجِبَاتِ الْحُكْمِ  
يُرَى فَقَدْ أُعْطِيَ ذَاكَ الْعُلَمَاءُ  
وَرَفْعَةُ الْقَدْرِ عَلَى الْبَرِيَّةِ  
وَالسَّبْقُ لِلْجَنَّةِ وَالشَّفَاعَةُ  
عَلَيْهِمْ إِذْ فِيهِ ذَاكَ آتِ  
وَالْوَحْيُ بِالرُّؤْيَا وَشَرْحُ الصِّدْرِ  
لِلذَّنْبِ وَالتَّيْسِيرُ لِلْقُرْآنِ  
وَالْعَفْوُ قَبْلَ الْعُتْبِ فِي أَمْرِ عَرْضِ  
لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَالشَّهَادَةُ  
وَوِجْهَةُ الْمَلِكِ بِالتَّكْلِيمِ  
بِبَعْضِ الْأَوْصَافِ الَّتِي بِهَا اتَّصَفَ  
وَمِنْ مُعَادَاةِ لِمَنْ عَادَاهُمْ  
فِي مَعْرِضِ الرَّأْفَةِ وَالْحَنَانِ  
وَنِعْمَةِ الْإِعْطَاءِ لِلْإِرْضَاءِ  
مِنَ الضَّلَالِ وَتَمَامِ النُّعْمَةِ



## «فَصْلٌ»

- 1172- ثُمَّ الْمُكَاشَفَاتُ وَالْكَرَامَةُ  
 1173- فَكُلُّ مَا مِنْهَا بَدَأَ فِي أُمَّتِهِ  
 1174- إِذِ النَّبِيُّ الْمَنْبَعُ الْكُلِّيُّ  
 1175- فَمَا يُرَى فِي الْمُعْجَزَاتِ أَضْلُهُ  
 مَنْشَأُهَا الدِّينُ وَالِاسْتِقَامَةُ  
 مُقْتَبَسٌ مِنْ اتِّبَاعِ سُنَّتِهِ  
 وَالْأَوْلِيَاءُ مَنْبَعُ جُرْئِيٍّ  
 فِي الْكَرَامَاتِ يَصِحُّ نَقْلُهُ

## «فَصْلٌ»

- 1176- وَمَا عَلَى خِلَافِ هَذَا قَدْ وَرَدَ  
 1177- كَذَاكَ مَا يَصُدُّرُ مَعَ مُخَالَفَةِ  
 1178- وَكُلُّ مَنْ خُصَّ بِنَيْلِ مَأْثَرِهِ  
 1179- فَكَانَ فِيهَا بِالرَّسُولِ يَفْتَدِي  
 1180- لَيْسَ بِخَارِجٍ عَنِ الْمَشْرُوعِ  
 فَإِنَّهُ فِي ذَاكَ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ  
 لَيْسَ كَرَامَةٍ وَلَا مُكَاشَفَةٍ  
 مِنْ هَذِهِ الْمَآثِرِ الْمُعْتَبَرَةِ  
 فِي هَذِي مُسْتَهْدٍ وَرَدَّعٍ مُعْتَدٍ  
 دَلِيلُهُ مِنْ جِهَةِ الْوُقُوعِ

## «المسألة الحادية عشرة»

- 1181- لَا يَكُنْ لِهَذَا الْحُكْمِ شَرْطٌ مَرْعِي  
 عَدَمُ الْإِخْلَالِ بِأَضْلٍ شَرْعِي

## «فَصْلٌ»

- 1182- إِذَنْ فَالِاسْتِعْمَالُ لِلْخَوَارِقِ  
 1183- بَلْ فِي الْمُبَاحَاتِ مِنَ الْأُمُورِ  
 لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي الطَّوَارِقِ  
 وَمَوْضِعِ التَّبْشِيرِ وَالتَّحْذِيرِ

## «فَصْلٌ»

- 1184- وَحَيْثُمَا السَّبَبُ يَفْتَضِيهِ  
 فَذَاكَ مِمَّا لَا امْتِرَاءَ فِيهِ

## «المسألة الثانية عشرة»

- 1185- ثُمَّ الشَّرِيعَةُ لِهَذِي الْأُمَّةِ  
 فِي ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ قَدْ عَمَّتِ

1186- لِأَنَّهَا عَلَى سِوَاهَا حَاكِمَةٌ فَحَالَةُ الْعُمُومِ فِيهَا لَازِمَةٌ

### «فَصْلٌ»

1187- فَالشَّرْعُ مِيزَانٌ يُرَى الْكَرَامَةُ عَلَى اغْوِجَاجٍ أَوْ عَلَى اسْتِقَامَةٍ

1188- فَمَا اسْتَقَامَ فَهُوَ الْمَقْبُولُ وَغَيْرُهُ لَيْسَ لَهُ قَبُولٌ

### «المسألة الثالثة عشرة»

1189- مُجْرَى عَوَائِدِ الْوُجُودِ قَطْعِي وَكَمْ مِنْ أَخْبَارٍ بِذَاكَ شَرْعِي

1190- وَمَعَ ذَا لَوْلَا اطِّرَادُ الْعَادَةِ لَمْ تَظْهَرْ الْمُعْجِزَةُ الْمُرَادَةُ

1191- لِصِدْقِ مَنْ أُرْسِلَ بِالتَّشْرِيعِ وَذَاكَ غَيْرُ مُقْتَضَى الْوُقُوعِ

1192- وَإِنَّمَا أَغْنِي بِهَا الْكُلِّيَّةُ مَا لَا تُرَى تَحْرِيمُهَا الْجُزْئِيَّةُ

1193- كَالشَّأْنِ فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ مِنْ ذَاكَ حُكْمُ الْخَبَرِ الْمَقْبُولِ

1194- أَوْ الْقِيَاسِ أَضْلُهُ قَطْعِي وَفِي الْفُرُوعِ حُكْمُهُ ظَنِّي

### «المسألة الرابعة عشرة»

1195- ثُمَّ الْعَوَائِدُ الَّتِي اسْتَمَرَّتْ شَرْعِيَّةٌ أَحْكَامُهَا اسْتَقَرَّتْ

1196- بِالْإِذْنِ أَوْ بِالنَّهْيِ أَوْ بِالْأَمْرِ فَذَاكَ ثَابِتٌ بِطُولِ الدَّهْرِ

1197- كَالسَّتْرِ لِلْعَوْرَةِ وَالطَّهَارَةِ مِمَّا أَرَادَ الشَّارِعُ اسْتِمْرَارَهُ

1198- وَهُوَ لَدَى الشَّرْعِ قَبِيحٌ أَوْ حَسَنٌ فَمَا لَهُ تَبَدُّلٌ مَدَى الزَّمَنِ

1199- وَضَرْبُهَا الثَّانِي فِي الْإِسْتِمْرَارِ مَا هُوَ فِي الْعَادَاتِ أَمْرٌ جَارٍ

1200- فَمِنْهُ ثَابِتٌ عَلَى الدَّوَامِ كَالْمَشْيِ وَالْبَطْشِ وَكَالْقِيَامِ

1201- فَذَا إِذْ تُلْفَى الْمُسَبِّبَاتِ عَنْهُ فَبِالشَّرْعِ لَهَا ثَبَاتٌ

1202- وَلَيْسَ فِي اغْتِبَارِهَا إِشْكَالٌ وَحُكْمُهَا لَيْسَ لَهُ اسْتِبْدَالٌ

1203- وَمِنْهُ ذُو تَبَدُّلٍ فِي الْحَالِ لِعَكْسِهِ فَالشَّرْعُ ذَاكَ تَالٍ



- 1204- أَوْ بِاخْتِلَافِ أَوْجِهِ التَّعْبِيرِ  
 1205- أَوْ نِسْبَةِ اللُّغَاتِ فِي الْمَقَالِ  
 1206- فَالْحُكْمُ فِي هَذَا لَهُ تَنْزُلُ  
 1207- وَذَا فِي الْأَيْمَانِ كَثِيرًا يَجْرِي  
 1208- أَوْ بِأُمُورٍ صَحَّ أَنْ تَكُونَا  
 1209- مِثْلَ الْبُلُوغِ فَلَهُ اعْتِبَارُ  
 1210- مِنْ اخْتِلَامٍ أَوْ مَحِيضٍ حَقَّقَا  
 1211- وَمِثْلَ ذَاكَ الْحَيْضِ بَعْدَمَا ظَهَرَ  
 1212- أَوْ عَادَةِ اللَّدَاتِ أَوْ عَادَاتِ  
 1213- فَالشَّرْعُ فِي ذَلِكَ الْإِنْتِقَالِ  
 1214- أَوْ بِأُمُورٍ تَخْرِقُ الْعَادَاتِ  
 1215- بِشَرْطِ أَنْ تَصِيرَ تِلْكَ الزَّائِلَةُ  
 بِنِسْبَةِ الْخُصُوصِ وَالْجُمُهورِ  
 أَوْ مُقْتَضَى غَالِبِ الْإِسْتِعْمَالِ  
 عَلَى مَنْ اعْتَادَ فَلَا يُبَدَّلُ  
 وَفِي الْعُقُودِ وَالطَّلَاقِ يَسْرِي  
 خَارِجَةً عَنِ الْمُكَلَّفِينَ  
 بِعَادَةِ النَّاسِ الَّتِي تُخْتَارُ  
 أَوْ مِنْ بُلُوغِ سِنِّ ذَاكَ مُطْلَقًا  
 إِمَّا بِعَادَاتِ النِّسَاءِ يُعْتَبَرُ  
 ذَوَاتِ قُرْبَى أَوْ الْأُمَّهَاتِ  
 لِمُقْتَضَى الْعَادَةِ فِيهِمْ تَالِ  
 فَالْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ عَلَيْهَا يَأْتِي  
 مَعْدُومَةً مِنْ أَجْلِ هَازِي الْحَاصِلَةِ

### «فَصْلٌ»

- 1216- وَلَيْسَ فِي أَضْلِ الْخِطَابِ مَا ذُكِرَ  
 1217- وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَادَةَ  
 1218- كَانَ رُجُوعُهَا لِأَضْلٍ شَرْعِي  
 مِنْ اخْتِلَافِ حُكْمِ مَا قَدْ اغْتَبِرَ  
 إِنْ فَارَقَتْ حَالَتَهَا الْمُعْتَادَةَ  
 يَقْضِي عَلَيْهَا بِقَضَاءِ الشَّرْعِ

### «المسألة الخامسة عشرة»

- 1219- وَمَا مِنَ الْعَادَاتِ جَارٍ يُعْتَبَرُ  
 1220- أَمَّا الَّذِي قُرِّرَ بِالدَّلِيلِ  
 1221- وَغَيْرُهُ يُلْزَمُ فِيهِ مَا ذُكِرَ  
 شَرْعًا ضَرُورَةً بِحَيْثُ مَا صَدَرَ  
 شَرْعًا فَظَاهِرٌ عَلَى التَّفْصِيلِ  
 لِيَسْتَقِيمَ حُكْمُ مَا فِيهِ اعْتَبَرُ

## «فَصْلٌ»

- 1222 - وَخَرَقَ عَادَةً عَلَى اسْتِقْرَارِهَا  
 1223 - فَمَا يُرَى مُنْخَرِقًا لِعُذْرٍ  
 1224 - وَمَا يُرَى مُنْخَرِقًا لِعَادَةٍ  
 1225 - أَوْ عَادَةً لَا تَحْرِمُ الْأُولَى فَذَا  
 1226 - أَوْ غَيْرِ مُعْتَادٍ فَهَذَا إِنْ وَقَعَ  
 1227 - لَكِنَّهُ مَهْمَا أَتَى عَنْ مُعْتَبِرٍ  
 1228 - فَإِنْ يَكُ الْمَبْنَى لِذَاكَ الْآتِي  
 1229 - أَلْحَقَ حُكْمُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ  
 1230 - كَالْمُتَحَرِّي الصَّدَقَ فِي الْإِخْبَارِ
- لَيْسَ مِنَ الْقَادِحِ فِي اغْتِبَارِهَا  
 فَالْحُكْمُ لِلرُّخْصَةِ فِيهِ يَجْرِي  
 دَائِمَةً فَالْحُكْمُ كَالْمُعْتَادَةِ  
 إِلَى التَّرْخِصَاتِ يُبْدِي مَاخِذًا  
 يُخَالِفُ الشَّرْعَ فَغَيْرُ مُتَّبَعٍ  
 لَمْ يَطَّرِحْ رَأْسًا وَأَمَعِنَ النَّظَرُ  
 لَهُ غَرَابَةٌ لَدَى الْعَادَاتِ  
 بِحُكْمِهَا بِمُقْتَضَى التَّأْوِيلِ  
 مَعَ ضَرَرٍ وَالْأَمْرِ بِالْإِفْطَارِ

## «فَصْلٌ»

- 1231 - وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْعَادَةِ  
 1232 - فَظَاهِرٌ رَدُّهُمْ لِلظَّاهِرِ  
 1233 - وَمَا الْوُصُولُ لِلْمُغْيِبَاتِ  
 1234 - وَفِي رَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ الْقُدْوَةُ  
 1235 - إِذْ لَيْسَ الْمَغْفَرُ لِلتَّوَقِّي  
 1236 - وَمُقْتَضَى حُكْمِ قَضِيَّةِ الْخَضِرِ
- مِثْلُ الْمُكَاشَفَاتِ بِالشَّهَادَةِ  
 الْمُقْتَضَى بِالنَّهْيِ وَالْأَوَامِرِ  
 بِمَانِعِ الْجَرِيِّ مَعَ الْعَادَاتِ  
 وَصَحْبِهِ لِلْمُهْتَدِينَ أَسْوَةً  
 مَعَ كَوْنِهِ الْمَعْصُومَ بَيْنَ الْخَلْقِ  
 أَنْ غَيْرُ شَرْعِنَا بِهِ قَدْ اغْتُبِرَ

## «فَصْلٌ»

- 1237 - فَصَحَّ فِي مُغْيِبٍ إِنْ اخْتَمَلَ  
 1238 - وَمَا يُرَى مُخَالِفًا لِلشَّرْعِ
- وَجْهًا مِنَ الشَّرْعِ فَقَدْ سَاغَ الْعَمَلُ  
 بِكُلِّ وَجْهِ فَحَرِّ بِالْمَنْعِ



«المسألة السادسة عشرة»

- 1239- عَوَائِدُ الْأَنَامِ فِي الْمَعْهُودِ  
1240- ضَرْبَانِ مَا اسْتَمَرَ فِي الْأَنَامِ  
1241- فَذَاكَ مَحْكُومٌ بِمَا فِي الْحَالِ  
1242- ثَانِيهِمَا مَا بِاخْتِلَافِ يَأْتِي  
1243- كَهَيْئَةِ الْمَلْبُوسِ وَالْمَسْكُونِ  
1244- فَذَاكَ لَا يُقْضَى بِهِ لِمَنْ مَضَى  
1245- كَذَاكَ لَا يُقْضَى بِهِ فِي الْآتِي  
1246- وَتَسْتَوِي الْعَوَائِدُ الشَّرْعِيَّةُ  
1247- وَرُبَّمَا بَدَأَ قِسْمُ الْمُشْكِلِ  
بِحَسَبِ الْوُقُوعِ فِي الْوُجُودِ  
وَالدَّهْرِ وَالْأَمْصَارِ كَالْقِيَامِ  
مِنْهُ عَلَى الْمَاضِي وَالْإِسْتِقْبَالِ  
بِحَسَبِ الْجِهَاتِ وَالْأَوْقَاتِ  
وَمَا كَمِثْلُ شِدَّةِ أَوْ لِينِ  
إِلَّا إِذَا الدَّلِيلُ ذَلِكَ اقْتَضَا  
وَالْحُكْمُ لِلدَّلِيلِ لَا الْعَادَاتِ  
فِي مُقْتَضَى الضَّرْبَيْنِ وَالْعَادِيَّةِ  
يَجْذِبُهُ الثَّانِي كَجَذْبِ الْأَوَّلِ

«المسألة السابعة عشرة»

- 1248- تَعْظُمُ طَاعَةٌ بِعُظْمِ الْمَصْلَحَةِ  
1249- إِذْ أَعْظَمُ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةُ  
1250- وَأَعْظَمُ الْمَفَاسِدِ الْإِخْلَالُ  
1251- لَكِنْ كِلَا الضَّرْبَيْنِ مِنْهُ مَا يُرَى  
1252- وَمَا بِهِ الْكَمَالُ لِلْفَسَادِ  
1253- وَكُلُّهَا مُخْتَلَفٌ الْمَرَاتِبِ  
1254- فَمَا مِنَ الطَّاعَاتِ فِي الْمَنَافِعِ  
1255- إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنَ الْمَقَاصِدِ  
1256- وَإِنْ تَكُنْ مُنْتِجَةُ الْجُزْئِيِّ  
1257- وَجِهَةُ الْعِضْيَانِ فِي الْمَفَاسِدِ  
وَالْإِثْمُ بِالْمَفْسَدَةِ الْمُسْتَوْضَحَةِ  
فِي الْحِفْظِ لِلْمَقَاصِدِ الْأَصْلِيَّةِ  
بِحُكْمِهَا وَالنَّقْصُ وَالْإِبْطَالُ  
أَصْلُ صَالِحٍ أَوْ فَسَادٍ لِلْوَرَى  
أَوْ الْكَمَالُ لِلصَّالِحِ الْبَادِ  
فَجَانِبٌ مُطَّرَحٌ لِحُكْمِهَا  
مُنْتِجَةُ كُلِّهَا أَمْرٌ رَاجِعٌ  
عُدَّ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْقَوَاعِدِ  
عُدَّتْ مِنَ التَّقَرُّبِ النَّفْلِيِّ  
يُنْتِجُ مَا يُخِلُّ بِالْمَقَاصِدِ

1258. وَعُدَّ بِالْكُلِّيِّ فِي الْكَبَائِرِ وَعُدَّ بِالْجُرْئِيِّ فِي الصَّغَائِرِ

«المسألة الثامنة عشرة»

1259. الْأَضْلُ فِي الْعِبَادَةِ التَّعَبُّدُ  
 1260. وَالْأَضْلُ فِي الْعَادَاتِ أَنْ يُلْتَفَتَا  
 1261. دَلِيلُهُ مَا جَاءَ فِي الْعِبَادَةِ  
 1262. مَعَ أَنَّ الْإِسْتِفْرَاءَ ذَلِكَ اقْتَضَا  
 دُونَ التَّفَاتِ لِلْمَعَانِي يُقْصَدُ  
 إِلَى الْمَعَانِي حَيْثُ مَا ذَاكَ أَتَى  
 مِنْ أَوْجِهٍ التَّحْدِيدِ لَا فِي الْعَادَةِ  
 فِي الْجِهَتَيْنِ وَهُوَ أَمْرٌ مُرْتَضَا

«فصل»

1263. فَإِنْ أَتَى فِي الْعَادَةِ التَّعَبُّدُ  
 1264. وَلَا مَجَالَ فِيهِ لِلْعُقُولِ  
 1265. وَعِلَّةُ التَّعَبُّدِ الْمَطْلُوبَةُ  
 1266. وَلَكَثِيرٍ مِنْهُ مَعْنَى بَادٍ  
 1267. وَذَاكَ ضَبْطُ أَوْجِهٍ الْمَصَالِحِ  
 1268. وَمَا يُرَى بِالْإِنْضِبَاطِ لَا يَفِي  
 1269. وَعَنْهُ قَدْ عُبِّرَ بِالسَّرَائِرِ  
 1270. مُعَيَّنٍ كَالصَّوْمِ وَالطَّهَارَةِ  
 1271. لَهُ وَذَا الْمَعْنَى لَهُ مُشِيرَةٌ  
 1272. لَكِنْ إِنْ مَضَى بِهِ أَنْظَارُ  
 1273. فَنَاطِرٌ لِكَوْنِهِ مُنْتَشِرَةٌ  
 1274. وَنَاطِرٌ لِكَوْنِهِ مُنْضَبِطًا  
 1275. فَيَجْرِي الْإِلْتِفَاتُ لِلْمَعَانِي  
 1276. وَثَالِثٌ لَهُ تَوْسُطُ النَّظَرِ  
 فَالنَّصُّ مَشْبُوعٌ بِحَيْثُ يُوجَدُ  
 فَمَا الْقِيَّاسُ فِيهِ بِالْمَقْبُولِ  
 حَاصِلُ الْإِنْقِيَادِ لِلْمَثُوبَةِ  
 لِفَهْمِ ضَاهِي مُقْتَضَاهُ الْعَادِي  
 يُعَدُّ أَضْلًا بِالدَّلِيلِ الْوَاضِحِ  
 رُدًّا إِلَى أَمَانَةِ الْمُكَلَّفِ  
 إِنْ كَانَ لَمْ يَرْجِعْ لِأَضْلٍ ظَاهِرُ  
 فَقَدْ يَظُنُّ الشَّرْعُ ذَا إِشَارَةٍ  
 قَاعِدَةُ الذَّرَائِعِ الشَّهِيرَةِ  
 وَكُلُّ مَلْحَظٍ لَهُ اِعْتِبَارُ  
 وَجُوهُهُ فَبِالنُّصُوصِ اِعْتِبَرَةٌ  
 لِمُقْتَضَى كُلِّيةٍ مُرْتَبِطًا  
 فِي شَأْنِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ  
 فَسَدَّ بِالْحُكَّامِ كُلِّ مَا ظَهَرَ



1277- وَرَدَّ مِنْهُ غَيْرَ مَا اسْتُبِينَا إِلَى أَمَانَاتِ الْمُكَلَّفِينَا

### «المسألة التاسعة عشرة»

- 1278- ثُمَّ الَّذِي يُعْتَبَرُ التَّعَبُّدُ  
 1279- وَمَا بِهِ الْقَصْدُ إِلَى الْمَعْنَى ظَهَرَ  
 1280- وَكُلُّ مَا مَعْنَاهُ لَيْسَ يُعْقَلُ  
 1281- وَحَيْثُ صَحَّ هَذَا الْأَصْلُ الْمَرْعَى  
 1282- وَجَدْتَ أَنَّ فِيهِ حَقَّ اللَّهِ  
 1283- وَفِيهِ حَقُّ الْعَبْدِ إِمَّا عَاجِلًا  
 1284- وَالْأَصْلُ حَقُّ اللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ
- فِيهِ فَلَا تَفْرِيعَ فِيهِ يُوجَدُ  
 لَا بُدَّ مِنْ تَعَبُّدٍ أَنْ يُعْتَبَرَ  
 فَهُوَ التَّعَبُّدُ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ  
 إِنْ اُعْتَبَرَتْ كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِي  
 مِنْ امْتِثَالِ الْأَمْرِ وَالنَّوَاهِي  
 فِي هَذِهِ الدَّارِ وَإِمَّا آجِلًا  
 وَأَنَّ حَقَّ عَبْدِهِ فِي الْعَادَةِ

### «فصل»

- 1285- تَنْقَسِمُ الْأَفْعَالُ فِي الْحُقُوقِ  
 1286- مَا هُوَ حَقُّ اللَّهِ خَالِصًا يُرَى  
 1287- إِنْ طَابَقَ الْفِعْلُ بِهِ الْأَمْرُ يَصِحُّ  
 1288- فَإِنْ رَأَيْتَ مَنْ لَهُ قَدْ صَحَّحَا  
 1289- وَمِثْلُ الْأَمْرِ النَّهْيُ فِي ذَا الشَّانِ  
 1290- إِمَّا لِأَنَّ ذَاكَ غَيْرُ حَتْمٍ  
 1291- أَوْ لِرُجُوعِ جِهَةِ الْمُخَالَفَةِ  
 1292- إِمَّا لِعَدِّ الْحُكْمِ فِي الْمُعَلَّلِ  
 1293- وَمَا يُرَى مُشْتَرَكًا وَغَلَبَا  
 1294- فَإِنَّ هَذَا حُكْمُهُ كَالأَوَّلِ  
 1295- وَغَيْرُ مَا طَابَقَ صَحَّحَ الْعَمَلُ  
 1296- وَرَابِعُ شَهَادَةِ الْمُصَحِّحِ
- بِنِسْبَةِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ  
 مِثْلَ الْعِبَادَاتِ فَذَا فِيهِ انْظُرَا  
 أَوْ لَا فَبُطْلَانٌ بِذَاكَ يَتَّضِحُ  
 بَعْدَ الْوُقُوعِ فَلِأَمْرِ رَجَحَا  
 هُمَا مَعًا فِي حُكْمِهِ سَيَّانِ  
 أَوْ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ فِي الْحُكْمِ  
 لِيُوصَفِهِ الْمُتَنَفِّكُ حِينَ خَالَفَهُ  
 وَهُوَ قَلِيلٌ لَيْسَ مِثْلَ الْأَوَّلِ  
 لَدَيْهِ حَقُّ اللَّهِ لَمَّا وَجَبَا  
 إِذْ صَارَ حَقُّ الْعَبْدِ غَيْرَ مُعْمَلٍ  
 بَعْدَ الْوُقُوعِ فِيهِ مِنْ تِلْكَ الْأَوَّلِ  
 أَنَّ لِحَقِّ الْعَبْدِ تَغْلِيْبًا نُحِي

- 1297 - وَعَكْسُ ذَا إِنْ طَابَقَ الْأَمْرُ فَلَا  
 1298 - وَمِثْلُهُ النَّهْيُ وَإِنْ عَكْسُ صَدَرَ  
 1299 - فَإِنْ يَكُنْ يَحْصُلُ حَقُّ الْعَبْدِ مَعَ  
 1300 - عَنْ سَبَبٍ آخَرَ ذِي مُوَافَقَةٍ  
 1301 - صَحَّ وَزَالَ مُقْتَضَى نَهْيٍ وَقَعَ  
 1302 - كَبَيْعٍ مَنْ دُبِّرَ ثُمَّ أُغْتِقَا  
 1303 - وَمَنْ رَأَى بَعْدَ وَقُوعِهِ الْعَمَلُ
- إِشْكَالٌ فِي الصَّحَّةِ فِيمَا فَعَلَا  
 فَذَاكَ مِمَّا فِيهِ بَحْثٌ وَنَظَرُ  
 ذَاكَ وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوعِ إِنْ وَقَعَ  
 كَمِثْلٍ مَا يَحْصُلُ فِي الْمُطَابَقَةِ  
 فِيهِ وَحَيْثُ لَيْسَ يَحْصُلُ امْتِنَاعُ  
 فَمَالِكَ فِيهِ الْجَوَازُ أُطْلِقَا  
 صَحَّ فَمِنْ بَعْضِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ

### «المسألة العشرون»

- 1304 - الشَّرْعُ قَدْ بَيَّنَّ وَجْهَ الشُّكْرِ  
 1305 - وَبَيَّنَّ الْوَجْهَ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ  
 1306 - وَمُقْتَضَى الْقَضَيْنِ لِلشَّرْعِ اتَّضَحَ  
 1307 - وَالشُّكْرُ أَنْ يَكُونَ صَرَفُ النِّعَمِ  
 1308 - وَذَاكَ الْإِنْصِرَافُ بِالْكُلِّيَّةِ  
 1309 - وَيَسْتَوِي فِي ذَاكَ مَا لِلْعَادَةِ  
 1310 - أَمَّا الْعِبَادَاتُ فَأَمْرُهَا ظَهَرُ  
 1311 - كَذَاكَ فِي الْعَادَاتِ حَيْثُ مَا هِيَ  
 1312 - لِذَاكَ لَا يَجُوزُ لِلْعِبَادِ
- فِي كُلِّ نِعْمَةٍ عَلَيْنَا تَجْرِي  
 بِكُلِّ مَا أَشَدَّى لِلْإِنْتِفَاعِ  
 وَكَمْ عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ قَدْ وَضَحَ  
 فِيمَا بِهِ رِضَا الْكَرِيمِ الْمُنْعِمِ  
 إِلَيْهِ بِالْإِخْلَاصِ لِلطَّوَيَّةِ  
 مَعَ الَّذِي رَجَعَ لِلْعِبَادَةِ  
 لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ فِيهَا الْمُعْتَبَرُ  
 بِالنَّظَرِ الْكُلِّيِّ حَقُّ اللَّهِ  
 تَحْرِيمُ طَيِّبَاتِ رِزْقِ عَادِي

### القسم الثاني من كتاب المقاصد

فِي مَا يَرْجِعُ عَلَى مَقَاصِدِ الْمُكَلَّفِ فِي التَّكْلِيفِ وَفِيهِ مَسَائِلُ

### «المسألة الأولى»

- 1313 - وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ  
 مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْعَادَاتِ



- 1314- وَكَمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ دَلِيلٍ  
 1315- يَكْفِيكَ مِنْهَا الْفَرْقُ فِي الْمَقَاصِدِ  
 1316- وَبَيْنَ وَاجِبٍ مِنَ الْأَحْكَامِ  
 1317- وَالْعَمَلُ الْوَاحِدُ بِالْقَصْدِ يُرَى  
 1318- لِذَلِكَ الْأَحْكَامُ لَنْ تُعَلَّقَا  
 1319- كَمِثْلٍ مَجْنُونٍ وَمِثْلٍ سَاهٍ  
 1320- وَمِثْلُهُ مِمَّا بِهِ الْفِعْلُ وَقَعَ  
 1321- إِذْ قَصْدُهُ مُعْتَمَدٌ فِي الظَّاهِرِ  
 آتٍ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ  
 بَيْنَ التَّعَبُّدَاتِ وَالْعَوَائِدِ  
 أَوْ نَذْبٍ أَوْ مُبَاحٍ أَوْ حَرَامٍ  
 طَاعَةً أَوْ مُصِيبَةً قَدْ حَظَرَا  
 بِغَيْرِ قَاصِدٍ إِلَيْهَا مُطْلَقًا  
 وَلَا اغْتِرَاضٍ فِيهِ بِالْإِكْرَاهِ  
 عَلَى خِلَافٍ قَصْدٍ مَنْ مِنْهُ وَقَعَ  
 وَرَبُّنَا الْعَالَمُ بِالسَّرَائِرِ

### «المسألة الثانية»

- 1322- الْقَصْدُ مِنْ مُكَلِّفٍ فِي وَاقِعٍ  
 1323- وَذَاكَ لِلدَّلِيلِ لَا يَسْتَدْعِي  
 1324- وَذَا وَإِنْ كَانَ لَهُ تَفْصِيلُ  
 وَفَاقُ قَصْدِهِ لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
 لِأَنَّهُ بَادٍ مِنْ أَصْلِ الشَّرْعِ  
 فِي بَابِ الْأَسْبَابِ لَهُ تَحْصِيلُ

### «المسألة الثالثة»

- 1325- مَنْ كَانَ فِي التَّكْلِيفِ بِالشَّرْعِ سَعَى  
 1326- فَإِنَّهُ مُنَاقِضٌ لِلشَّرْعِ  
 1327- وَمُوهِمٌ الْجَوَازِ فِي مَوَاقِعٍ  
 لِغَيْرِ مَا مِنْهُ لَدَيْهِ شَرَعًا  
 وَكَمْ دَلِيلٌ مُقْتَضٍ لِلْمَنْعِ  
 شَهَادَةٌ فِيهِ بِقَصْدِ الشَّارِعِ

### «المسألة الرابعة»

- 1328- وَفِعْلٌ أَوْ تَرْكٌ مَعَ الْوِفَاقِ  
 1329- وَعَكْسُ ذَا مُخَالِفٍ الْقَصْدَ أَنْ  
 1330- فَأَوَّلُ حَقِيقَةِ الطَّاعَاتِ  
 1331- وَثَالِثُ مُوَافِقٍ فِي الْعَمَلِ  
 لِلشَّرْعِ قَصْدًا صَحَّ بِاتِّفَاقٍ  
 يُخَالِفُ الشَّرْعَ بِهِ الْعَكْسُ بِهِ اقْتَرَنَ  
 وَالثَّانِ أَنْوَاعُ الْمُخَالَفَاتِ  
 وَقَصْدُهُ الْخِلَافُ مِنْهُ مُنْجَلٍ

- 1332- فَإِنْ يَكُنْ لَا يَعْلَمُ الْوِفَاقَا  
 1333- مِنْ حَيْثُ مَا الْخِلَافُ بِالْقَصْدِ حَصَلَ  
 1334- لِذَاكَ لَا يُلْحَقُهُ مَا لِحَقَّا  
 1335- كَشَارِبِ الْجَلَابِ أَوْ لِلْسُّكْرِ  
 1336- وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُ بِالْوِفَاقِ  
 1337- لِيَجْعَلِهِ مَقَاصِدَ الشَّرِيعَةِ  
 1338- وَرَابِعٌ مُخَالِفٌ وَالْقَصْدُ  
 1339- فَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُ بِالْمُخَالَفَةِ  
 1340- فَذَاكَ مَذْمُومٌ لِإِلَاجِ تَنَابِ  
 1341- وَتَحْتَ ذَا يَدْخُلُ الْإِبْتِدَاعُ  
 1342- رَاجِعَةٌ لِمُقْتَضَى الْأَحْكَامِ  
 1343- لِأَنَّنَا نَقُولُ إِنَّ الْبِدْعَةَ  
 1344- وَمَا عَلَى النَّذْبِ أَوْ الْوُجُوبِ  
 1345- وَإِنْ يَكُنْ يَجْهَلُ مَا عَنْهُ صَدَرَ  
 1346- فَنَظَرٌ لِلْقَصْدِ بِالْوِفَاقِ  
 1347- فِي رَاجِعٍ إِلَى الْمُعَامَلَاتِ  
 1348- لِأَنَّهُ قَصْدٌ إِلَى الطَّاعَاتِ  
 1349- وَنَظَرٌ لِمَا بَدَأَ فِي الْوَاقِعِ  
 1350- وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّحْظَيْنِ  
 1351- مِنْ جِهَةِ الْأَضْلِ أَوْ التَّرْجِيحِ  
 1352- فَكَانَ فِيهِ الْمَيْلُ لِلْجُمْهُورِ  
 1353- فَأَعْمَلُوا الْوُجْهَيْنِ فِي ذَاكَ مَعَا  
 فَإِنَّهُ آثِمٌ أَتَّفَاقَا  
 وَلَيْسَ بِالْآثِمِ مَنْ حَيْثُ الْعَمَلُ  
 مَنْ مِنْهُ يَصْدُرُ الْخِلَافُ مُطْلَقًا  
 مُعْتَقِدًا فِيهِ لِشُرْبِ الْمُسْكِرِ  
 فَذَا الَّذِي يُلْحَقُ بِالنِّفَاقِ  
 لِغَيْرِ مَقْصُودٍ لَهَا ذَرِيعَةٌ  
 بِحَالَةِ الْوِفَاقِ لَيْسَ يَغْدُو  
 كَمُنْشَى لَطَاعَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ  
 بِمُقْتَضَى السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ  
 وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ أَنْوَاعُ  
 وَالذَّمُّ لِلْمَكْرُوهِ وَالْحَرَامِ  
 لَيْسَتْ سِوَى مَا الشَّرْعُ يُبْذِي مَنَعَهُ  
 فَلَيْسَ فِي الْبِدْعَةِ بِالْمَحْسُوبِ  
 فَهَاهُنَا وَجْهَانِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ  
 يُصَحِّحُ الْحُكْمَ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 مَعَ التَّلَافِي فِي التَّعَبُّدَاتِ  
 وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ  
 يَمْنَعُ أَنْ خَالَفَ مَا لِلشَّارِعِ  
 يُعَارِضُ الْآخَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ  
 فَاحْتِيجَ لِلْبَحْثِ وَلِلتَّصْحِيحِ  
 لِمُقْتَضَى التَّوَسُّطِ الْمَأْثُورِ  
 لِيَتَلَفَّوْا حُكْمَ مَا قَدْ وَقَعَا



- 1354- فَعَمِلُوا بِالْقَصْدِ فِي وَجْهِ وَفِي  
1355- وَالسَّهْوُ بَابُهُ عَلَيْهِ يَجْرِي

«المسألة الخامسة»

- 1356- جَلَبُ الْمَصَالِحِ وَدَفْعُ الْمَفْسَدَةِ  
1357- فَقَصْدُ ذَاكَ دُونَ قَصْدٍ لِلضَّرَرِ  
1358- وَفَاعِلٌ مَعَ قَصْدِهِ الْإِضْرَارُ  
1359- وَالْفِعْلُ هَلْ يَكُونُ مِنْهُ يَمْنَعُ  
1360- فَحَيْثُ كَانَ دُونَ ضَرٍّ يُمَكِّنُ  
1361- وَحَيْثُ لَا مَحِيدَ لَيْسَ يَمْنَعُ  
1362- وَهُوَ عَلَى مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ  
1363- وَإِنْ يَكُنْ لَا يَقْصِدُ الْإِضْرَارَ  
1364- فَمَا يُرَى بِالْمَنْعِ مِنْهُ الضَّرَرُ  
1365- قَدْ حَقُّهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
1366- وَإِنْ يَكُنْ مُنْجَبِرًا فَتُغْتَبَرُ  
1367- وَفِي الَّذِي فِي فِعْلِهِ إِضْرَارُ  
1368- تَقْدِيمُهُ إِنْ يُغْتَبَرُ لِلْحَظِّ  
1369- وَالتَّرْكُ لِلْحَظِّ لَهُ حَالَانِ  
1370- وَذَلِكَ بِالتَّرْكِ لِلِاسْتِبْدَادِ  
1371- وَمِنْ هُنَا شَرْعِيَّةُ الزَّكَاةِ  
1372- ثَانِيَّةُ الْحَالَيْنِ فِي الْإِثَارِ  
1373- وَذَلِكَ مَعْنَى الْجُودِ وَالتَّوَكُّلِ  
1374- بَلْ لِلَّذِي جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ
- بِالْإِذْنِ فِيهِ أَضْرَبُ مُعَدَّةً  
بِغَيْرِهِ يَصِحُّ مَا فِيهِ نَظَرُ  
يَمْنَعُ قَصْدُهُ بِلَا ضِرَارًا  
هَذَا مَحَلٌّ لِاجْتِهَادِ يَقَعُ  
حُصُولُهُ فَالْمَنْعُ مِنْهُ بَيِّنُ  
وَقَصْدُ الْإِضْرَارِ هُوَ الْمُتَمَنِّعُ  
فِي الْمَوْضِعِ الْمَغْضُوبِ حُكْمًا يَأْتِي  
لَكِنَّهُ يُسْتَضْحَبُ اضْطِرَارًا  
يَلْحَقُهُ بِحَيْثُ لَا يَنْجَبِرُ  
وَكَادَ أَنْ يَكُونَ بِاتِّفَاقِ  
الْجِهَةِ الَّتِي بِهَا عَمَّ الضَّرَرُ  
خُصَّ وَفِي الْمَنْعِ لَهُ اسْتِضْرَارُ  
أَوْ لَا فَفِيهِ غَيْرُ هَذَا اللَّحْظِ  
أَوَّلَاهُمَا حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ  
وَبِالْمُؤَاسَاةِ فِي الْأَعْتِيَادِ  
وَمَا يُوَالِيهَا مِنَ الصَّلَاتِ  
بِالْمَالِ وَالنَّفْسِ بِالِاخْتِيَارِ  
وَانْظُرْ لِمَا قَدْ جَاءَ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ  
فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ

- 1375- وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ اسْتِضْرَارُ  
 1376- فَإِنْ يَكُنْ يَحْصُلُ قَطْعًا عَادَةً  
 1377- كَحَفْرِ بئرٍ خَلْفَ بَابِ الدَّارِ  
 1378- وَالْأَصْلُ فِي مَسْأَلَةِ الذَّكَاةِ  
 1379- فَإِنْ يَكُ الْإِضْرَارُ فِيهِ يَنْدُرُ  
 1380- لِأَنَّ فِي التَّحْصِيلِ لِلْمَنَافِعِ  
 1381- وَإِنْ يَكُ الْإِضْرَارُ ظَنًّا يَحْصُلُ  
 1382- لَكِنَّ الْأَرْجَحَ اغْتِبَارُ الظَّنِّ  
 1383- مَعَ أَنَّ بَابَ السَّدِّ لِلذَّرَائِعِ  
 1384- وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِغَالِبٍ وَلَا  
 1385- لِلْأَخْذِ بِالْإِذْنِ يَمِيلُ الشَّافِعِيُّ  
 1386- وَالنَّهْيُ عَنْهُ جَاءَ فِي مَسَالِكِ
- فِي الْمَنْعِ وَالْغَيْرُ لَهُ إِضْرَارُ  
 فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مَا أَرَادَهُ  
 وَرُبَّمَا ضُمِّنَ فِي الْإِضْرَارِ  
 بِمُذْيَةِ الْغَضَبِ عَلَيْهِ يَأْتِي  
 فَإِنَّ حَقَّهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ  
 إِنْ غَلَبَتْ هُوَ اغْتِبَارُ الشَّارِعِ  
 وَغَالِبًا فَالْحَظُّ فِيهِ مُعْمَلُ  
 إِنْ كَانَ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ يُغْنِي  
 يَدْخُلُ فِي ذَا الْقِسْمِ فِي مَوَاضِعِ  
 بِنَادِرٍ فَالْخُلْفُ هَاهُنَا انْجِلَا  
 وَمَالِكَ لِسَدِّ لِلذَّرَائِعِ  
 مِمَّا بِهِ يَعْضُدُ قَوْلَ مَالِكِ

### «الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ»

- 1387- كُلُّ مُكَلَّفٍ وَمَا مِنْ مَانِعٍ  
 1388- لَيْسَ عَلَى الْغَيْرِ بِهَا قِيَامُ  
 1389- وَمِنْ هُنَا شَرْعِيَّةُ الْإِقْرَاضِ
- بِمَا يَخُصُّهُ مِنَ الْمَنَافِعِ  
 لَكِنْ إِنْ اضْطُرَّ فَذَا الْإِزَامُ  
 وَمَا بِمَعْنَاهُ مِنَ الْأَغْرَاضِ

### «الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ»

- 1390- وَكُلُّ مَنْ كُلفَ فِي الْعِبَادِ  
 1391- إِنْ كَانَ قَادِرًا بِلَا مَشَقَّةٍ  
 1392- فَمَا عَلَى سِوَاهُ مِنْ قِيَامِ  
 1393- وَغَيْرُ قَادِرٍ وَمَنْ قَدْ يَقْدِرُ
- صَلَاحُ غَيْرِهِ فِي الْإِعْتِيَادِ  
 عَلَى قِيَامِهِ بِمَا اسْتَحَقَّه  
 بِمَا يَخُصُّهُ عَلَى الدَّوَامِ  
 لَا كِنْ عَلَى مَشَقَّةٍ تُعْتَبَرُ



- 1394- إِنْ كَانَ مَا لِلْغَيْرِ لَا يَعُمُّ  
 1395- وَإِنْ يَكُنْ مَا لِسِوَاهُ عَمَّا  
 1396- لَا كُنْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُومُوا بِالَّذِي  
 1397- بِحَيْثُ لَا يَلْحَقُهُمْ إِضْرَارُ  
 1398- مِنْ مَنَّةٍ يُذَرِّكُهُ أَذَاهَا  
 1399- وَمِنْ هُنَا يُمْنَعُ لِلْحُكَّامِ  
 1400- وَبَيْتُ مَالِ الْمُسْلِمِينَ يَرْفَعُ
- فَمَا يَخُصُّهُ هُوَ الْأَهَمُّ  
 فَلَا سُقُوطٌ عِنْدَ ذَلِكَ ثُمَّ  
 يُضْلِحُّهُ عَلَى أَتَمِّ مَا خِذَ  
 بِهِ وَلَا يَطْرُقُهُ اسْتِضْرَارُ  
 أَوْ تَهْمَةٌ مَنْصِبُهُ يَأْبَاهَا  
 أَخَذَ هَدِيَّاتِ أُولَى الْخِصَامِ  
 كَالْوَقْفِ مَا يُبْدِي أَدَى وَيَدْفَعُ

## «فَصْلٌ»

- 1401- وَكُلُّ ذَا حَيْثُ يَكُونُ الضَّرَرُ  
 1402- وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ لَا يَقُومُ  
 1403- وَأَصْلُهُ مَسْأَلَةُ التَّتَرُّسِ  
 1404- وَأَصْلُ مَا لَيْسَ يُطَاقُ يَشْهَدُ  
 1405- وَالْأَصْلُ فِي تَقْدِيمِ مَا قَدْ عَمَّا  
 1406- وَحَيْثُ إِسْقَاطُ الْحُظُوظِ رَجَحُ  
 1407- بِأَصْلِ الْإِيثَارِ الَّذِي تَقَدَّمَ  
 1408- وَحَيْثُ مَا تَكُونُ تِلْكَ الْمَفْسَدَةُ  
 1409- فَكُلُّ مَا لَزُومُهُ عَيْنِي  
 1410- بِمُقْتَضَى قِيَامِهِ بِالْمَصْلَحَةِ  
 1411- إِذْ مَرَّ فِي الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ  
 1412- فَإِنْ يَكُنْ يُخِلُّ بِالْكَمَالِ  
 1413- مِنْ حَيْثُ إِنَّ جَانِبَ الْمَنْدُوبِ  
 1414- وَحَيْثُ مَا الدُّخُولُ لَمْ يُبْدِ الْخَلْلُ
- دُنْيَا وَمَا عَنْهُ سِوَاهُ يَقْضُرُ  
 بِهِ فَفِيهِ خُلْفُهُمْ مَعْلُومُ  
 بِوَاحِدٍ لِحُجْمَلَةٍ مِنْ أَنْفُسِ  
 أَنْ لَيْسَ تَكْلِيفٌ عَلَيْهِ يَرِدُ  
 مَصْلَحَةً يُلْزَمُ ذَلِكَ الْحُكْمَا  
 مَصْلَحَةُ الْعُمُومِ وَهِيَ تُوضَحُ  
 وَمَا أَتَى فِي ذَلِكَ نَصًّا مُحْكَمًا  
 مِنْ جِهَةِ الْأُخْرَى لَهُ مُعْتَمَدَةٌ  
 يَحْدُثُ فِيهِ خَلْلٌ قَاطِعِي  
 فَهَاهُنَا التَّرْكُ لَهُ مَا أَوْضَحَهُ  
 أَنَّ لَهَا التَّقْدِيمَ بِالْكُلِّيَّةِ  
 فَذَاكَ مَغْفُورٌ بِكُلِّ حَالٍ  
 غَيْرُ مُعَارِضٍ لِذِي الْوُجُوبِ  
 عَنْهُ وَلَا النِّقْصُ بِهِ أَيْضًا حَصَلَ

- 1415- لَكِنَّهُ شَيْءٌ لَهُ تَوَقُّعٌ  
 1416- وَقَدْ يَكُونُ جَانِبُ الْعُمُومِ  
 1417- وَمِثْلُ ذَا ضَابِطَةٍ وَزَانُ  
 1418- فَمَا لَهُ التَّرْجِيحُ يَبْدُو غَلَبًا  
 1419- عَلَى انْخِرَامِ بَثٍّ فِي الْمُنَاسَبَةِ  
 فَإِنَّهُ لِإِلَاجِ تَهَادٍ مَوْضِعُ  
 أَوْلَى مِنَ الْخُصُوصِ بِالتَّقْدِيمِ  
 مَضْلَحَةٍ لِعَكْسِهَا اقْتِرَانُ  
 وَفِي التَّسَاوِيِ الْخُلْفِ مِمَّا رُتِّبَا  
 مَفْسَدَةٌ مِثْلِيَّةٌ أَوْ غَالِبَةٌ

### «فَصْلٌ»

- 1420- وَقَدْ تُرَى الْمَفْسَدَةُ الْمُسْتَوْضَحَةُ  
 تُلْغَى لِغُظْمِ مَا اقْتَضَتْهُ الْمَضْلَحَةُ

### «المسألة الثامنة»

- 1421- ثُمَّ التَّكَالِيفُ بِحَيْثُ مَا عُلِمَ  
 1422- فَلِلْمُكَلِّفِينَ فِي الدُّخُولِ  
 1423- فَدَاخِلٌ يَقْصِدُ فِي الْقَضِيَّةِ  
 1424- فَذَاكَ وَاضِحٌ وَلَكِنْ يَنْبَغِي  
 1425- وَدَاخِلٌ لِمَقْصِدٍ مُتَابِعٍ  
 1426- مُطْلِعاً عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَطَّلِعْ  
 1427- وَدَاخِلٌ بِقَصْدِ الْإِمْتِنَانِ  
 1428- مَعَ فَهْمِهِ فِي ذَاكَ قَصْدَ الْمَضْلَحَةِ  
 1429- فِي كَوْنِهِ أَكْمَلَ مِمَّا قَدْ مَضَا  
 قَصْدُ الْمَصَالِحِ لَدَيْهَا وَفُهُمِ  
 فِي ذَاكَ أَحْوَالٌ عَلَى التَّفْصِيلِ  
 مَفْهُومَ قَصْدِ الشَّرْعِ بِالشَّرْعِيَّةِ  
 قَصْدُ التَّعَبُّدَاتِ فِيمَا يَنْبَغِي  
 لِمَا عَسَى أَنْ هُوَ قَصْدُ الشَّارِعِ  
 وَذَا عَنِ الْأَوَّلِ شَيْئاً إِرْتَفَعُ  
 مُجَرِّداً مِنْ كُلِّ قَصْدٍ تَالٍ  
 أَوْ دُونَهُ فَحَالُهُ مُسْتَوْضَحَةٌ  
 وَأَنَّهَا أَسْلَمَ فِيمَا يُقْتَضَى

### «المسألة التاسعة»

- 1430- وَلَيْسَ لِلْمُكَلِّفِينَ الْخِيَرَةُ  
 1431- وَهِيَ لَهُمْ مَوْجُودَةٌ فِيمَا بَدَا  
 1432- وَذَاكَ كُلُّهُ بِإِلَاسْتِقْرَاءٍ فِي  
 فِيمَا يُرَى لِلَّهِ حَقًّا أَظْهَرُهُ  
 حَقًّا لَهُمْ مِنْ غَيْرِهِ مُجَرِّداً  
 مَوَارِدِ الشَّرْعِ بِلَا تَخْلُفِ



«المسألة العاشرة»

- 1433 - وَقَصْدُ قَلْبِ الْحُكْمِ أَوْ رَفْعِ الْعَمَلِ  
بِسَبَبٍ يُنْحَى يُسَمَّى بِالْحَيْلِ  
1434 - وَمُقْتَضَاهَا فِعْلُ شَيْءٍ اغْتِمِدَ  
فِي ظَاهِرٍ وَاللَّغْوُ بَاطِنًا قُصِدَ  
1435 - كَمُنْشِيٍّ فِي رَمَضَانَ السَّفَرَا  
بِقَصْدٍ أَنْ يَقْصُرَ أَوْ أَنْ يُفْطِرَا

«المسألة الحادية عشرة»

- 1436 - لَيْسَ التَّحْيِيلُ مِنَ الْمَشْرُوعِ  
فِي الدِّينِ بَلْ ذَاكَ مِنَ الْمَمْنُوعِ  
1437 - دَلِيلُهُ الذَّمُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
لِفَاعِلِي الرِّيَاءِ وَالنِّفَاقِ  
1438 - وَمَا أَتَى فِي شَأْنِ أَهْلِ السَّبْتِ  
وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ مِنْ مَقْتٍ

«المسألة الثانية عشرة»

- 1439 - قَدْ صَحَّ أَنَّ الشَّرْعَ لِلْأَحْكَامِ  
فِي ضَمْنِهِ مَصَالِحُ الْأَنَامِ  
1440 - لِذَاكَ كَانَ الْفِعْلُ مَعَهَا يُعْتَبَرُ  
لِمَا بِهِ مِنْ مَقْصِدِ الشَّرْعِ ظَهَرَ  
1441 - فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ بِالْوِفَاقِ  
لِمُقْتَضَى الشَّرْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
1442 - فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ وَالَّذِي  
ظَاهِرُهُ مُوَافِقٌ فِي الْمَأْخِذِ  
1443 - وَخَالَفَتْ مَضْلَحَةَ الْحُكْمِ فَذَا  
لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ وَمِمَّا نُبِذَا  
1444 - لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الَّتِي قَدْ شُرِعَتْ  
مَصَالِحُ الْخَلْقِ عَلَيْهَا وَضِعَتْ  
1445 - فَكُلُّ مَا خَالَفَ هَذَا الْوَضْعَا  
فَلَيْسَ مِمَّا يَسْتَقِرُّ شَرْعًا  
1446 - وَأَصْلُ ذَاكَ الْاِتِّبَاعُ لِلْهَوَا  
فَهُوَ مِنَ الْأَمْرِ عَلَى غَيْرِ السَّوَا  
1447 - لِذَلِكَ الْمَقْصِدُ غَيْرُ الشَّرْعِيِّ  
يَهْدِمُ مُقْتَضَاهُ قَصْدَ الشَّرْعِ

«فَصْلٌ»

- 1448 - فَالْحَيْلُ الَّتِي مَضَى إِبْطَالُهَا  
وَذَمُّهَا وَلَمْ يَجْزُ إِعْمَالُهَا  
1449 - مَا نَاقَضَ الْمَصَالِحَ الشَّرْعِيَّةَ  
أَوْ هَدَمَ الْقَوَاعِدَ الدِّينِيَّةَ

يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ الَّذِي تَقَرَّرَا  
ثَلَاثَةٌ كُلُّ عَلَىهِ يُسْتَدَلُّ  
كَحِيلَةِ الرِّيَاءِ وَالنِّفَاقِ  
كَحِيلَةِ الْمُكْرِهِ لِلْحَيَاةِ  
وَافَتْ بِهِ النَّصُوصُ فَهِيَ تُعْتَمَدُ  
لِذَلِكَ الْخِلَافُ فِيهِ قَدْ أَتَا  
يُلْحِقُهُ بِأَوَّلٍ أَوْ ثَانِي  
فَمَرْجِعُ الْخُلْفِ إِلَى الشَّهَادَةِ  
خِلَافَ قَصْدِ الشَّارِعِ اسْتِجَازًا  
فِي عُلَمَاءِ الدِّينِ أَعْلَامِ الْهُدَا  
إِجَازَةُ النِّكَاحِ لِلْمُحَلِّلِ  
وَالْخُلْفُ فِيهَا وَاضِحُ الدَّلَائِلِ

1450- وَكُلُّ مَا لَيْسَ كَذَاكَ لَا يُرَى  
1451- وَعِنْدَ ذَا تُوجَدُ أَضْرَبُ الْحِيلِ  
1452- ضَرْبٌ بِهِ الْبُطْلَانُ بِاتِّفَاقٍ  
1453- وَالثَّانِ مَا الْجَوَازُ فِيهِ عَاتٍ  
1454- وَفِي كَلَا الْقِسْمَيْنِ حُكْمُ الْقَطْعِ قَدْ  
1455- وَالثَّلَاثُ الْغُمُوضُ فِيهِ ثَبَتَا  
1456- إِذْ لَيْسَ فِيهِ قَاطِعٌ بُرْهَانِي  
1457- فَصَارَ كُلُّ يَتَّبَعُ اجْتِهَادَهُ  
1458- وَلَا يُقَالُ إِنَّ مَنْ أَجَازَا  
1459- فَمِثْلُ ذَا مَمْنُوعٌ أَنْ يُعْتَقَدَا  
1460- وَعُدَّ مِنْ مَسَائِلِ التَّحِيلِ  
1461- وَكَمْ بِهِذَا الْقِسْمِ مِنْ مَسَائِلِ

### «فَصْلٌ»

يُبْنَى عَلَى الْعِلْمِ بِقَصْدِ الشَّارِعِ  
قُلْتُ لَهُ قَاعِدَةٌ تُفَصِّلُ  
هُنَا عَلَى مَذَاهِبٍ سَتُوصَفُ  
وَوَقَفُوا مَعَ كُلِّ لَفْظٍ صَادِرٍ  
فِي مُقْتَضَى السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ  
مُرْتَبِّ لَهُمْ عَلَيْهِ الْبَاسُ  
فِيمَا مِنَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ يُجْتَلَا  
تَتَّبَعًا لِكُلِّ شَأْنٍ شَانٍ  
وَالنَّصُّ مَعَ مَعْنَى لَهُ مُنَافِرُ

1462- إِنْ قِيلَ إِنَّ الْحُكْمَ فِي مَوَاضِعِ  
1463- فَمَا الَّذِي لِعِلْمٍ ذَاكَ يُوصِلُ  
1464- وَذَلِكَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا  
1465- طَائِفَةٌ مَالُوا مَعَ الظَّوَاهِرِ  
1466- وَرَدُّ الْإِلْتِفَاتِ لِلْمَعَانِي  
1467- وَهُمْ أُولُو الظَّاهِرِ فَالْقِيَّاسُ  
1468- فَمَقْصِدُ الشَّارِعِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ  
1469- وَفِرْقَةٌ مَالُوا إِلَى الْمَعَانِي  
1470- فَلَا اِعْتِبَارَ عِنْدَهُمْ بِالظَّاهِرِ



تَعَمَّقُوا مِنْ دُونِ جُلِّ النَّاسِ  
فِيمَا مِنَ الْمَعْنَى لَهُمْ تَصَوُّرًا  
عَنْ حَالَتِي مُفْرِطٍ أَوْ مُفْرِطٍ  
وَأَعْمِلُوا فِيهِ كِلَا الْوَجْهَيْنِ  
بِهِ يُرَى الْمَشْرُوعُ ذَا التَّيَّامِ  
نَصٌّ وَلَا الْعَكْسُ بِذِي اقْتِرَانِ  
وَأَوْضَحُوا سَبِيلَهُ لِلْأُمَّةِ  
فِيمَا يُرَى الْعِلْمُ بِمِ الشَّرْعِ قَصْدُ  
أَعْلَامُهَا وَاضِحَةٌ لِلْسَّالِكِ  
أَوْ النَّوَاهِي بِابْتِدَاءٍ ظَاهِرٍ  
وَتَحَرُّزٍ مِنْ تَابِعٍ وَضَمْنِي  
فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِحَيْثُ يَنْجَلِي  
بِمَا لَدَى عِلْمِ الْأُصُولِ يُمَّمَا  
فَمُقْتَضَى الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ ثَبَتُ  
بِأَنَّ قَصْدَ الشَّرْعِ فِيمَا تُفْهَمُ  
أَوْ عَدَمِ الْفِعْلِ أَوْ التَّسَبُّبِ  
ذَا الْحَالِ لَا بُدَّ مِنَ التَّوَقُّفِ  
فِيهِ كَذَا بِلَا دَلِيلٍ قَاطِعٍ  
بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ قَصْدٍ  
بِأَنَّهُ لَيْسَ مُرَادَ الشَّرْعِ  
مِثْلُ الدَّلِيلَيْنِ التَّوَقُّفُ اعْتِمَادُ  
بَيْنَ التَّعَبُّدَاتِ وَالْعَادَاتِ

1471- وَهُمْ أُولُو الرَّأْيِ فِي الْقِيَّاسِ  
1472- فَمَقْصِدُ الشَّارِعِ عِنْدَهُمْ يُرَى  
1473- وَجُلُّهُمْ مَالُوا إِلَى التَّوَسُّطِ  
1474- فَاعْتَبِرُوا فِي ذَلِكَ الْأَمْرَيْنِ  
1475- جَارَيْنِ فِي الْأَمْرِ عَلَى نِظَامِ  
1476- بِحَيْثُ لَا يُخِلُّ بِالْمَعَانِي  
1477- وَذَا الَّذِي قَدْ أَمَّهُ الْأَيْمَةُ  
1478- وَأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُعْتَمَدُ  
1479- وَقَصْدُهُ يُعْرَفُ مِنْ مَسَالِكِ  
1480- أَوَّلُهَا مُجَرَّدُ الْأَوَامِرِ  
1481- وَمَعَ تَضَرُّعٍ بِذَاكَ مُغْنٍ  
1482- وَالْمَسْلُوكُ الثَّانِي اغْتِبَارُ الْعِلَلِ  
1483- فَإِنْ تَكُ الْعِلَّةُ مِمَّا عِلِمَا  
1484- اتَّبَعَتْ فَحَيْثُ مَا قَدْ وَجِدَتْ  
1485- وَحَيْثُمَا تَعَيَّنَتْ فَيُعْلَمُ  
1486- مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَسَبُّبٍ مُطْلَبِ  
1487- وَإِنْ تَكُ الْعِلَّةُ لَمْ تُعْلَمْ فِيهِ  
1488- عَنْ أَنْ نَقُولَ إِنَّ قَصْدَ الشَّارِعِ  
1489- إِمَّا بِتَرْكِ الْجَزْمِ فِي التَّعَدِّي  
1490- إِمَّا مَعَ الْجَزْمِ بِهِ وَالْقَطْعِ  
1491- وَحَيْثُمَا تَعَارَضَا لِلْمُجْتَهِدِ  
1492- وَمَعَ ذَا فَالْفَرْقُ شَرْعًا عَادَاتِ

- 1493- لِأَنَّهُ غَلَبَ فِي الْعِبَادَةِ  
 1494- لِذَاكَ مَا لَكَ لَهُ تَوْشُّعٌ  
 1495- فَأَظْلُ الْإِسْتِحْسَانِ فِيهَا أَعْمَلُهُ  
 1496- وَذَا بِعَكْسِ مَا لَهُ مَعَهُودٌ  
 1497- وَمَلَحَظُ النَّفْيِ لَدَى الْعِبَادَةِ  
 1498- وَالْمَيْلُ لِلْمَعْنَى بِمَا التَّعَبُّدُ  
 1499- وَالظَّاهِرِيُّ مَيْلُهُ بِالْعَادِي  
 1500- وَالنَّفْيُ الْأُضْلِيُّ وَالِاسْتِضْحَابُ  
 1501- وَالْمَسْلُوكُ الثَّالِثُ مِنْ تَنْوِيعِ  
 1502- فَالشَّرْعُ ذُو مَقَاصِدٍ أَضْلِيَّةٍ  
 1503- وَفِي الْعِبَادَاتِ وَفِي الْعَادَاتِ  
 1504- فَتَابِعِي نَصَّ أَوْ أُشِيرَا  
 1505- فَإِنَّهُ مُثَبِّتُ الْأُضْلِيَّةِ  
 1506- وَمَا كَذَاكَ شَأْنُهُ وَلَمْ يَرِدْ  
 1507- وَمَا يُرَى يُخَالِفُ الْجَمِيعَا  
 1508- وَغَيْرُ عَيْنٍ فِيهِ خُلِفَ قَدْ ظَهَرَ
- تَعَبُّدًا وَعَكْسُهُ فِي الْعَادَةِ  
 فِيمَا إِلَى الْعَادَاتِ حُكْمًا يَرْجِعُ  
 مِثْلَ الْمَصَالِحِ وَأَعْنِي الْمُرْسَلَةَ  
 فِيمَا بِهِ تَعَبُّدٌ مَوْجُودٌ  
 أَمْكَنُ وَالْآخِرُ حَيْثُ الْعَادَةُ  
 مِنْ شَأْنِهِ لِلْحَنْفِيِّ يُسْنَدُ  
 فِي كُلِّ حَالَةٍ إِلَى الْعِبَادِي  
 مِنْ هَاهُنَا لِأُضْلِيهِ اسْتِجْلَابُ  
 مَقَاصِدِ الشَّارِعِ فِي التَّشْرِيعِ  
 فِي مُقْتَضَى الْحُكْمِ وَتَابِعِيَّةِ  
 تَثْبُتُ بِالْأَخْبَارِ وَالْآيَاتِ  
 إِلَيْهِ أَوْ عَنْ ذَلِكَ اسْتِثْرَا  
 مُوَكَّدٌ حِكْمَتُهَا الْحُكْمِيَّةِ  
 نَصٌّ بِهِ فَإِنَّهُ شَرْعًا قُصِدَ  
 عَيْنًا فَلَيْسَ مَقْصِدًا مَشْرُوعًا  
 كَالْعَقْدِ لِلتَّحْلِيلِ أَوْ قَصْدِ الضَّرَرِ

### «فَصْلٌ»

- 1509- وَتَقْتَضِي الْمَقَاصِدَ الْفَرَعِيَّةِ  
 1510- بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ إِذْنُ الشَّرْعِ  
 1511- وَلَيْسَ مِنْهُ الْقَصْدُ لِلتَّعَبُّدِ  
 1512- لِكَيْ يُرَى خَوَارِقُ الْعَادَاتِ  
 1513- فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ
- مِنَ التَّكَالِيفِ التَّعَبُّدِيَّةِ  
 يُوَدَّنُ بِاقْتِضَائِهَا لِلنَّفْعِ  
 بِقَصْدِ أَخْذِ النَّفْسِ بِالتَّجَرُّدِ  
 وَأَنْ يُشَاهِدَ الْمُغْيِبَاتِ  
 إِذْنٌ بِهِ فَهُوَ حَرٌّ بِالْمَنْعِ



فِيمَا مِنَ الْمَصْنُوعِ فِيهِ مُعْتَبَرٌ  
كَافٍ فَلَا يَحْتَاجُ لِلزِّيَادَةِ  
فَجَائِزٌ لِمَنْ إِلَيْهِ قَدْ سَعَا  
أَوْ شَرَعَ تَسْبِيْبٍ بِهِ الْحُكْمُ حَصَلَ  
وَلَا لَهُ دَاعٍ فَيَسْتَدْعِيهِ  
بَعْدَ الرَّسُولِ وَهُوَ قِسْمٌ شَامِلٌ  
عَلَيْهِ أَوْ أَجْمَعَ بَعْدَهُ الْخَلْفُ  
وَمَا يَرَى سَبِيلَ ذَاكَ يَفْتَفِي  
إِذْ فَرَعُهُ جَارٍ عَلَى أُصُولِهِ  
بِمَا مِنَ الْجِهَاتِ قَبْلُ وَصِفَا  
وَمُقْتَضِيهِ قَائِمٌ هُنَالِكَ  
عَلَى الَّذِي كَانَ بِهِ يُعَاوَدُ  
أَنْ قَضَاهُ فِي الْأَمْرِ أَنْ لَنْ يُبَدَّلَا  
وَذَاكَ أَمْرٌ وَاضِحٌ الْبُرْهَانُ  
لَوْ كَانَ لَمْ تُلَفِ لَهُ مِنْ تَارِكٍ  
عَلَيْهِ مِنْ نَاقِلٍ أَوْ مِنْ وَاعٍ  
عَلَيْهِ إِسْقَاطُ الزَّكَاةِ فِي الْحَضَرِ  
لِمُقْتَضَاهُ الْعَقْدَ لِلتَّحْلِيلِ

1514- وَلَيْسَ مِمَّا فِيهِ مَطْلُوبُ النَّظَرِ  
1515- فَمَا بَدَا فِي عَالَمِ الشَّهَادَةِ  
1516- فَإِنْ يَكُنْ يُطْلَبُ ذَاكَ بِالْدَّعَا  
1517- وَالرَّابِعُ السُّكُوتُ عَنْ شَرَعِ الْعَمَلِ  
1518- إِمَّا لِأَنْ لَا شَيْءٌ يَفْتَضِيهِ  
1519- وَتَحْتَ هَذَا تَدْخُلُ النَّوَازِلُ  
1520- لِكُلِّ مَا أَجْمَعَ بَعْدَهُ السَّلَفُ  
1521- كَالْكَتَبِ لِلْعِلْمِ وَجَمْعِ الْمُصَحَفِ  
1522- فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِي قَبُولِهِ  
1523- وَالْمَقْصِدُ الشَّرْعِيُّ فِيهِ عُرِفَا  
1524- وَإِنْ يَكُنْ سُكُوتُهُ عَنْ ذَلِكَ  
1525- وَلَمْ يُقَرَّرْ فِيهِ حُكْمٌ زَائِدٌ  
1526- فَذَا سُكُوتُ الشَّرَعِ كَالنَّصِّ عَلَا  
1527- لَا بِزِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانِ  
1528- مِثْلُ سُجُودِ الشُّكْرِ عِنْدَ مَالِكٍ  
1529- وَمِثْلُهُ تَوْفَرُ الدَّوَاعِي  
1530- وَأَنَّهُ أَضَلُّ مُفِيدٌ فِي النَّظَرِ  
1531- وَبَعْضُهُمْ رَدَّ عَلَى التَّفْصِيلِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الأدلة الشرعية

1532- فِي طَرَفَيْنِ الْبَحْثُ فِي الدَّلِيلِ بِحَسَبِ الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ

### الطَّرَفُ الْأَوَّلُ فِي الْأَدِلَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ

1533- يُنْظَرُ فِي الْأَدِلَّةِ الْجُمْلِيَّةِ لِمُقْتَضَى أَحْوَالِهَا الْكُلِّيَّةِ

1534- أَوْ مُقْتَضَى الْعَوَارِضِ الْمُعْتَبَرَةِ وَسَوْفَ تَأْتِي بَعْدَ ذَا مَفْسَّرَةٍ

### (النَّظَرُ الْأَوَّلُ فِي كُلِّيَّاتٍ تَتَعَلَّقُ بِالْأَدِلَّةِ)

وفيه مسائل: «المسألة الأولى»

1535- لَمَّا انْبَنَى الشَّرْعُ عَلَى الْقَوَاعِدِ

1536- فَهُنَّ كُلِّيَّاتٌ كُلِّيَّاتِهِ

1537- فَوَاجِبٌ رِعَايَةُ الْكُلِّيِّ

1538- وَوَاجِبُ الْجُزْئِيِّ أَنْ يُعْتَبَرَ

1539- وَمُظْهَرُ الْعِلْمِ هُوَ الْجُزْئِيُّ

1540- وَمَعَ ذَا فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ

1541- وَآخِذٌ بِجِهَةٍ وَيُغَرِّضُ

### «المسألة الثانية»

1542- إِذَا نَظَرْنَا لِلدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ

1543- فَمَا لَهُ بِقَطْعِهِ اسْتِقْلَالُ

1544- مِثْلُ دَلِيلِ الظُّهْرِ وَالصَّلَاةِ

فَمِنْهُ ظَنِّي وَمِنْهُ قَطْعِي

فَلَيْسَ فِي اعْتِبَارِهِ إِشْكَالُ

وَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ



1545. كَذَلِكَ الظَّنِّي أَيْضاً مَرْعِي  
 1546. كَخَبَرِ الْآحَادِ فِي أَبْوَابِ  
 1547. فَإِنْ يَكُنْ مُعَارِضاً لِلْقَطْعِي  
 1548. فَذَاكَ مَرْدُودٌ بِلَا إِشْكَالِ  
 1549. وَمَثَّلُوا ذَاكَ بِذِي يَسَارِ  
 1550. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ قَوْلُ السَّلَفِ  
 1551. وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ يُنَافِي قَاعِدَهُ  
 1552. فَبَابُهُ الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ  
 1545. إِنْ كَانَ رَاجِعاً لِأَصْلٍ قَطْعِي  
 1546. أَتَى بِهَا مُبَيِّنُ الْكِتَابِ  
 1547. وَغَيْرَ مَعْضُودٍ بِأَصْلٍ شَرْعِي  
 1548. وَالْقَطْعُ مَتَّبِعٌ بِكُلِّ حَالِ  
 1549. يُؤَمَّرُ أَنْ يَصُومَ فِي الظُّهَارِ  
 1550. أَصْلٌ لَهَا مُعْتَمَدٌ عِنْدَ الْخَلْفِ  
 1551. وَلَا أَتَتْ أُخْرَى عَلَيْهِ شَاهِدَةٌ  
 1552. وَهُوَ مَجَالٌ لِلنُّهْيِ رَجِيبٌ

### «المسألة الثالثة»

1553. أَدِلَّةُ الشَّرْعِ بِلَا خِلَافِ  
 1554. أَوْ يَلْزَمُ التَّكْلِيفُ فِي الَّذِي شُرِعَ  
 1555. وَلَمْ تَكُنْ أَدِلَّةٌ لَوْ نَافَتْ  
 1556. وَالْعَقْلُ لِلتَّكْلِيفِ أَيْضاً مَوْرِدُ  
 1557. وَلَا اغْتِرَاضَ بِفَوَاتِحِ السُّورِ  
 1558. وَلَوْ أَتَى مُبَيِّنٌ مَعْنَاهَا  
 1559. وَلَا بِذِي تَشَابُهِ حَيْثُ بَدَأَ  
 1560. كَمِثْلِ مَا لِأَهْلِ نَجْرَانَ وَقَعَ  
 1561. فَلَا يُعَارِضُ الْعُقُولَ ذَلِكَ  
 1562. حَسَبَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ  
 1553. حُكْمَ قَضَايَا الْعَقْلِ لَا تُنَافِي  
 1554. بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ  
 1555. لَكِنَّهَا بِعَكْسِ هَذَا وَافَتْ  
 1556. وَيَسْقُطُ التَّكْلِيفُ حَيْثُ يُفْقَدُ  
 1557. مِنْ حَيْثُ لَا تَكْلِيفَ فِيهَا لِلْبَشَرِ  
 1558. لَمْ تُنْكَرِ الْعُقُولُ مُقْتَضَاهَا  
 1559. وَقَالَ فِيهِ بِالْهَوَى مَنْ أَلْحَدَا  
 1560. فِي نَحْوِ نَحْنُ وَكَتَبْنَا وَنَضَعُ  
 1561. إِلَّا لِمَنْ زَاغَ هَوَى هُنَالِكَ  
 1562. وَمُقْتَضَاهَا لَمْ يَدْعُ مِنْ غَايَةٍ

### «المسألة الرابعة»

1563. وَضَعَ الدَّلِيلُ الْقَصْدُ مِنْهُ أَنْ يُرَا  
 1563. فَعَلُ مُكَلَّفٍ عَلَيْهِ قَدْ جَرَا

- 1564- لَكِنَّ أَفْعَالَ الْمُكَلَّفِينَ  
 1565- مِنْ جِهَةِ التَّصَوُّرِ الذِّهْنِيِّ  
 1566- وَجِهَةِ الْوَاقِعِ فِي الْوُجُودِ  
 1567- هُمَا مَجَالَانِ لِبَحْثٍ وَنَظَرٍ  
 مِنْ جِهَتَيْنِ اغْتَبِرَتْ يَقِينًا  
 مُجَرَّدًا مِنْ لَاحِقٍ وَضَعِيٍّ  
 بِمَا لَهُ مِنْ لَاحِقٍ تَقْيِيدِيٍّ  
 مَنْشَأُ خُلْفٍ فِي فُرُوعٍ تُعْتَبَرُ

## «فصل»

- 1568- ثُمَّ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَصِيرُ  
 1569- بِنِسْبَةِ الْخَارِجِ بِالتَّزَاحُمِ  
 1570- وَلَيْسَتْ التُّرُوكُ كَالْأَفْعَالِ  
 1571- إِذِ التُّرُوكُ كُلُّهَا سَلْبِيَّةٌ  
 1572- فَلَوْ تَرَكْنَا مَا عَسَى أَنْ نَتْرُكَهَا  
 1573- كَذَا اجْتِمَاعُهَا مَعَ الْأَفْعَالِ مَا  
 1574- فَإِنَّهُ يُعَدُّ فِي الْأَوْصَافِ  
 وَضَفَاءً لَهُ فِي غَيْرِهِ تَأْثِيرُ  
 فَفِيهِ يَجْرِيَانِ لِلتَّلَازُمِ  
 إِذْ لَا تَلَازُمَ لَهَا بِحَالٍ  
 لَيْسَ لَهَا حَقِيقَةُ الْوُضُفِيَّةِ  
 لَمْ يَتَزَاحَمِ مِنْهُ شَيْءٌ تَرُكًا  
 لَمْ يَكُ لِلشَّرْعِ التَّلَازُمُ انْتِمَا  
 كَالْتَرَكِ لِلصَّوْمِ فِي الْإِغْتِكَافِ

## «المسألة الخامسة»

- 1575- ثُمَّ دَلِيلُ الشَّرْعِ مِنْهُ نَقْلُ  
 1576- لَكِنَّ بِنِسْبَةِ الْأُصُولِ ذَا اغْتِبَرُ  
 1577- فَمَا إِلَى النَّقْلِ لَهُ انْتِسَابُ  
 1578- وَمَا مِنَ الْعَقْلِ لَهُ اقْتِبَاسُ  
 1579- وَشَرْعٌ مِنْ مَضْيٍ وَالْإِجْمَاعُ وَمَا  
 1580- وَالْحَقُّ كَنُوعِ الْإِسْتِحْسَانِ  
 1581- أَوْ أَوَّلٍ إِنْ رُدَّ مَعْنَاهَا إِلَى  
 مَحْضٍ وَرَأْيٍ يَفْتَضِيهِ الْعَقْلُ  
 إِذْ كُلُّ ضَرْبٍ لِسِوَاهُ مُفْتَقِرُ  
 فَذَلِكَ السُّنَّةُ وَالْكِتَابُ  
 فَذَاكَ الْإِسْتِدْلَالُ وَالْقِيَّاسُ  
 رَأْيُ صَحَابِيٍّ لِلأَوَّلِ انْتِمَا  
 مَضْلَحَةٌ مُرْسَلَةٌ بِالثَّانِي  
 حُكْمُ الْعُمُومِ الْمَعْنَوِيِّ مَثَلًا



## «فصل»

- 1582- ثُمَّ نَقُولُ جُمْلَةَ الْأَدِلَّةِ فِي ضَرْبِهَا الْأَوَّلِ مُسْتَقِلَّةً  
1583- إِذْ ضَرْبُهَا الثَّانِي اقْتِضَاءُ الْعَقْلِ وَمَا اسْتَبَدَّ فِيهِ لَوْلَا النُّقْلُ

## «فصل»

- 1584- ثُمَّ نَقُولُ فِي الْكِتَابِ إِنَّهُ رَاجِعَةٌ لِمُقْتَضَاهُ السُّنَّةِ  
1585- فَهُوَ دَلِيلُ صِدْقِهَا إِذْ بَيَّنَّهَ وَهِيَ لِكُلِّيَّاتِهِ مُبَيَّنَّةٌ  
1586- فَحَاصِلُ أَنْ كِتَابَ اللَّهِ أَضَلُّ الْأُصُولِ غَايَةُ التَّنَاهِي

## «المسألة السادسة»

- 1587- كُلُّ دَلِيلٍ فَلَهُ مُقَدِّمَةٌ تَأْتِي بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ مُعْلِمَةٌ  
1588- ثُمَّ لَهُ أُخْرَى لِنَفْسِ الْحُكْمِ مَرْجِعُهَا فِي كُلِّ حُكْمٍ حُكْمٌ  
1589- فَتُنْسَبُ الْأُولَى بِهِ إِلَى النَّظَرِ وَنِسْبَةُ الْأُخْرَى إِلَى النَّقْلِ اسْتَقَرَّ

## «المسألة السابعة»

- 1590- وَمَا مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ يَثْبُتُ كُلِّيًّا لَدَى الْمَكِّيَّةِ  
1591- مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ قَانُونٌ أَوْ ضَابِطٌ لَهُ بِهِ تَعْيِينٌ  
1592- فَذَاكَ رَاجِعٌ لِمَعْنَى قَدْ عَقِلَ وَلِلْمُكَلَّفِينَ أَمْرُهُ وَكُلُّ  
1593- وَقِسْمٌ ذَا أَكْثَرَةٍ فِي الْعَادِي كَالْعَدْلِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْعِبَادِ  
1594- وَمَا أَتَى فِيهَا بِقَيْدٍ وَضَبِطٍ حُكْمًا بِقَانُونٍ إِلَيْهِ يَرْتَبِطُ  
1595- فَرَاجِعٌ مَعْنَاهُ لِلتَّعَبُّدِ مِمَّا مُكَلِّفٌ لَهُ لَا يَهْتَدِي  
1596- لَوْ كَانَ مَوْكُولًا إِلَيْهِ أَمْرُهُ وَفِي الْعِبَادِيَّاتِ بَانَ كُثْرُهُ  
1597- كَكُثْرِهِ فِيَمَا مِنَ الْأُصُولِ يُعْزَى إِلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ  
1598- إِذْ هِيَ فِي الْغَالِبِ تَقْيِيدَاتٌ كَكُثْرِهِ فِيَمَا مِنَ الْأُصُولِ

1599- أَوْ هِيَ إِنْشَاءٌ لِأَحْكَامٍ يَرَى      أَسْبَابَهَا جُزْئِيَّةٌ مَنْ نَظَرَ

### «المسألة الثامنة»

1600- أَدْلَةُ الْمَدِينَةِ الْكُلِّيَّةُ      تُلْفَى إِذَا تُؤْمِلَتْ جُزْئِيَّةُ

1601- بِنِسْبَةِ الْأَعْمِ مِنْهَا أَوْ تُرَا      مُكَمَّلَاتِ حُكْمٍ كُلِّيٍّ جَرَا

1602- بَيَانُهُ أَنَّ الضَّرُورِيَّاتِ      أَحْكَامُهَا تُوجَدُ مَكِّيَّاتِ

### «المسألة التاسعة»

1603- وَجُمْلَةُ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ      يُمَكِّنُ فِيهَا أَخْذَهَا مَكِّيَّةُ

1604- وَهَبُهُ جُزْئِيًّا وَمَا الدَّلِيلُ      قَدْ خَصَّهُ بِمَا لَهُ شُمُولُ

1605- وَذَاكَ بَيِّنٌ مِنَ التَّشْرِيعِ      إِذْ حُكْمُهُ التَّعْمِيمُ فِي الْمَشْرُوعِ

### «المسألة العاشرة»

1606- وَهِيَ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ ضَرْبَانِ      ضَرَبٌ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُرْهَانِ

1607- وَيُسْتَدَلُّ مُطْلَقاً بِهِ عَلَى      حُكْمٍ لَهُ ذَاكَ دَلِيلًا جَمْعًا

1608- وَأَضْلُ وَضْعِهِ لِإِسْتِدْلَالِ      عَلَى مُخَالَفٍ فِي الْإِنْتِحَالِ

1609- وَجُمْلَةُ الْبَرَاهِنِ الْعَقْلِيَّةِ      وَشِبْهِهَا بِنَوْعِهِ حَفِيَّةُ

1610- وَقَدْ أَتَى مِنْ ذَاكَ فِي الْقُرْآنِ      أَدْلَةُ قَاطِعَةُ الْبُرْهَانِ

1611- وَضَرْبُهَا الْآخَرُ مَبْنِيٌّ عَلَى      تَوَافُقِ النَّحْلَةِ حَيْثُ أَقْبَلَا

1612- مِثْلُ دَلِيلِ الْحَجِّ وَالصِّيَامِ      وَسَائِرِ التَّكْلِيفِ بِالْأَحْكَامِ

1613- وَهِيَ وَإِنْ دَلَّتْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ      لَمْ تَأْتِ فِي مَحَلِّ الْإِسْتِدْلَالِ

1614- فَهِيَ قَضَايَا وَرَدَتْ مُسَلَّمَةً      بِمَا مِنَ الْحُكْمِ اقْتَضَتْهُ مُعْلِمَةُ

1615- جَاءَتْ لِأَنَّ تَوْخِذَ الْقَبُولِ      بُرْهَانُهَا مُعْجِزَةُ الرَّسُولِ

1616- فَمَنْ يَكُنْ بِالْأَوَّلِ اسْتِدْلَالُهُ      كَانَ كَأَن يَوْضِعُهُ اسْتِقْلَالُهُ



- 1617- وَمَنْ بِشَانٍ يَسْتَدِلُّ إِنَّمَا أَخَذَهُ مَعْنَى أَتَى مُسَلِّمًا  
1618- لِفَهُمْ مُقْتَضَاهُ بِالْإِلْزَامِ لِشَأْنِهِ شَرْعًا وَالْإِلْتِزَامِ  
1619- لِذَاكَ إِطْلَاقُ الدَّلِيلِ فِيهِمَا نَوْعًا مِنْ اشْتِرَاكِ لَفْظٍ يُمَمَّا

### «المسألة الحادية عشرة»

- 1620- وَإِنْ يَكُ الدَّلِيلُ وَارِدًا لِمَا هُوَ لَهُ حَقِيقَةٌ إِذْ فُهِمَ  
1621- لَمْ يُسْتَدَلَّ مَعَ ذَا بِهِ عِلَالٍ مَعْنَى مَجَازِي عَلَيْهِ اشْتِمَالًا  
1622- إِلَّا لَدَى مَنْ قَالَ بِالتَّعْمِيمِ فِي لَفْظٍ بِهِ مَعْنَى اشْتِرَاكِ اقْتُفِي  
1623- إِنْ كَانَ لِلْعَرَبِ ذَاكَ الْمَعْنَى مِمَّا بِمِثْلِ اللَّفْظِ قَصْدًا يُعْنَى  
1624- كَيْخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي قَوْلٍ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ  
1625- فَإِنْ يَكُ الْمُجَازُ حَيْثُ مَا ظَهَرَ لَا عَهْدَ لِلْعَرَبِ بِهِ لَمْ يُعْتَبَرْ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 1626- ثُمَّ دَلِيلُ الشَّرْعِ لِلْمُكَلَّفِ إِنْ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ فِي السَّلَفِ  
1627- إِمَّا عَلَى الدَّوَامِ أَوْ فِي الْأَكْثَرِ فَهُوَ بِالْإِسْتِدْلَالِ وَالْفِعْلِ حَرٍ  
1628- أَوْ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ قَلِيلًا فِي حَالَةٍ مَا يَقْتَضِي تَأْوِيلًا  
1629- وَكَانَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ مُدَاوَمًا أَوْ أَكْثَرِيًّا يَحْصُلُ  
1630- فَالْسُّنَّةُ اتِّبَاعُ حُكْمِ الْأَكْثَرِ وَمَا يَقِلُّ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ  
1631- وَإِنْ فَرَضْنَا فِيهِ أَنْ قَدْ صَدَرَا مُخَيَّرًا فِيهِ وَمِمَّا كَثُرَا  
1632- مَا عَمَّ أَوَّلَى وَهُوَ ذُو اتِّضَاحٍ كَالشَّأْنِ فِي الْمُنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ  
1633- ثُمَّ قَضَايَا الْعَيْنِ فِي الْحُصُولِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ لَدَى الْأُصُولِ  
1634- لَكِنْ لِهَذَا الْقِسْمِ فِي الْبَيَانِ أَمْثَلَةٌ لَكِنَّهَا ضَرْبَانِ  
1635- ضَرْبٌ يَدُلُّ أَنَّ قِلَّةَ الْعَمَلِ بِهِ اقْتَضَاهُ سَبَبٌ بِهِ اتَّصَلَ

- 1636 - حَتَّى إِذَا يُعْدَمُ ذَاكَ السَّبَبُ  
1637 - أَوْ كَوْنُهُ جَاءَ لِتَبْيِينِ وَجَبِ  
1638 - وَتَرَكُ مَا قَدْ قَلَّ أَوْ تَقْلِيلُهُ  
1639 - وَضَرْبُهُ الثَّانِي عَلَى خِلَافِ  
1640 - لَكِنَّهُ يَأْتِي عَلَى وَجْهِهِ  
1641 - كَأَن يُرَى فِي نَفْسِهِ مُحْتَمِلًا  
1642 - مِثْلُ سُجُودِ الشُّكْرِ وَالْقِيَامِ  
1643 - فَمِثْلُ هَذَا تَرْكُهُ أَهَمُّ  
1644 - وَمِنْ هُنَا يَبْدُوا لِمَنْ تَأَمَّلَا  
1645 - حَيْثُ يُرَى مُقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ  
1646 - وَانْظُرْ إِلَى مَا جَاءَ فِي الْعُثْبِيَّةِ  
1647 - أَوْ أَنَّ يُرَى اخْتَصَّ بِشَخْصٍ أَوْ زَمَنٍ  
1648 - أَوْ كَانَ رَأْيًا لِصَاحِبِي صَدَرِ  
1649 - أَوْ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ ثُمَّ ارْتَفَعَ  
1650 - وَثُمَّ أَقْسَامُ بِذَا الضَّرْبِ أُخَرُ  
1651 - وَيَنْبَغِي فِيهِ تَحَرِّي الْعَمَلِ  
1652 - وَمَا يَقِلُّ فَاقْصُرَا انْتِهَاجِهِ  
1653 - إِنْ اقْتَضَى التَّخْيِيرَ فِيهِ وَاسْتَقْلَ  
1654 - وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ اخْتِمَالٌ يَمْنَعُ  
1655 - وَ إِنْ يَكُ الدَّلِيلُ لَيْسَ لِلأَوَّلِ  
1656 - فَإِنَّهُ أَشَدُّ مِمَّا قَدْ مَضَى  
1657 - لِكَوْنِهِ لَمْ يَعْتَمِدْهُ السَّلَفُ  
يُعْدَمُ بِإِنْعِدَامِهِ الْمُسَبَّبُ  
وَحُكْمُ ذَا الضَّرْبِ اقْتِفَاءً مَا غَلَبَ  
حَسَبَمَا كَانَ لَهُمْ تَخْصِيلُهُ  
مَا مَرَّ فِي الْأَوَّلِ مِنْ أَوْصَافِ  
يُذَكِّرُ مِنْهَا الْبَعْضُ لِلتَّنْبِيهِ  
أَوْ أَضْلُهُ مِمَّا بِهِ الْخُلْفُ انْجَلَا  
لِدَاخِلِ بِنِيَّةِ الْإِكْرَامِ  
وَيُقْتَفَى الْأَغْلَبُ وَالْأَعَمُّ  
مَا مَالِكٌ رَأَاهُ أَضْلًا مُعْمَلًا  
عَمَلِ أَهْلِ طَيْبَةِ إِذَا اسْتَمَرَ  
عَنْهُ تَجِدُهُ فَاصِلَ الْقَضِيَّةِ  
أَوْ فُلْتَةِ خَارِجَةٍ عَنِ السَّنَنِ  
عَنْهُ وَلَمْ يَثْلُهُ فِيهِ مَنْ غَبَرَ  
وَصَارَ مَا شَاعَ السَّبِيلَ الْمُتَّبَعُ  
بِحُكْمِ مَا قُرِّرَ مِنْهُ تُعْتَبَرُ  
بِوَفْقِ مَا اسْتَمَرَ عِنْدَ الْأَوَّلِ  
عَلَى ضَرُورَةٍ وَمَسَّ حَاجَةً  
وَكَانَ مَأْمُونًا بِهِ نَسَخُ الْعَمَلِ  
مِنْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً تُتَّبَعُ  
أَخَذُ بِهِ، وَلَا لَهُمْ بِهِ عَمَلُ  
وَالشَّرْعُ بِإِطْرَاحِهِ لَنَا قَضَى  
دَلِيلَ حُكْمٍ يَقْتَفِيهِ الْخُلْفُ



- 1658- لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَاكَ لَعُمِلَ  
1659- فَإِنَّهُمْ مَظَاهِرُ الْأَدْلَةِ  
بِهِ وَلَا اسْتَفَاضَ عَنْهُمْ وَنُقِلَ  
الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ الْمِلَّةِ

### «المسألة الثالثة عشرة»

- 1660- أَخَذَ الْأَدْلَةَ عَلَى الْحُكْمِ يَقَعُ  
1661- فَأَخَذَهُ مَا أَخَذَ الْإِفْتِقَارُ  
1662- تَحَرِيًّا مِنْهُمْ لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
1663- كَنِيَ مَا يُرَى مُوَافِقًا إِذَا وَقَعَ  
1664- أَوْ يَتَلَاوَى أَمْرُهُ إِذَا أَتَى  
1665- فَهُمْ مُحَكِّمُونَ لِلدَّلِيلِ  
1666- وَأَخَذَهُ مَا أَخَذَ الْأَسْتِظْهَارُ  
1667- دُونَ تَحَرُّرٍ عِنْدَهُ وَلَا نَظَرُ  
1668- كَمَا اسْتَدَلَّ أَهْلُ نَجْرَانَ عَلَا  
1669- فَحَكَّمُوا الْهَوَى عَلَى الْأَدْلَةِ  
بِمَلْحَظَيْنِ مُتَقَيٍّ وَمُتَّبِعٍ  
إِلَيْهِ شَأْنُ السَّلَفِ الْإِبْرَارِ  
فِي كُلِّ فِعْلٍ فِي الْوُجُودِ وَقَعَ  
فِي حُكْمِهِ حُكْمَ الدَّلِيلِ الْمُتَّبِعِ  
مُخَالِفًا حُكْمَ دَلِيلٍ ثَبَتَا  
عَلَى الْهَوَى هَادُونَ لِلْسَّبِيلِ  
عَلَى هَوَى النُّفُوسِ فِي الْأَنْظَارِ  
لِمَقْصِدِ الشَّارِعِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ  
تَثْلِيثُهُمْ بِمِثْلِ نَحْنُ مَثَلًا  
وَاتَّبَعُوا سَبِيلَهُ الْمُضِلَّةَ

### «المسألة الرابعة عشرة»

- 1670- ثُمَّ اقْتِضَا الدَّلِيلُ حُكْمًا قَصِداً  
1671- فَمِنْهُمَا الْأَضْلِيُّ وَهُوَ الْوَاقِعُ  
1672- وَذَاكَ مِثْلُ الْحُكْمِ بِالِإِبَاحَةِ  
1673- وَالتَّبَعِيِّ الْآتِي فِي الْمَوَاقِعِ  
1674- وَبِالِإِضَافَاتِ كَحُكْمِ الصَّيْدِ فِي  
1675- وَكُلُّ مَا الْأَضْلِيُّ حُكْمُهُ اخْتَلَفَ  
1676- فَهَلْ يَصِحُّ بَعْدَ أَنْ يُقْتَصَرَ  
بِحَسَبِ الْمَحَلِّ نَوْعَيْنِ بَدَا  
عَلَى الْمَحَلِّ قَبْلَ مَا يُتَابِعُ  
لِلصَّيْدِ وَالْبَيْعِ بِمَا أَبَاحَهُ  
مُعْتَبَرًا فِي الْحُكْمِ بِالتَّوَابِعِ  
كَرَاهَةٍ إِنْ كَانَ لِلَّهِ اضْطِغْفَى  
لِأَنِّ بِأَمْرِ خَارِجِيٍّ اتَّصَفَ  
عَلَى الدَّلِيلِ الْمُقْتَضِي حُكْمًا يُرَا

- 1677- مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْلِيِّ أَوْ لَا يُقْتَصَرُ  
 1678- وَأَخْذُهُ يَصِحُّ فِي حُكْمٍ بَدَأَ  
 1679- وَحَيْثُمَا الْوُقُوعُ قَيْدُ الْحُكْمِ لَا  
 1680- فَمُقْتَضَى قَيْدِ الْوُقُوعِ بَيْنَنَا  
 1681- وَلَا زِمُ الْمُعَيَّنِ الْمَوَاقِعِ  
 أَغْنِي فِي الْإِسْتِدْلَالِ فِي هَذَا نَظْرُ  
 عَنْ إِعْتِبَارِ وَاقِعٍ مُجَرَّدًا  
 يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِالَّذِي خَلَا  
 تَنْزِيلُهُ عَلَى مَنَاطٍ عُيِّنَا  
 أَخَذَ الدَّلِيلَ بِإِعْتِبَارِ الْوَاقِعِ

### «فصل»

- 1682- وَلِتَعَيَّنِ الْمَنَاطُ جُمْلَةً  
 1683- فَمِنْهَا الْأَسْبَابُ الَّتِي تَرْتَبَتْ  
 1684- وَحَيْثُمَا ظَنَّ مَنَاطٌ دَاخِلًا  
 1685- أَوْ خَارِجًا عَنْهُ وَلَيْسَ الْأَمْرُ  
 1686- كَذَا إِذَا الْخِطَابُ مُجْمَلًا يَرِدُ  
 1687- فِي الْإِبْتِدَاءِ فَيَرَى مَنْ كُتِلِفَا  
 1688- وَيَقَعُ الْإِجْمَالُ وَالْعُمُومُ  
 1689- وَتَارَةً عَلَى الْخُصُوصِ يَجْرِي  
 مَوَاضِعُ فِي الشَّانِ مُسْتَقِلَّةً  
 عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ بِحَيْثُ مَا أَتَتْ  
 فِي حُكْمٍ مَا عَمَّ وَجَاءَ شَامِلًا  
 كَذَاكَ فِي الْحَالَيْنِ يَسْتَقِرُّ  
 بِحَيْثُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَا قُصِدَ  
 مُفْتَقِرًا إِلَى بَيَانٍ يُقْتَفَا  
 سَبِيلُهُ كَأَنْفُقُوا أَقِيمُوا  
 كَقِصَّةِ ابْنِ حَاتِمٍ فِي الْفَجْرِ

### «النظر الثاني في عوارض الأدلة»

- 1690- عَوَارِضُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَهَا فُصُولٌ خَمْسَةٌ مَرَعِيَّةٌ

### «الفصل الأول»

### فِي الْإِحْكَامِ وَالتَّشَابُهِ وَفِيهِ مَسَائِلُ

### «المسألة الأولى»

- 1691- وَيُظَلَّقُ الْمُحْكَمُ تَارَةً عَلَا  
 1692- فَالْمُتَشَابَهُ الَّذِي قَدْ نُسِخَا  
 خِلَافِ مَا النِّسْخُ لَهُ قَدْ انْجَلَا  
 وَالْغَيْرُ مُحْكَمٌ سِوَاءَ نَسْخَا



- 1693- أَوْ كَانَ غَيْرَ نَاسِخٍ وَأُظْلِقَا  
 1694- فَالْمُتَشَابِهُ الَّذِي مَعْنَاهُ  
 1695- كَانَ مِنَ الْمُدْرِكِ مَعْنَى بِالنَّظَرِ  
 1696- وَذَا الَّذِي بِهِ الْمُفَسِّرُونَ  
 1697- وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ كُلَّ مَا افْتَقَرَ  
 1698- فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمُشْتَبِهِ  
 1699- ثُمَّ يَصِيرُ مِنْ قَبِيلِ الْمُحْكَمِ  
 1700- وَبَيِّنُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ  
 1701- وَمَا عَدَاهُ فَالْحَدِيثُ الْآتِي
- أَعَمَّ لِلْبَيِّنِ مَعْنَى مُظْلَقًا  
 لَمْ يَتَّضِحْ مِنْ لَفْظِهِ مَنْحَاهُ  
 وَالْبَحْثُ أَمْ لَيْسَ كَذَا لِمَنْ نَظَرَ  
 فِي مُقْتَضَى الْآيَةِ آخِذُونَ  
 مَعْنَاهُ لِلْبَيَانِ حَيْثُ مَا صَدَرَ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُدْرَى مُبَيِّنٌ بِهِ  
 بِالْعِلْمِ لِلْمُبَيِّنَاتِ فَاغْلَمِ  
 يَرْجِعُ فِي الْمَعْنَى إِلَى الْأَحْكَامِ  
 قَدْ عَدَّاهُ فِي الْمُتَشَابِهَاتِ

### «المسألة الثانية»

- 1702- كَوْنُ التَّشَابُهِ اسْتِفَاضَ وَاسْتَقَرَّ  
 1703- وَإِنَّمَا يُنْظَرُ فِي مِقْدَارِ  
 1704- وَهُوَ إِلَى الْقِلَّةِ ذُو انْتِمَاءِ  
 1705- وَمُوهِمُ الْكَثْرَةِ تَجَلُّوا مُجْمَلَهُ
- فِي الشَّرْعِ مَعْلُومٌ وَمَا فِيهِ نَظَرُ  
 مَا هُوَ مِنْهُ فِي الْوُقُوعِ جَارِ  
 بِالنَّصِّ وَالْبَحْثِ وَالِاسْتِقْرَاءِ  
 قَاعِدَةٌ نُورِدُهَا مُفَصَّلَهُ

### «المسألة الثالثة»

- 1706- وَلِلْإِضَافَةِ وَلِلْحَقِيقَةِ  
 1707- وَثَالِثٌ إِلَى الْمَنَاطِ مَرْجِعُهُ  
 1708- أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَإِنَّهُ الَّذِي  
 1709- لِأَنَّهُ الْمُرَادُ فِي مَعْنَاهَا  
 1710- وَهُوَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي فِي شَانِ  
 1711- مِنْ حَيْثُ لَمْ يُجْعَلْ لَنَا سَبِيلُ
- تَشَابُهٌ قَسِمٌ فِي التَّحْقِيقِ  
 لَا لِلدَّلِيلِ فَاسْتَبَانَ مَوْقِعُهُ  
 عَلَيْهِ لِأَيَّةِ أَوْلَى مَا أَخَذَ  
 وَالْمُقْتَضَى التَّعْيِينَ مِنْ مَنْحَاهَا  
 حُكْمًا سِوَى مُجَرَّدِ الْإِيمَانِ  
 لِفَهْمِهِ وَلَا لَهُ دَلِيلُ

- 1712- وَذَا بِلَا شَكٍّ مِنَ الْيَسِيرِ  
 1713- ثُمَّ الْإِضَافِيُّ وَمُقْتَضَاهُ  
 1714- مِنْ جِهَةِ الْمَدَارِكِ الْعَقْلِيَّةِ  
 1715- لِكَوْنِهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قَدْ حَصَلَ  
 1716- وَقَصَرَ النَّظَرُ فِي اجْتِهَادِ  
 1717- فَلَا شَتْبَاهُ رَاجِعٌ لِلنَّظَرِ  
 عِنْدَ اغْتِبَارِ الْغَالِبِ الْكَثِيرِ  
 مَا كَانَ مَعْنَاهُ لَهُ اشْتِبَاهُ  
 لَا الْوَضْعِ فِي الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ  
 بَيَانُهَا بِمَا اسْتَقَرَّ وَاسْتَقْلَ  
 أَوْ زَاغَ عَنْ نَهْجِ الْبَيَانِ الْهَادِي  
 لَا وَقَعَ عَلَى الدَّلِيلِ الصَّادِرِ

### «فصل»

- 1718- إِذَنْ فَلَا يُعْزَى لَهُ مُخْتَلَفٌ  
 1719- كَالِإِسْتِوَا وَهُوَ مِنَ الْقَلِيلِ  
 1720- وَدَلَّتِ الْآيَةُ فِي الْمَعْنَى عَلَى  
 فِيهِ سِوَى الْمُتَمَسِّكِ عَنْهُ السَّلَفُ  
 فَاتَّضَحَتْ قَاعِدَةُ التَّقْلِيلِ  
 قِسْمِ الْإِضَافِيِّ الَّذِي قَدْ انْجَلَا

### «المسألة الرابعة»

- 1721- وَلَيْسَ فِي الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ  
 1722- وَذَا بِإِلَاسْتِقْرَاءِ صَحِّ وَالنَّظَرِ  
 1723- وَإِنْ بَدَأَ تَشَابُهُ فِي أَضَلِ  
 تَشَابُهُ بَلْ ذَاكَ فِي الْجُزْئِيَّةِ  
 إِذَا الْأُصُولُ مَا اسْتَقْلَ وَاسْتَقَرَّ  
 فَإِنَّهُ فَرْعٌ لِأَضَلِّ كُلِّي

### «المسألة الخامسة»

- 1724- وَبَعْدُ هَلْ يُسَلِّطُ التَّأْوِيلُ  
 1725- فَبِالْإِضَافِيِّ الَّذِي قَبْلُ رُسِمَ  
 1726- وَفِي حَقِيقَتِي مَضَى تَمْثِيلُهُ  
 1727- لِكَوْنِهِ لَيْسَ بِهِ تَكْلِيفُ  
 1728- وَأَنَّ هَذَا كَانَ مِنْ شَأْنِ السَّلَفِ  
 1729- وَمَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ  
 عَلَى تَشَابُهُ لَهُ تَفْصِيلُ  
 كَمُطْلَقِ وَذِي عُمُومٍ مُنْحَتِمٍ  
 لَيْسَ بِإِلَازِمٍ لَنَا تَأْوِيلُهُ  
 وَلَا أَتَى فِي شَأْنِهِ تَعْرِيفُ  
 وَشَأْنِ مَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْخَلَفِ  
 لِعَكْسِهِ فَنَاطَرَ التَّبْيِينَا



- 1730- مُسْتَنِدًا لِمُقْتَضَى الْوَقْفِ عَلَا فِي الْعِلْمِ عَظْفًا وَهُوَ وَجْهٌ نُقِلَا  
1731- وَالْبَاعِثُ اسْتِبْعَاذُهُ أَنْ صَدَرَا تَخَاطَبٌ يَعْزُبُ عَنْ فَهْمِ الْوَرَا

### «المسألة السادسة»

- 1732- إِنْ أُعْمِلَ التَّأْوِيلُ فِي الْمُشْتَبِهِ رُوِيَ حَثْمًا فِي مُؤَوَّلٍ بِهِ  
1733- رُجُوعُهُ بَعْدَ لِمَعْنَى جَارٍ وَمُقْتَضَى صَحِيحِ الْإِغْتِبَارِ  
1734- مَعَ كَوْنِهِ مُتَّفَقًا فِي الْجُمْلَةِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُقْتَفِينَ سُبُلَهُ  
1735- وَأَنْ يُرَى يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ الَّذِي أَوَّلَ لَا يَأْبَاهُ عِنْدَ الْمَأْخُذِ

### «الفصل الثاني»

### فِي الْإِحْكَامِ وَالنَّسْخِ وَفِيهِ مَسَائِلُ

### «المسألة الأولى»

- 1736- وَغَالِبٌ فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ تَقْرِيرُهَا الْقَوَاعِدَ الْكُلِّيَّةِ  
1737- كَالْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَالْإِنْفَاقِ وَالنَّهْيِ عَنْ مُذَمَّمِ الْأَخْلَاقِ  
1738- ثُمَّ أَتَتْ لِذَاكَ بِالْمَدِينَةِ مُكَمَّلَاتٌ تَقْتَضِي تَبْيِينَهُ  
1739- عِنْدَ اتِّسَاعِ خُطَّةِ الْإِسْلَامِ وَأُنْسٍ مَنْ كُلفَ بِالْأَحْكَامِ  
1740- كَالصَّوْمِ وَالتَّحْدِيدِ لِلْحُدُودِ وَالْحَجِّ وَالْوَفَاءِ بِالْعُقُودِ  
1741- لِأَجْلِ ذَا مَا حُكِمَ قَدْ ارْتَفَعَ مُعْظَمُهُ فِي الْمَدَنِيِّ قَدْ وَقَعَ

### «المسألة الثانية»

- 1742- قَدْ مَرَّ فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ كَثَرَتُهَا فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ  
1743- وَتِلْكَ فِيهَا النَّسْخُ لَمْ يَكُنْ يَقَعُ وَإِنْ يَكُنْ يُمَكِّنُ عَقْلًا وَيَسَعُ  
1744- دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَالنَّظَرُ الَّذِي لَهُ اسْتِجْلَاءُ  
1745- بَلْ كُلُّ مَا بِطَيْبَةٍ بَعْدُ أَتَى كَانَ لَهَا مُقَوِّيًا مُثَبَّتًا

1746- وَذَاكَ مُقْتَضٍ لِأَنَّ النَّسْخَ فِي مَا كَانَ مَكِّيًّا قَلِيلٌ فَاغْرِفِ

### «فصل»

1747- وَحَيْثُمَا النَّسْخُ أَتَى فَيَنْتَمِي إِلَى الْقَلِيلِ بِاِغْتِبَارِ الْمُحْكَمِ

1748- هَذَا وَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى اضْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ

### «المسألة الثالثة»

1749- النَّسْخُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَعُمُّ كُلَّ مَا اقْتَضَى تَبْيِينًا

1750- مِنَ الْعُمُومَاتِ وَالْإِطْلَاقَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُبَيِّنَاتِ

1751- لِلاشْتِرَاكِ أَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ مَعَ مَا اقْتَضَاهُ الثَّانِي غَيْرُ مُعْمَلٍ

1752- لَيْسَتْ عَلَى اضْطِلَاحِهِمْ بِمُشْكِلَةٍ لَيْسَتْ عَلَى اضْطِلَاحِهِمْ بِمُشْكِلَةٍ

1753- وَالنَّسْخُ فِيهَا وَهُوَ غَيْرُ جَارٍ وَالنَّسْخُ فِيهَا وَهُوَ غَيْرُ جَارٍ

1754- فَرَاعِهِ حَيْثُ وَجَدَتْ ذَلِكَ تَصِلُ لِمَا تَطْلُبُهُ هُنَا لِكَا

### «المسألة الرابعة»

1755- وَجُمْلَةُ الْمَقَاصِدِ الْكُلِّيَّةِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْحَاجِيَّةِ

1756- لَمْ يَرِدِ النَّسْخُ بِهَا وَلَا وَقَعَ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لِلتَّحْسِينِ يَقَعُ

1757- وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي فُرُوعِ جُزْئِيَّةِ الْأَحْكَامِ فِي الْمَشْرُوعِ

1758- وَالرَّفْعُ لِلْجُزْئِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُهُ إِزَالَةُ الْجِنْسِ الَّذِي يَنْتَظِمُهُ

1759- وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلُ فِي الْخَمْسِ الْأَوَّلِ شُمُولُهَا بِالْحِفْظِ فِي كُلِّ الْمِلَلِ

1760- وَهَكَذَا الْأَمْرُ لَدَى التَّبْيِينِ فِي أَصْلِي الْحَاجِي وَالتَّحْسِينِ

1761- وَكَمْ يُرَى لِذَاكَ مِنْ دَلِيلٍ مُسْتَوْضِحٍ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ

1762- كَقَوْلِهِ فِيهِدَاهُمْ اقْتَدِهِ إِلَى نُصُوصٍ غَيْرِهِ لَا تَشْتَبِهُ

1763- فَإِذَا وَكَانَتْ الْأُصُولُ الْأَوَّلُ ثَابِتَةً لَمْ تَنْتَسِخْهَا الْمِلَلُ



1764- مَعَ وُقُوعِ النَّسْخِ ذَاكَ أَوَّلَى فِي مِلَّةٍ تَأْصِيلُهَا اسْتَقْلَالًا

### «الفصل الثالث»

### فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَفِيهِ مَسَائِلُ

### «المسألة الأولى»

- 1765- الْأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ وَالنَّهْيُ مَعَا  
 1766- وَذَاكَ فِي الْأَمْرِ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ مَعَ  
 1767- وَالنَّهْيِ لِاقْتِضَاءِ تَرْكِ دَاعٍ  
 1768- وَمَعَ ذَا فَفِعْلُ مَأْمُورٍ بِهِ  
 1769- إِرَادَةُ بِهَا وُقُوعُ مَا ذَكَرُ  
 1770- وَمِنْ بَيَانِ مُقْتَضَى الْإِرَادَةِ  
 1771- فَهِيَ بِمَعْنَيْنِ شَرْعًا تَثْبُتُ  
 1772- إِرَادَةُ التَّكْوِينِ مَعْنَاهُ يُفِيدُ  
 1773- وَهِيَ الَّتِي الْمَعْنَى بِهَا تَعَلَّقَا  
 1774- فَمَا أَرَادَ اللَّهُ كَوْنَهُ بَدَا  
 1775- وَهَذِهِ النَّهْيُ كَالْأَمْرِ لَا يُرَى  
 1776- فَنَهْيُهُ عَمَّا يُرِيدُ قَدْ يَقَعُ  
 1777- ثَانِيهِمَا إِرَادَةُ الْأَمْرِ  
 1778- وَحَيْثُمَا جَرَى بِذَا الْكِتَابِ  
 1779- فَإِنَّهُ لِمُقْتَضَاهَا يُطْلَقُ  
 1780- بِطَلَبِ الْإِيقَاعِ لِلْمَأْمُورِ  
 1781- وَهِيَ بِمَعْنَى الْحُبِّ أَوْ مَعْنَى الرِّضَا  
 1782- وَمَا يُرَادُ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ  
 إِرَادَةُ وَطَلَبًا مُتَّبَعًا  
 إِرَادَةُ الْإِيقَاعِ حَيْثُمَا وَقَعَ  
 مَعَ إِرَادَةِ انْتِفَا الْإِيقَاعِ  
 مُسْتَلْزِمٌ كَتَرَكَ مَا عَنْهُ نُهْيُ  
 أَوْ عَدَمُ الْوُقُوعِ عَنْهَا يَسْتَقِرُّ  
 تَكْمُلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْإِفَادَةُ  
 الْأَوَّلُ الْإِرَادَةُ الْخَلْقِيَّةُ  
 فِي مِثْلِ مَا كَقَوْلِهِ فَمَنْ يُرَدُّ  
 بِكُلِّ مَا هُوَ مُرَادٌ مُطْلَقًا  
 وَلَا يُرَى مَا لَمْ يُرَدَّهُ أَبَدًا  
 مُسْتَلْزِمًا لَهَا بِحَيْثُ مَا جَرَى  
 وَأَمْرُهُ فِي الْعَكْسِ مِنْهُ مَا امْتَنَعَ  
 إِرَادَةُ التَّكْلِيفِ وَالشَّرْعِيَّةِ  
 ذَكَرُ لِقَصْدِ الشَّرْعِ فِي الْأَبْوَابِ  
 وَهِيَ الْإِرَادَةُ الَّتِي تُعَلَّقُ  
 وَعَدَمُ الْإِيقَاعِ لِلْمَحْظُورِ  
 وَالْإِقْتِضَا اسْتَلْزَمَهَا كَمَا مَضَى  
 وَغَيْرُ مَا يُرَادُ عَنْهُ قَدْ نُهِيَ

- 1783- فَاَللهُ إِذْ أَمَرَ بِالْعِبَادَةِ  
 1784- إِرَادَةُ التَّكْلِيفِ حَيْثُ الْاِقْتِضَا  
 1785- فَهُوَ لَهَا مُسْتَلْزِمٌ وَإِلَّا  
 1786- لَكِنْ أَعَانَ اللهُ أَهْلَ الطَّاعَةِ  
 1787- وَلَمْ يُعِنْ مُرْتَكِبِي الْعِصْيَانِ  
 1788- وَفَعَلَ هَؤُلَاءِ وَتَرَكَ هَؤُلَاءِ  
 1789- بِمُقْتَضَى إِرَادَةِ التَّكْوِينِ  
 1790- وَالتَّرْكَ لَا غَتَبَارِ شَأْنِهِ اقْتَضَى  
 تَعَلَّقَتْ بِأَمْرِهِ الْإِرَادَةُ  
 إِلْزَامٌ مَنْ كُتِّفَ حُكْمٌ مَا اقْتَضَا  
 لَمْ يَكُ إِلْزَامًا لِذَاكَ أَضْلًا  
 فَفَعَلُوا بِجَعْلِ الْاِسْتِطَاعَةِ  
 فَتَرَكُوا الطَّاعَةَ بِالْخِذْلَانِ  
 مَعَا مُرَادُ اللهِ جَلَّ وَعَلَا  
 وَكَمْ لِرَعْيِ الْفَرْقِ مِنْ تَبْيِينِ  
 أَنْ أَوْقَعَ اللَّبْسَ لِبَعْضٍ مِنْ مَضَى

### «المسألة الثانية»

- 1791- الْأَمْرُ بِالْمُطْلَقِ فِي الْمَوَاقِعِ  
 1792- فِيهِ إِلَى إِيْقَاعِهِ وَالنَّهْيُ فِي  
 1793- أَوْ لَا زِمٌ أَنْ لَا يَكُونِ الْأَمْرُ  
 1794- وَطَلَبُ الْحُصُولِ وَالتَّحْصِيلِ  
 مُسْتَلْزِمٌ حَتْمًا لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
 قَصْدِ انْتِفَا الْإِيْقَاعِ الْأَمْرُ يَقْتَضِي  
 أَمْرًا وَذَا فِي النَّهْيِ يَسْتَمِرُّ  
 بَيْنَهُمَا فَرْقٌ لَدَى التَّفْصِيلِ

### «المسألة الثالثة»

- 1795- الْأَمْرُ بِالْمُطْلَقِ لَنْ يَسْتَلْزِمَا  
 1796- إِذْ ذَاكَ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ أَمْرًا  
 1797- وَلَا زِمٌ عَلَيْهِ أَنْ يُكَلَّفَا  
 1798- وَالْأَمْرُ مِنْ بَابِ الثُّبُوتِ وَهُوَ لَا  
 1799- وَلَيْسَ مَقْصُودًا بِهِ الْكُلِّيُّ  
 1800- وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ بِالْمَوْجُودِ  
 1801- وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ مَا قَدْ يُطْلَقُ  
 الْأَمْرُ بِالْمُقَيَّدَاتِ فَاَعْلَمَا  
 بِمُطْلَقِ لَكِنَّهُ اسْتَقْرًا  
 بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ وَالْمَنْعُ اكْتِفَا  
 يَسْتَلْزِمُ الْأَخْصَّ فِي مَا نُقِلَا  
 مُعْتَرِضًا بِأَنَّهُ ذَهْنِيٌّ  
 فَلَا حُصُولَ بَعْدُ لِلْمَقْصُودِ  
 لِأَيِّ فَرْدٍ كَانَ ثُمَّ يَصْدُقُ



## «المسألة الرابعة»

- 1802- وَمَا كَذَاكَ الْأَمْرُ بِالْمُخَيَّرِ  
لَكِنَّهُ بِالْعَكْسِ مِنْ هَذَا حَرِي  
1803- إِذْ هُوَ يَسْتَلْزِمُ قَصْدَ الشَّارِعِ  
أَفْرَادُهُ أَوْ ضِدَّ مَا فِي الْوَاقِعِ

## «المسألة الخامسة»

- 1804- مَا الشَّرْعُ طَالِبٌ لَهُ ضَرْبَانِ  
1805- خَادِمَةٌ لَهُ مِنَ الدَّوَاعِي  
1806- وَكَاجِتِنَابٍ كُلُّ مَا يُسْتَقْدَرُ  
1807- أَوْ مُقْتَضَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ  
1808- كَالسَّيْرِ لِلْعَوْرَةِ أَوْ حِفْظِ الْحَرَمِ  
1809- فَبَابُهُ الشَّرْعُ بِهِ قَدْ يَكْتَفِي  
1810- لِذَاكَ لَمْ يَضَعْ عَلَى الْمُخَالَفَةِ  
1811- ثَانِيهِمَا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَالِكَ  
1812- مِثْلُ الْعِبَادَاتِ مِنَ الصِّيَامِ  
1813- فَذَا الَّذِي الشَّارِعُ مُقْتَضَاهُ  
1814- مُؤَكَّدًا حُكْمَ الْمُؤَكَّدَاتِ  
1815- وَالطَّلَبُ النَّهْيِيُّ مِثْلُ الْأَمْرِ  
ضَرْبٌ تُرَى جِبِلَّةُ الْإِنْسَانِ  
لِشَأْنِهِ كَالْأَكْلِ وَالْوَقَاعِ  
وَكُلُّ مَا يُلْحَقُ مِنْهُ ضَرَرٌ  
لَهُ وَحُكْمُ الْعَقْلِ ذُو وَفَاقٍ  
لَا مَعَ مُنَازَعٍ مِنَ الطَّبْعِ حَكْمٌ  
فِي طَلَبٍ بِمَا بِهِ الطَّبْعُ يَفِي  
حَدًّا بِهِ يَرْدَعُ مَنْ قَدْ خَالَفَهُ  
بَلْ قَدْ يُعِينُ الطَّبْعُ فِيهِ التَّارِكَا  
وْغَيْرِهِ وَأَكْثَرُ الْأَحْكَامِ  
قَرَرُهُ عَلَى الَّذِي اقْتَضَاهُ  
مُخَفَّفًا حُكْمَ الْمُخَفَّفَاتِ  
فَمُقْتَضَى الضَّرْبَيْنِ فِيهِ يَجْرِي

## «تنبيه»

- 1816- ذَا الْأَضْلُ مَوْجُودٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ  
1817- فَوْقَ التَّنْبِيهِ كَيْ يَلْتَفِتَا  
1818- لَا أَنَّهُ قَاعِدَةٌ لَا تَنْخَرِمُ  
مِنْهُ كَثِيرٌ عِنْدَ الْإِسْتِجْلَاءِ  
مُجْتَهِدٌ إِلَيْهِ حَيْثُ مَا أَتَى  
وَأَنَّ مُقْتَضَاهُ حُكْمٌ مُنْحَتِمٌ

## «المسألة السادسة»

- 1819- وَكُلَّ خَضَلَةٍ بِهَا الشَّرْعُ أَمْرٌ  
 1820- فَالْأَمْرُ فِي أَفْرَادِهَا لَيْسَ عَلَى  
 1821- كَالصَّبْرِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْوَفَاءِ  
 1822- وَمَعَ ذَا فَإِنَّهُ ضَرْبَانِ  
 1823- آتٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْعُمُومِ  
 1824- لَكِنْ بِمَا كُلُّ مَقَامٍ يَفْتَضِي  
 1825- وَذَاكَ مَوْكُؤٌ إِلَى الْمُكَلَّفِ  
 1826- بِأَبْيَنِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ  
 1827- مِثْلُ اغْتِبَارِ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ  
 1828- وَضَرْبُهُ الْآخِرُ ذُو وَجُودٍ  
 1829- مُنَبِّهٌ عَلَى مَجَالٍ لِلنَّظَرِ  
 1830- لِلْغَايَتَيْنِ كَيْ يُرَى مَنْ نَظَرَا  
 1831- يَسْتَحْضِرُ الْخَوْفَ مِنَ الْمَعْبُودِ  
 1832- وَيُعْظِمُ الرَّجَاءَ فِي الْكَرِيمِ  
 1833- لِذَا يُرَى حَيْثُ لَهُ تَعْيُّنٌ  
 1834- وَأَنَّهُ مِمَّا لَهُ تَعْيِينٌ  
 1835- وَأَنَّ مَعْنَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 1836- قَدْ وَكِلَ الْأَمْرُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ  
 1837- وَحُكْمُهُ كَمَا يُرَى جُمْلِيًّا
- مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَلَا حَدٍّ ظَهَرَ  
 حَدٌّ سِوَاءٍ وَكَذَا النَّهْيُ أَنْجَلًا  
 وَالظُّلْمُ وَالْإِسْرَافُ وَالرِّيَاءُ  
 بِنِسْبَةِ الْوُرُودِ فِي الْقُرْآنِ  
 قَاضٍ عَلَى الْحَالَاتِ بِالتَّعْمِيمِ  
 بِشَاهِدِ الْحَالِ الَّذِي فِيهَا رُضِيَ  
 كَيْ يَتَوَحَّى أَلْيَقَ التَّصَرُّفِ  
 وَأَكْمَلَ الْمَحَاسِنِ الْعَادِيَّةِ  
 فِي كُلِّ صَادِرٍ عَنِ الْإِنْسَانِ  
 فِي غَايَتَيْ مَذْمُومٍ أَوْ مَحْمُودٍ  
 فِي رُتَبٍ قُرْبًا وَبُعْدًا تُغْتَبَرُ  
 مُوَازِنًا أَوْصَافَهُ مُسْتَبْصِرًا  
 بِحَسَبِ الْبُعْدِ مِنَ الْمَحْمُودِ  
 بِحَسَبِ الْبُعْدِ مِنَ الْمَذْمُومِ  
 بِهِ الْوَعِيدُ غَالِبًا يَفْتَرِنُ  
 مِنْ سَبَبِ التَّنْزِيلِ يَسْتَبِينُ  
 وَإِنْ أَتَى فِي ذَلِكَ الْمَسَاقِ  
 نَظَرَ مُكَلَّفٍ بِهِ كَيْ يَجْتَهِدَ  
 فَإِنَّهُ يَكُونُ تَفْصِيلِيًّا



## «المسألة السابعة»

- 1838- الأمر والنهي معاً ضربان  
 1839- أمّا الصريح فله اغتبار  
 1840- والاول الأخذ له مجرداً  
 1841- ومقتضاه الميل مع مجرد  
 1842- وفي الحديث بعض شاهد له  
 1843- ومَرَّ قَبْلُ أَنْ كُلَّ مَقْصِدٍ  
 1844- وَذَا وَإِنْ كَانَ صَحِيحٌ مُعْتَبَرٌ  
 1845- مَعَ أَنَّهُ إِنْ قِيلَ بِالْمَصَالِحِ  
 1846- وَعِنْدَ ذَا تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ  
 1847- مَعَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ فِيهِ أَنَّهُ  
 1848- وَالزَّمُوهُ أَنْ يَكُونَ فِي النَّظَرِ  
 1849- إِلَى أُمُورٍ غَيْرِ هَذَا تَلَزَمُ  
 1850- ثَانِيهِمَا الْأَخْذُ لَهُ مِنْ حَيْثُ مَا  
 1851- مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ  
 1852- وَذَاكَ فِي الْمَأْمُورِ مَعْنَى الْمَصْلَحَةِ  
 1853- وَذَا هُوَ التَّرَاجُحُ وَالْمُعْتَبَرُ
- ضَرْبٌ صَرِيحٌ وَسِوَاهُ الثَّانِي  
 بِمَلْحَظَيْنِ لَهُمَا اسْتِقْرَارُ  
 مِنْ مُقْتَضَى التَّغْلِيلِ حَيْثُ وَرَدَا  
 صِيغَ الْأَلْفَاظِ إِلَى التَّعَبُّدِ  
 يَعْضُدُ فِي ظَاهِرِهِ مُجْمَلُهُ  
 لَا بُدَّ مِنْ مَعْنَى بِهِ تَعَبُّدِي  
 فَهُوَ مِنَ الْمَرْجُوحِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ  
 فَذَاكَ فِي التَّفْصِيلِ غَيْرُ لَائِحِ  
 لِمَا لَهُ التَّرْجِيحُ وَالظُّهُورُ  
 أُحْدِثَ بَعْدَ مُدَّةٍ فِي السُّنَّةِ  
 جُلُّ الْبُيُوعِ بَاطِلًا مِنَ الْغَرَرِ  
 فِي جَنْبٍ مَا يَحِلُّ أَوْ يُحَرِّمُ  
 يُفْهَمُ قَضْدٌ فِيهِ لِلشَّرْعِ انْتِمَا  
 وَمُقْتَضَى الْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ  
 وَعَكْسُهَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ أَوْضَحُهُ  
 يَعْضُدُ الْإِسْتِقْرَاءَ فِيهِ النَّظَرُ

## «فصل»

- 1854- إِذَا بَدَأَ الْمَعْنَى بِأَنَّ الْأَمْرَ  
 1855- فَعَامِلٌ بِذَلِكَ الْمَفْهُومِ  
 1856- مُوَافِقٌ لِمَقْصِدِ الشَّارِعِ فِي
- كَالْنَهْيِ فِيهِ عِلَّةٌ تُسْتَقْرَأُ  
 مُتَّبِعٌ لِلْسَّنَنِ الْقَوِيمِ  
 ذَاكَ وَمُقْتَفٍ سَبِيلَ السَّلَفِ

«فصل»

- 1857- ثُمَّ سَوَى الصَّرِيحِ مِنْهُ مَا أَتَى  
1858- كَقَوْلِهِ وَالْوَالِدَاتُ وَكُتِبَ  
1859- لِجَرِيهِ مَجْرَى الصَّرِيحِ الصَّادِرِ  
1860- أَوْ جَاءَ بِالتَّرْتِيبِ لِلثَّوَابِ  
1861- أَوْ مُبْدِئاً مَدْحاً وَحُبَّ اللَّهِ  
1862- وَكُلُّهُ مُغْتَبَرٌ وَمُتَّضِعٌ  
1863- وَمِنْهُ ضَمْنِي كَنْهِي لِأَمْرِ  
1864- لَا كُنْ عَلَى اعْتِبَارِهِ الْأَمْرُ جَلِي  
1865- وَأَنَّهُ فِي الْإِعْتِبَارِ أَوْضَعُ
- إِتْيَانِ الْأَخْبَارِ بِحُكْمِ ثَبَتَا  
وَهُوَ كَثِيرٌ وَاتِّبَاعُهُ يَجِبُ  
مِنَ النَّوَاهِي وَمِنَ الْأَوَامِرِ  
عَلَيْهِ وَالتَّرْتِيبُ لِلْعِقَابِ  
فِي الْأَمْرِ أَوْ لِلْعَكْسِ فِي النَّوَاهِي  
فِي تَرْكِ مَا دُمَّ وَفِعْلِ مَا مُدِخٌ  
عَنْ ضِدِّهِ وَالْخُلْفُ فِيهِ يَجْرِي  
فِي كَوْنِ ذَلِكَ لَا بِقَصْدِ أَوَّلٍ  
مِنْ تَبَعِيٍّ فِي الصَّرِيحِ يُعْرِفُ

«فصل»

- 1866- وَمِنْ هُنَا فُرَّقَ بَيْنَ الْغَاصِبِ  
1867- مَنْ قَدْ رَأَى التَّفْرِيقَ مِثْلَ مَالِكٍ  
1868- مِنْهَا الدَّوَامُ مَعَ الْإِبْتِدَاءِ  
1869- كَذَاكَ مِنْ قَاعِدَةِ الْأَعْيَانِ  
1870- وَثَالِثٌ هَلْ شُبْهَةُ الْمَلِكِ تُرَا  
1871- أَوْ الَّذِي يَرُدُّ مَا يَغْتَصِبُ  
1872- فَهَذِهِ الْخُلْفُ عَلَيْهَا يُجْرَا
- وَالْمُتَعَدِّي فِي الضَّمَانِ الْوَاجِبِ  
وَمَنْ يُسَوِّي فَعَلَى مَسَالِكِ  
هَلْ يُحْمَلَانِ مَحْمَلِ السَّوَاءِ  
مَا هُوَ مِنْهَا الْمَلِكُ لِلْإِنْسَانِ  
فِي الْغَضَبِ أَمْ لَيْسَ كَذَاكَ نَظَرًا  
بِحَالِهِ كَالْمُتَعَدِّي يُحْسَبُ  
إِذَا فَالْأَصْلُ صَحَّ وَاسْتَقَرَّ

«المسألة الثامنة»

- 1873- تَوَارَدُ الْأَمْرُ مَعَ النَّهْيِ عَلَا  
1874- بِحَيْثُ يَأْتِي وَاحِدٌ لَوْ يَنْفَرِدُ
- شَيْئَيْنِ مَعَ تَلَازُمٍ قَدْ حَصَلَا  
فِي الْأَمْرِ وَالْآخِرُ فِي النَّهْيِ يَرُدُّ



وَجُوداً أَوْ فِي الْعُرْفِ غَيْرُ مُتَّبِعٍ  
لِجَهَةِ الْمَتَّبُوعِ قَصْداً مَنْ سَلَفَ  
لِلْحُكْمِ فِي التَّابِعِ وَالْمَتَّبُوعِ  
يَرَى أَنَّ النَّهْيَ مِمَّا قَصِداً  
بَادٍ مِنَ الْأُصُولِ وَالْمَنَافِعِ  
وَيُتَّبَعُ الْآخِرُ فِيهِ بَعْدُ  
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ مَحْصُورَةٌ  
لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْدُ فِي الْوُجُودِ  
مُتَّبِعٌ لِكَوْنِهِ اسْتِثْنَاءً  
فِي الْحُكْمِ وَالْوُجُودِ لَا الْمَثَالِ  
عَنْ أَضْلِهِ وَالتَّارِكِ لِاتِّبَاعِهِ  
لَا كِنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلٍ  
وَالْحُكْمُ شَامِلٌ لِضَرْبَيْ قِسْمِهِ  
بِمَا مِنْ أَمْرِ الطَّرَفَيْنِ يُعْتَبَرُ  
لَيْسَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ يَجْرِي  
عَمِيمَةِ النَّفْعِ لَدَى مَوَارِدِ  
لِمَا لَهُ الْكَثْرَةُ فِي الْأَنْحَاءِ  
وَكُلُّ مَا قَلَّتْهُ مُقْتَفَرَةٌ  
فِيمَا يَكُونُ تَابِعَ الْمَتَاعِ  
مِنْهَا كَذَا الْمَزِيدُ فِي الْأَثْمَانِ  
عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ فِي الْعُقُودِ  
أَحَدُهَا الْخَالِصُ لِلْحَرَامِ

1875- يُنْظَرُ فِيهِ فَالْمُؤَافِي بِالتَّبَعِ  
1876- وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ مِنْهُ مَا انْصَرَفَ  
1877- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ فِي الْمَشْرُوعِ  
1878- وَمُبْطِلٌ لِلْبَيْعِ فِي وَقْتِ النَّدَا  
1879- وَحَالُ مَتَّبُوعٍ وَحَالُ تَابِعٍ  
1880- كِلَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَقْدُ  
1881- لَا كِنَّمَا الْمَنَافِعُ الْمَذْكُورَةُ  
1882- أَحَدُهَا مَا لَيْسَ بِالْمَقْصُودِ  
1883- فَلَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّ الْأَضْلَا  
1884- وَعَكْسُهُ مَا كَانَ ذَا اسْتِثْنَاءٍ  
1885- فَذَاكَ لَا خِلَافَ فِي انْقِطَاعِهِ  
1886- وَثَالِثٌ مُبَايِنٌ لِلْأَضْلِ  
1887- وَمِنْهُ مَحْسُوسٌ وَمَا فِي حُكْمِهِ  
1888- فَهُوَ مَجَالٌ لِاجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ  
1889- إِذْ لَهُمَا تَجَاذُبٌ فِي الْأَمْرِ  
1890- وَكَمْ لِهَذَا الْأَضْلِ مِنْ فَوَائِدَ  
1891- مِنْهَا اتِّبَاعُ تَافِهِ لِأَشْيَاءِ  
1892- مِثْلُ اكْتِرَاءِ الدَّارِ فِيهَا شَجَرَةٌ  
1893- كَذَاكَ فِي التَّضْمِينِ لِلصَّنَاعِ  
1894- وَمُقْتَضَى الْخَرَاجِ بِالضَّمَانِ  
1895- وَكُلُّ مَا لَا نَفْعَ فِي الْمَعْقُودِ  
1896- وَمَا بِهِ النَّفْعُ عَلَى أَقْسَامِ

- 1897- وَمَا يُرَى فِي خَارِجِ بِحَالٍ  
 1898- فَيَرْجِعَانِ عِنْدَ ذَا لِلثَّالِثِ  
 1899- وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مِنْهُ مَا يَقَعُ  
 1900- بِحُكْمِ أَصْلِ الْعُرْفِ فِي الْمَوَاقِعِ  
 1901- إِلَّا إِذَا مَا خُصَّ بِالْقَصْدِ عَلَى  
 1902- وَلَا نَصَرَافِ الْقَصْدِ لِلْأَضْلِيِّ  
 1903- يُحَذَفُ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ مَا  
 1904- وَمِنْهُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ إِنْ صَدَرَ
- كَعَكْسِهِ الْخَالِصُ لِلْحَلَالِ  
 الْمُقْتَضَى لِلْحُكْمِ وَالْمَبَاحِثِ  
 ذَا جَانِبَيْنِ تَابِعٌ وَمُتَّبِعٌ  
 فَالْحُكْمُ لِلْمَتَّبِعِ لَا لِلتَّابِعِ  
 خِلَافِ مَا الْعُرْفُ بِهِ قَدْ حَصَلَ  
 بِمُقْتَضَى التَّخَاطُبِ الْعُرْفِيِّ  
 تَعَلَّقًا بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَا  
 فَهُوَ مَحَلٌّ لِاجْتِهَادِ مَنْ نَظَرَ

### «المسألة التاسعة»

- 1905- وَلِنُطْلِقَ الْأَمْرَ اضْطِلَاحًا هَا هُنَا  
 1906- فَفِي وَرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى  
 1907- وَلَيْسَ فِيهِمَا مِنَ الْمَوْجُودِ  
 1908- بَلْ ذَاكَ نَاشِئٌ مِنَ الْمُكَلَّفِ  
 1909- كَصَفْقَةٍ بِجَائِزٍ مَعَ مَا حُظِرَ  
 1910- فَإِنَّ لِلْجَمْعِ مِنَ التَّأْثِيرِ  
 1911- وَمَنْعِ الشَّرْعِ مِنَ الْمَجْمُوعِ  
 1912- فَصَارَ كَالْتَّلَازِمِ الْوُجُودِ  
 1913- مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَعْنَى الْإِنْفِرَادَ  
 1914- إِذْ لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ بِأَوَّلَى
- عَلَى الَّذِي الشَّارِعُ فِيهِ أَذْنَا  
 شَيْئَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا تَأْصَلَا  
 تَلَازِمٌ عُرْفِيٌّ أَوْ وَجُودِي  
 بِقَصْدِهِ لِلْجَمْعِ فِي التَّصَرُّفِ  
 الْإِجْتِمَاعُ فِيهِ لَا الْعَكْسُ اعْتُبِرَ  
 مَا لَيْسَ لِلتَّفْرِيقِ فِي كَثِيرٍ  
 مَا لَيْسَ فِي الْإِفْرَادِ بِالْمَمْنُوعِ  
 بِالْقَصْدِ وَالْخُلْفِ مِنَ الْمَعْهُودِ  
 بَاقٍ فَصَارَ مَوْضِعَ اجْتِهَادِ  
 مِنْ غَيْرِهِ فِي أَنْ يَكُونَ أَضَلَا

### «المسألة العاشرة»

- 1915- وَرُودُ أَمْرَيْنِ لِأَضْلِيَيْنِ فِي  
 فَعَلٍ يُرَى بِالْقَصْدِ لِلْمُكَلَّفِ



- 1916- كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الْإِثْتِلَافِ  
1917- وَالنَّهْيِ عَنْ جَمْعِ لِبَيْعٍ وَسَلَفٍ  
1918- وَغَيْرُ مَا فِيهِ التَّنَافِي قَدْ ظَهَرَ  
1919- فَإِنْ يَكُنْ يُحْدِثُ حُكْمًا يَقْتَضِي  
1920- كَمِثْلِ مَا الْأَخْتَيْنِ حُكْمًا أَشْبَهَا

حَيْثُ يُرَى بَيْنَهُمَا تَنَافِي  
أَصْلٌ لِمَنْعٍ مَا بِعَكْسِهِ اتَّصَفَ  
فَقَصْدُ الْاجْتِمَاعِ فِيهِ مُعْتَبَرُ  
نَهْيًا فَإِنَّ النَّهْيَ فِيهِ الْمُقْتَضَى  
وَحَيْثُ لَا فَالْأَمْرُ قَدْ تَوَجَّهَا

### «المسألة الحادية عشرة»

- 1921- تَوَارَدُ الْأَمْرَيْنِ فِيمَا اتَّحَدَا  
1922- مَعَ رُجُوعٍ وَاحِدٍ لِلْجُمْلَةِ  
1923- وَمَرْجِعُ الثَّانِي لِحُزْنِيَّاتٍ  
1924- حَسَبَ مَا ثَبَتَ فِي الْأُصُولِ  
1925- لِذَاكَ كَانَ تَابِعًا لِلأَوَّلِ  
1926- وَذَاكَ كَالصَّلَاةِ فِي التَّمْثِيلِ  
1927- وَالْحُكْمُ جَارٍ فِي الضَّرُورِيَّاتِ مَعَ

بِمَلْحَظَتَيْنِ جَائِزُ أَنْ يَرِدَا  
لِكُونِهَا فِي الشَّأْنِ مُسْتَقِيلَةً  
مِنَ التَّفَاصِيلِ أَوْ الصِّفَاتِ  
إِذَا فَثَانَ جَاءَ لِلتَّكْمِيلِ  
شَأْنٌ مُكَمَّلٌ مَعَ الْمُكَمَّلِ  
مَعَ كُلِّ مَطْلُوبٍ لَهَا تَكْمِيلِي  
حَاجِيٍّ أَوْ مُحَسِّنٍ حَيْثُ يَقَعُ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 1928- تَوَارَدُ النَّهْيُ مَعَ الْأَمْرِ عَالَا  
1929- لَا يَكُنْ لَهُ مِنْ بَعْدِ صُورَتَانِ  
1930- وَذَاكَ مَا الْأَمْرُ بِهِ لِلْجُمْلَةِ  
1931- كَالصَّوْمِ يَوْمَ الْعِيدِ وَالصَّلَاةِ  
1932- ثَانِيَةً لِعَكْسِ ذَا التَّصَوُّرِ  
1933- فَالْأَوَّلُ اسْتَقَرَّ فِي الْأُصُولِ  
1934- فَدُونَكَ التَّفْرِيعَ لَا يَكُنْ هُنَا

مِثْلِ الَّذِي مَرَّ جَوَازُهُ أَنْجَلَا  
إِحْدَاهُمَا كَثِيرَةُ الْإِثْيَانِ  
وَالنَّهْيُ لِلْوَصْفِ الَّذِي قَدْ حَلَّه  
فِي حَالِ مَكْرُوهِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ  
كَالْأَمْرِ لِلْعَاصِينَ بِالتَّسْتُرِ  
وَحُكْمُ ثَانٍ مِنْهُ ذُو حُصُولِ  
مَعْنَى لَهُ أَنْجَرَ الْكَلَامُ وَانْثَنَا

## «المسألة الثالثة عشرة»

- 1935- الطَّلَبُ الرَّاجِعُ لِلْمَتَّبِعِ مَعَ  
 1936- مِنْ حَيْثُ مَا الْقَصْدُ إِلَيْهِ أَوَّلِي  
 1937- وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ لِلطَّلَبِ  
 1938- مِنْ جِهَةِ التَّخْفِيفِ وَالتَّأْكِيدِ  
 1939- أَلَا تَرَاهُ فِي الضَّرُورِيَّاتِ  
 ذِي تَابِعٍ أَوَّلِي بِحَيْثُ مَا وَقَعَ  
 وَقَصْدُ تَابِعٍ بِعَكْسِ اجْتِلِي  
 تَفَاوُتاً فِي الشَّرْعِ رَغْبُهُ وَجَبَ  
 وَنِسْبَةِ الإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ  
 ءَاكِدٌ مِنْهُ فِي الْمُكَمَّلَاتِ

## «المسألة الرابعة عشرة»

- 1940- الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ بِقَصْدٍ أَوَّلِي  
 1941- لَا كِنَّةَ إِنْ كَانَ مِمَّا قَدْ أُمِرَ  
 1942- دَلِيلُهُ مَا قَدْ مَضَى فِي الْأَمْرِ  
 1943- وَقَصْدُ تَابِعٍ بِحُكْمٍ اقْتَضَا  
 يَكُونُ عَنْهُ تَابِعٌ بِمَعْرِزِلِ  
 بِهِ لِأَمْرٍ غَيْرِ ذَاكَ مُفْتَقِرُ  
 بِالْمُطْلَقَاتِ فَهُوَ فِيهِ يَجْرِي  
 دُونَ دَلِيلٍ خَصَّهُ لَا يُرْتَضَا

## «المسألة الخامسة عشرة»

- 1944- مَا الْفِعْلُ مَطْلُوبٌ بِهِ بِالْكَلِّ  
 1945- وَقَدْ يَصِيرُ تَرْكُ هَذَا يُطْلَبُ  
 1946- كَذَاكَ مَا التَّرْكُ بِهِ مَطْلُوبُ  
 1947- مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَبْقَى عَلَا  
 1948- فَأَوَّلُ يَكْفِيهِ فِي الْبَيَانِ  
 1949- وَحَالُهُ ثَابِتَةٌ وَدَائِمَةٌ  
 1950- وَمُقْتَضَى النُّصُوصِ فِي مَعْنَاهُ  
 1951- وَجِهَةٌ الْأَخْذِ لَهُ فِي الْوَاقِعِ  
 1952- فَعِنْدَ ذَا يُرَى الْمُبَاحُ الْفِعْلُ  
 ذَلِكَ مَطْلُوبٌ بِقَصْدٍ أَصْلِي  
 بِالْقَصْدِ ثَابِتاً إِذَا مَا يَغْلِبُ  
 بِالْكَلِّ مَوْجُودٌ بِهِ التَّرْتِيبُ  
 مَا كَانَ فِي النَّوْعَيْنِ قَصْداً أَوَّلاً  
 أَنْ جَاءَ فِي مَعْرِضِ الْإِمْتِنَانِ  
 فَهِيَ لِقَصْدٍ أَوَّلٍ مُلَائِمَةٌ  
 فَإِنَّهُ مُشَيَّدٌ مَبْنَاهُ  
 مُعْتَبَراً فِي ذَاكَ قَصْدُ الشَّارِعِ  
 بِالْجُزْءِ مَطْلُوباً لَنَا بِالْكَلِّ



- 1953- لَا كِنَّةُ إِنْ بَلَغَ الْإِشْرَافَا  
 1954- وَالثَّانِ مِنْ بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَرِدْ  
 1955- وَكَوْنُهُ لِلَّهِو يُعْزَى وَاللَّعِبْ  
 1956- وَذَا عَلَيْهِ تَنْبِي أُصُولُ  
 1957- كَالْفَرْقِ بَيْنَ مُسْتَجَازِ الْفِعْلِ مَعَ  
 1958- وَمَيِّزِ مَا يُقْلَبُ بِالنِّيَّاتِ
- ذُمَّ لِلْإِلْحَاقِ بِمَا قَدْ نَافَا  
 بِهِ امْتِنَانٌ فَيُرَى مِمَّا اغْتُمِدْ  
 وَأَنَّهُ يَخْدُمُ ضِدَّ مَا طُلِبَ  
 يُرَى بِهَا لِفَقْهَهَا تَفْصِيلُ  
 عَوَارِضِ التَّرْكِ وَمَا لَيْسَ يَسْغُ  
 مِنَ الْمُبَاحِ لِلتَّعَبُّدَاتِ

### «المسألة السادسة عشرة»

- 1959- قَدْ مَرَّ أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا  
 1960- وَمِنْ هُنَا فَلْيُتَصَوَّرْ مُقْتَضَا  
 1961- إِلَى كَرَاهَةِ وَلِلتَّخْرِيمِ  
 1962- وَالْإِقْتِضَاءِ بِإِغْتِبَارِ ثَانِ  
 1963- إِذْ هُوَ بِإِغْتِبَارِ حُكْمِ أَضْلِهِ  
 1964- وَهَذَا الْإِغْتِبَارُ مَرْقَى عَالِ  
 1965- وَهُمْ وَإِنْ تَجَمَّعُوا صِنْفَانِ  
 1966- فَنَظَرٌ فِي أَخْذِهِ لِلْأَمْرِ  
 1967- إِمَّا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّقَرُّبِ  
 1968- أَوْ جِهَةِ الْعَدْلِ وَمَا قَدْ تَبِعُوا
- لَيْسَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ وَقَعَا  
 مَا جَاءَ فِي تَنْوِيعِ جِنْسِ الْإِقْتِضَا  
 وَالنَّدْبِ وَالْوُجُوبِ بِالتَّقْسِيمِ  
 وَمَلْحَظِ مُخَصَّصِ قِسْمَانِ  
 إِمَّا لِتَرْكِ الشَّيْءِ أَوْ لِفِعْلِهِ  
 لَمْ يَرْقَهُ إِلَّا أَوْلُو الْأَحْوَالِ  
 إِذْ لَهُمْ فِي ذَاكَ مَا أَخَذَانِ  
 وَنَظَرٌ لِلنَّهْيِ وَالْأَوَامِرِ  
 أَوْ مَا عَلَيْهَا حَاصِلُ التَّرْتِيبِ  
 إِلَى اضْطِلَاحِ لَا الْمَعَانِي يَرْجِعُ

### «المسألة السابعة عشرة»

- 1969- إِنَّ الْأَوَامِرَ مَعَ النَّوَاهِي  
 1970- يُمَكِّنُ أَخْذَهَا لِلْإِمْتِثَالِ  
 1971- وَأَخْذَهَا مِنْ حَيْثُ مَا تَعَلَّقَا
- مِنْ حَيْثُ مَا فِيهِنَّ حَقُّ اللَّهِ  
 مُجَرِّدًا عَنْ مُقْتَضَى الْأَحْوَالِ  
 بِشَأْنِهَا لِلْعَبْدِ حَقُّ مُطْلَقًا

- 1972- فَاَلْمَأْخَذُ الثَّانِي عَلَى اغْتِبَارِ  
 1973- وَالْمَأْخَذُ الْأَوَّلُ جَارِي الْقَصْدِ  
 1974- وَهُوَ صَحِيحٌ بِالِدَّلِيلِ الْآتِي  
 1975- وَ مَرَّ فِي الْأَسْبَابِ وَالْحُقُوقِ  
 حَقُّ الْعِبَادِ فِي الْأُمُورِ جَارٍ  
 عَلَى اطِّرَاحِهِ لِحَقِّ الْعَبْدِ  
 مِنْ مُقْتَضَى الْأَخْبَارِ وَالْآيَاتِ  
 مِنْ ذَاكَ مَا يَكْفِي أُولَى التَّحْقِيقِ

### «المسألة الثامنة عشرة»

- 1976- أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَرَدَا فِي فِعْلٍ  
 1977- هَلْ جَانِبُ التَّعَاوُنِ الْمُعْتَبَرُ  
 1978- فَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ لِلْأَصْلِ الْوَاقِعِ  
 1979- وَالْخُلْفُ فِيهِ بِاغْتِبَارِ الْأَصْلِ  
 1980- أَوْ جِهَةُ التَّعَاوُنِ الْمُكْمَلِ  
 1981- وَالْمِيلُ لِلتَّفْصِيلِ فَالَّذِي يُرَا  
 1982- فَذَا اغْتِبَارُ الْأَصْلِ فِيهِ وَاجِبٌ  
 1983- وَحَيْثُ الْأَمْرُ لِلتَّعَاوُنِ اسْتَقَرَّ  
 1984- لَا كُنْ إِذَا أُحِلَّ فِي مَحَلِّهِ  
 1985- وَبَابُهُ الْحُكْمُ عَلَى مَا خُصَّ  
 1986- كَمَنْعِ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ  
 ذَا لِمُتَعَاوُنٍ وَذَا لِلْأَصْلِ  
 أَمْ جِهَةُ الْأَصْلِ هُنَا يُسْتَفْسَرُ  
 عَادَ لِبَابِ السَّدِّ لِلذَّرَائِعِ  
 لِأَنَّهُ بِالْإِنْضِبَاطِ أَضْلَى  
 إِذْ فِي سِوَاهُ فَتُحْ بَابُ الْحِيلِ  
 تَعَاوُنٌ لَدَيْهِ غَالِبٌ جَرَا  
 أَوْ لَا فَالِاجْتِهَادُ أَمْرٌ لَا زَبُّ  
 ظَاهِرُهُ يَقْبُحُ فِي بَعْضِ الصُّورِ  
 كَانَ صَحِيحًا ثَابِتًا فِي أَصْلِهِ  
 لِأَجْلِ مَا عَمَّ وَذَاكَ نَصًّا  
 وَفِي تَلْقَى الرِّكْبِ ذَاكَ بَادٍ

### «الفصل الرابع»

#### في العموم والخصوص وفيه مقدمة ومسائل

- 1987- الْقَصْدُ بِالْعُمُومِ حَيْثُ أُظْلِقَا  
 1988- وَذَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ  
 هُنَا الْعُمُومُ الْمَعْنَوِيُّ مُظْلَقًا  
 مَبْنَاهُ وَهِيَ مَا مَضَتْ مُفَصَّلَةً



## «المسألة الاولى»

- 1989- وَحَيْثُ مَا يَثْبُتُ أَصْلُ عَمَّا  
 1990- قَضَايَا الْأَعْيَانِ فَلَا يُؤْتَرُ  
 1991- وَمِثْلُهَا حِكَايَةُ الْأَحْوَالِ  
 1992- مِنْ جِهَةِ الْقَطْعِيِّ وَالظَّنِّيِّ  
 1993- وَشَأْنُهَا عَدَمُ الْإِعْتِبَارِ  
 1994- وَإِنَّ ذَا الْأَصْلَ عَمِيمُ الْفَائِدَةِ  
 1995- فَالْمُتَمَسِّكُ الَّذِي يُعْتَمَدُ  
 1996- إِذْ يُقْبَلُ الْمُعَارِضُ الْجُزْئِيُّ  
 1997- وَذَا الَّذِي أَوْقَعَ فِي الْإِشْكَالِ  
 1998- إِذْ تَرَكُوا الْقَوَاعِدَ الْكُلِّيَّةَ  
 1999- وَرَغِيَّةُ دَاعٍ إِلَى تَقْرِيْبِ  
 أَوْ مُطْلَقٌ وَعَارِضَتُهُ حُكْمًا  
 فِيهِ وَيَبْقَى حُكْمُهُ الْمُقَرَّرُ  
 وَذَا لِوَجْهَيْنِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ  
 وَجِهَةِ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ  
 حَيْثُ يُرَى التَّأْوِيلُ غَيْرُ جَارٍ  
 بِحَيْثُ مَا الْجُزْئِيُّ نَافِي قَاعِدَهُ  
 مَا كَانَ كُلِّيًّا بِحَيْثُ يَرُدُّ  
 لِلرَّدِّ وَالتَّأْوِيلُ لَا الْكُلِّيُّ  
 وَاللَّبْسِ أَهْلَ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ  
 تَتَّبَعًا لِلصُّوَرِ الْجُزْئِيَّةِ  
 مَتَّخِذِ الْخِصَامِ وَالتَّشْغِيبِ

## «المسألة الثانية»

- 2000- قَوَاعِدُ الشَّرْعِ لَدَيْهَا بَادٍ  
 2001- مُعْتَبَرًا فِي كُلِّ أَصْلٍ أَصْلٍ  
 2002- أَلَا تَرَى الْعَقْلَ بِهِ التَّكْلِيفُ  
 2003- إِذْ غَالِبًا بِهِ يَكُونُ الْعَقْلُ  
 تَنْزِيلُهَا عَلَى الْعُمُومِ الْعَادِي  
 لَا أَنَّهَا عَلَى الْعُمُومِ الْكُلِّيِّ  
 وَبِالْبُلُوغِ يَحْصُلُ التَّعْرِيفُ  
 بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ فَهِيَ أَصْلُ

## «المسألة الثالثة»

- 2004- وَلِلْعُمُومِ صِيغٌ وَضَعِيَّةٌ  
 2005- وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِالْبَيَانِ  
 2006- مَلْحَظُ الْإِعْتِبَارِ بِالْإِطْلَاقِ  
 تَقْرِيرُهَا مَعْرِفَةً نَحْوِيَّةً  
 أَنَّ لِلْعُمُومِ بَعْدَ مَلْحَظَانِ  
 لِمُقْتَضَى صِيغَةِ الْإِسْتِغْرَاقِ

- 2007- وَذَا إِلَيْهِ الْقَصْدُ فِي الْأُصُولِ
- 2008- وَمَلَحَظُ اغْتِبَارِ الْإِسْتِعْمَالِ
- 2009- فَشَأْنُهَا فِيمَا اقْتَضَتْهُ مَرْعِي
- 2010- فَلَا غِتْبَارُ هَكَذَا اسْتِعْمَالِي
- 2011- وَالْإِغْتِبَارُ قَبْلَهُ قِيَاسِي
- 2012- فَمِنْ أُصُولِ النَّحْوِ أَنَّ الْمُتَّبِعَ
- 2013- إِذَا فَلَا غِتْبَارَ لِلْعُمُومِ
- 2014- أَغْنِي بِهِ مُقْتَضِيَاتِ الْحَالِ
- 2015- وَمِنْهُ عُرْفِي تَسَاوَى الْعَرَبِي
- 2016- وَمِنْهُ شَرْعِي بِهِ فِي الْوَاقِعِ
- 2017- فَمَا أَتَى فِيهِ بِعَكْسٍ مَا مَضَى
- 2018- وَمِنْهُ الْإِغْتِبَارُ بِالْإِطْلَاقِ
- 2019- مِنْ مُقْتَضَى مَا جَاءَ لِلْعُمُومِ
- 2020- فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا تَذَرُ
- 2021- وَلَيْسَ مَا امْتَّازَ بِأَمْرٍ خَارِجِي
- 2022- وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ لِسَانُ الْعَرَبِ
- 2023- إِذْ جُبِلُوا طَبْعاً عَلَى إِهْمَالِ
- 2024- لِذَاكَ لَا صِحَّةَ لِاسْتِثْنَاءِ مَا
- 2025- كَأَنْ يُقَالَ مَنْ غَزَا الْكُفَّارَا
- 2026- وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأُصُولِ
- 2027- وَهَذَا الْأَصْلُ فَهْمُهُ مُهِمٌّ
- حَيْثُ يُرَى التَّخَصُّصُ بِالْمَفْصُولِ
- بِمُقْتَضَى الْعَادَاتِ وَالْأَحْوَالِ
- وَإِنْ يُخَالِفُ ذَاكَ أَصْلُ الْوَضْعِ
- وَرَعِيَّةُ مُنْجٍ مِنَ الْإِجْمَالِ
- وَلِلَّسَّمَاعِ الْحُكْمُ فِي الْقِيَاسِ
- هُوَ السَّمَاعُ إِنْ تَعَارَضَ وَقَعَ
- مِنْ جِهَةِ الْمَسَاقِ وَالْمَفْهُومِ
- لِضَبْطِهَا أَوْجُهُ الْإِسْتِعْمَالِ
- فِيهِ وَمَنْ يَفْهَمُ قَصْدَ الْعَرَبِ
- تَبَايُنُ الْفَهْمِ لِقَصْدِ الشَّارِعِ
- فَمِنْ تَفَاوُتِ النُّهْيِ فِيمَا اقْتَضَا
- لِمَا أَتَى أَحْصَى فِي الْمَسَاقِ
- فِي مُنْتَهَى مَحْمُودٍ أَوْ مَذْمُومِ
- جَارٍ عَلَى الْعُمُومِ حَيْثُ مَا صَدَرَ
- فِي أَصْلِهِ عَنْ حُكْمٍ ذَا بِخَارِجِ
- فَهُمَا وَإِفْهَاماً لِهَذَا الْمَذْهَبِ
- مَا لَا يَمُرُّ قَصْدُهُ بِبَابِ
- لَمْ يَكُ بِالْدَّخِلِ فِيمَا فُهِمَا
- إِلَّا أَنَا فَأَعْطَاهُ دِينَارَا
- نَبَّهَ لِلْمَعْنَى مِنَ الْمَنْقُولِ
- إِذْ يَنْبَنِي عَلَيْهِ عِلْمٌ جَمٌّ



## «المسألة الرابعة»

- 2028- عَزَائِمُ الشَّرْعِ جَمِيعاً لَا يُخَصُّصُ  
 2029- وَمُطْلَقٌ لِذَاكَ فِي التَّحْقِيقِ  
 2030- إِذْ مُقْتَضَى الرُّخْصَةِ رَفْعُ الْحَرَجِ  
 2031- وَقَدْ مُضَى ذَلِكَ بِالْبَيَانِ
- مِنْهَا الْعُمُومُ حَيْثُ كَانَتْ بِالرُّخْصِ  
 عَلَى مَجَازِ الْقَوْلِ لَا الْحَقِيقِ  
 وَلَيْسَ فِي التَّخْيِيرِ بِالْمُنْدَرِجِ  
 فَالشَّأْنُ فِيهَا الشَّأْنُ فِي النِّسْيَانِ

## «المسألة الخامسة»

- 2032- وَكُلُّ عُذْرٍ مُسْقِطٍ لِلِائِمِّ  
 2033- وَذَاكَ كَالِإِكْرَاهِ وَالنِّسْيَانِ  
 2034- وَالْحُكْمُ فِيهَا وَاحِدٌ فَلَنَكْتَفِ  
 2035- كَمَا نَعِ الْحَقَّ لِذِي اسْتِيجَابِ  
 2036- أَفِيْقَالُ إِنَّ ذَا وَمِثْلَهُ  
 2037- كَلَّا وَلَكِنْ رَفَعَ التَّائِيْمَا  
 2038- وَحَيْثُ يُمَكِّنُ التَّلَافِي شُرْعَا
- لَيْسَ مُخَصَّصًا عُمُومَ الْحُكْمِ  
 وَالْخَطَايَا اللَّاحِقِ لِلْإِنْسَانِ  
 بِخَطَايَا الْحَاكِمِ وَالْمُكَلَّفِ  
 وَشَارِبِ الْمُسْكِرِ عَنْ جُلَّابِ  
 مِمَّا أَبَاحَ الشَّرْعُ إِذْنًا فَعَلَهُ  
 وَالْأَضْلُ بَاقٍ يَقْتَضِي التَّعْمِيمَا  
 جَبْرًا لِمَا بِهِ الْفَسَادُ وَقَعَا

## «المسألة السادسة»

- 2039- تُبُوْتُ مَا عَمَّ لَهُ نَهْجَانِ  
 2040- فَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ فِي الْأُصُولِ  
 2041- ثَانِيهِمَا اسْتِقْرَاءُ حَالِ الْمَعْنَا  
 2042- حَتَّى يَكُونَ مِنْهُ أَمْرٌ كُلِّي  
 2043- وَهُوَ الْعُمُومُ الْمَعْنَوِيُّ الْمُضْطَلَحُ  
 2044- إِذْ اِغْتَبَارُ شَأْنِهِ بِشَّانِ  
 2045- كَأَنْ نَقُولَ مَثَلًا رَفْعُ الضَّرَرِ
- مِنْ جِهَةِ الصَّيْغَةِ وَالْمَعَانِ  
 وَمَرَّ ذِكْرُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ  
 لَدَى الْمَوَاقِعِ بِحَيْثُ عَنَّا  
 فِي الذَّهْنِ يَجْرِي كَالْعُمُومِ الْأَصْلِيِّ  
 عَلَيْهِ قَبْلُ وَهُوَ أَمْرٌ اتَّضَحَ  
 تَوَاتُرِ الْمَعْنَى لَدَى الْبَيَانِ  
 قَاعِدَةٌ يَعُمُّ حَالَهَا الْبَشَرُ

- 2046- ثَابِتَةٌ لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ  
 2047- وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُفِيدَةٌ  
 2048- وَأَخِذْ بِالسَّدِّ لِلذَّرَائِعِ  
 بَلْ بِمَجِيءِ الْمَنْعِ فِي مَوَارِدِ  
 فِي مُقْتَضَى نَوَازِلِ عَدِيدَةٍ  
 بَانَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْمَوَاقِعِ

### «المسألة السابعة»

- 2049- مَعْنَى الْعُمُومَاتِ إِذَا مَا اتَّحَدَا  
 2050- بِحَسَبِ الْحَاجَةِ فِي الْمَوَاضِعِ  
 2051- فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى عُمُومِهِ  
 2052- وَذَاكَ ثَابِتٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ  
 2053- كَمِثْلِ مَا قُرِّرَ مِنْ رَفْعِ الْحَرْجِ  
 2054- بِسَبَبِ التَّكْرَارِ وَالتَّأَكِيدِ  
 2055- وَذُو عُمُومٍ لَيْسَ بِالْمُنْتَشِرِ  
 2056- لَا بُدَّ فِي الْأَخْذِ بِهِ مِنَ النَّظَرِ  
 2057- وَعِنْدَ ذَا يَبْدُوا انْفِرَادُ قِسْمِهِ  
 مُكَرَّرًا مُنْتَشِرًا مُؤَكَّدًا  
 مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِأَمْرِ وَاقِعٍ  
 فِي كُلِّ مَا يَدْخُلُ فِي مَفْهُومِهِ  
 لِمَوْرِدِ الْمَشْرُوعِ فِي أَنْحَاءِ  
 فِي الدِّينِ فَالْعُمُومُ فِيهِ يُنْتَهَجُ  
 وَعَدَمُ التَّخْصِيصِ وَالتَّثْقِيلِ  
 وَلَا مُؤَكَّدٍ وَلَا مُكَرَّرٍ  
 وَالْبَحْثُ عَمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُعْتَبَرَ  
 بِالْبَحْثِ عَنْ مُخْصَصٍ لِحُكْمِهِ

### «الفصل الخامس في البيان والاحمال وفيه مسائل»

#### «المسألة الأولى»

- 2058- أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ بِالْبَيَانِ  
 2059- فَهُوَ الْمُبْلَغُ لَهُ الْمُبَيِّنُ  
 2060- بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَبِالِإِقْرَارِ  
 لِمُقْتَضَى جَوَامِعِ الْقُرْآنِ  
 وَذَا دَلِيلُهُ جَلِيٌّ بَيِّنٌ  
 حَسَبَمَا قَدْ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ

#### «المسألة الثانية»

- 2061- الْعَالِمُونَ وَارِثُوا النَّبِيِّ  
 2062- فَهُمْ مُطَالِبُونَ أَنْ يُبَيِّنُوا  
 فِي هَذِهِ لِمَنْهَجِ السَّوِيِّ  
 لِلنَّاسِ بِالِإِطْلَاقِ مَا تَبَيَّنُوا



- 2063- مِنْ جِهَةِ الْإِرْثِ الَّذِي قَدْ صُحِّحَا لَهُمْ وَبِالنَّصِّ الَّذِي قَدْ وَضَحَا  
2064- وَإِذْ بَدَأَ تَعْيِينَ الْبَيَانِ فَيَنْبَنِي عَلَيْهِ أَمْرٌ ثَانٍ

### «المسألة الثالثة»

- 2065- إِذَا تَأْتَى مَعَ ذَا أَنْ يَصُدَّرَا بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَحُتْمٌ أَنْ يُرَا  
2066- بِنِسْبَةِ الْعَالِمِ ذَا حُضُولِ كَمِثْلِ مَا كَانَ مِنَ الرَّسُولِ  
2067- وَهَكَذَا قَدْ كَانَ شَأْنُ السَّلَفِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ وَشَأْنُ الْخَلَفِ

### «المسألة الرابعة»

- 2068- الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ الْمُطَابِقَانِ  
2069- لِأَجْلِ ذَاكَ قَالَ صَلُّوا وَخُذُوا  
2070- وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادٍ  
2071- فَقَاصِرٌ مِنْ جَانِبٍ عَنْ غَايَةِ  
2072- فَالْفِعْلُ مُبْدٍ غَايَةِ الْبَيَانِ  
2073- مِمَّا لَهُ كَيْفِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ  
2074- وَهُوَ عَنِ الْقَوْلِ لَهُ قُصُورٌ  
2075- وَالْقَوْلُ بِالصِّيغَةِ ذُو تَفْهِيمٍ  
2076- فِي الْحَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَعْيَانِ  
إِنْ وَقَعَا الْغَايَةَ فِي الْبَيَانِ  
لِيَحْضُلَ الْبَيَانُ فِيمَا يُؤْخَذُ  
وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ الْبَيَانُ الْهَادِي  
وَبَالِغٌ مِنْ آخِرِ النَّهَائِيَةِ  
فِي كُلِّ مَا رَجَعَ لِلْعَيَانِ  
وَالْقَوْلُ دُونَهُ إِذَا مَا بَيَّنَّهُ  
لَأَنَّهُ مُخَصَّصٌ مَقْصُورٌ  
لِمُقْتَضَى الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ  
فَهُوَ لِذَا أَبْلَغُ فِي الْبَيَانِ

### «فصل»

- 2077- وَعِنْدَ ذَا لَا يَدْخُلُ التَّرْجِيحُ  
2078- وَقَدْ يُرَى يَدْخُلُ فِيمَا وَرَدَا  
بَيْنَ الْبَيَانَيْنِ وَذَا صَحِيحٌ  
عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ إِنْ وَجَدَا

## «المسألة الخامسة»

- 2079- وَمَا مِنَ الْقَوْلِ بَيَانًا يُطْلَقُ  
 2080- وَعَاضِدٌ يَرْفَعُ كُلَّ عَارِضٍ  
 2081- وَهُوَ مُكَذِّبٌ مَعَ التَّخْلُفِ  
 2082- وَذَاكَ أَمْرٌ بَيِّنٌ مِنَ النَّظَرِ  
 2083- وَمِنْ هُنَا دُخُولُ الْإِسْتِعْظَامِ  
 2084- مِنْ حَيْثُ مَا مَنْصِبُهُ لِلِاقْتِدَا  
 2085- وَالْحَاصِلُ الْأَفْعَالُ فِي التَّأْسِي  
 2086- لِذَا اغْتِبَارُ شَأْنِهَا تَأَكِّدًا  
 2087- وَكُلُّ مَا يَقُولُ أَوْ مَا يَفْعَلُ  
 2088- فَبِاغْتِبَارِ جِهَةِ التَّكْلِيفِ  
 2089- وَبِاغْتِبَارِ كَوْنِهِ مُبَيِّنًا  
 2090- فَقَوْلُهُ كَفِعْلِهِ مُقَسَّمٌ  
 2091- وَهُوَ مُبَيِّنٌ بِهِ الْمَشْرُوعُ  
 2092- وَذَا لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَا تَقْرِبُ
- فَالْفِعْلُ شَاهِدٌ لَهُ مُصَدِّقٌ  
 فَهُمَا إِذَا لَمْ يَكُ بِالْمُنَاقِضِ  
 وَمُوقِعُ الرِّيبَةِ وَالتَّوَقُّفِ  
 وَمُقْتَضَى مِنَ الدَّلِيلِ الْمُعْتَبَرِ  
 لِرِّزْلَةِ الْعَالِمِ فِي الْأَنَامِ  
 بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَالِاهْتِدَا  
 أَقْوَى وَأَدْعَى لِبَيَانِ الْحِسِّي  
 لِمَنْ يَقُومُ فِي مَقَامِ الْإِقْتِدَا  
 لَهُ اغْتِبَارَانِ إِذَا يُفَصِّلُ  
 جَرَتْ عَلَى الْأَحْكَامِ فِي التَّضْرِيفِ  
 لِمَا مِنَ الْمَشْرُوعِ قَدْ تَعَيَّنَا  
 فِي حَقِّهِ وَاجِبٌ أَوْ مُحَرَّمٌ  
 فَغَيْرُ مَا بَيَّنَّهُ مَمْنُوعٌ  
 يَظْهَرُ مِنْهُ الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ

## «المسألة السادسة»

- 2093- وَإِنَّ مِنْ حَقِيقَةِ الْمُنْدُوبِ  
 2094- فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ لِذَاكَ قَادَا  
 2095- إِلَّا عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّنْبِيهِ  
 2096- وَذَاكَ مِثْلُ تَرْكِ الْإِلْتِزَامِ  
 2097- وَهُوَ لَدَى الشَّرْعِ كَثِيرٌ مُعْتَبَرٌ
- أَنْ لَا يُسَوَّى مَعَ ذِي الْوُجُوبِ  
 كَعَدَمِ التَّسْوِيَةِ اغْتِقَادَا  
 غَيْرِ مُخِلٍّ بِاغْتِقَادِ فِيهِ  
 لِفِعْلِهِ وَلَا عَلَى الدَّوَامِ  
 وَكَمْ حَدِيثٌ يَقْتَضِيهِ وَأَثَرُ



- 2098- قَدْ تَرَكَ الرَّسُولُ مَحْبُوبَ الْعَمَلِ  
 2099- فَقِيلَ خَوْفَ فَرَضِهِ بِالْأَمْرِ  
 2100- وَقِيلَ خَوْفَ الْفَرَضِ أَنْ يُظَنَّا  
 2101- وَيَتَرُكُ الْعِبَادَةَ النَّدْبِيَّةَ  
 2102- وَيَتَرُكُ الْمُبَاحَ فِي مَظَنَّةِ  
 2103- وَمَالِكُ لَهُ بِهَذَا الْبَابِ  
 2104- إِذْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّدِّ لِلذَّرَائِعِ
- خَشْيَةً أَنْ يَعُودَ فَرَضاً اسْتَقْلَ  
 وَحِيّاً وَهَذَا الْخَوْفُ لَيْسَ يَسْرِي  
 فَيَدْخُلُ الْعَالِمُ فِي ذَا الْمَعْنَا  
 خَوْفَ اغْتِقَادِ أَنَّهَا فَرَضِيَّةُ  
 الْإِغْتِقَادِ أَنَّ ذَاكَ سُنَّةُ  
 عِنَايَةٍ تُوجَدُ فِي أَبْوَابِ  
 عِبَادَةٍ وَعَادَةٍ بِمَمَانِعِ

## «فصل»

- 2105- ثُمَّ بَيَّانُ الْقَوْلِ مَهْمَا يُكْتَفَا  
 2106- أَوْ لَا فَبِالْفِعْلِ وَلَوْ فِي سَابِقِ
- بِهِ لَدَى التَّفْرِيقِ مِمَّا يُقْتَفَا  
 لَهُ وَفِي قَرِينَةٍ وَلَا حَقِ

## «فصل»

- 2107- وَلَا مَعَ الْمُبَاحِ تَرْكاً خَوْفَ أَنْ  
 2108- مَعَ أَنْ فِيهِ طَلَبٌ بِالْكُلِّ  
 2109- فَالْمُقْتَدَى بِهِ عَلَى مَا يَلْزَمُهُ  
 2110- وَقَدْ يُرَى الْأَصْلُ لَذَا فِعْلُ عُمَرُ
- يُظَنُّ أَنَّ تَرْكَهُ هُوَ السَّنَنُ  
 وَالتَّارُكَ إِخْلَالَ بِأَمْرِ كُلِّي  
 يَفْعَلُ مَسْنُوباً وَلَا يَلْتَزِمُهُ  
 فِي غَسْلِ ثَوْبِهِ عَلَى مَا فِي الْأَثَرِ

## «المسألة السابعة»

- 2111- مِنْ حَقِّ مَنْسُوبٍ إِلَى الْإِبَاحَةِ  
 2112- فِي التَّارُكِ دَائِماً وَلَا الْمَنْدُوبِ  
 2113- خَشْيَةً أَنْ يُعَدَّ فِي الْمَكْرُوهِ
- أَنْ لَا يُسَوَّى مَعَ ذِي الْكَرَاهَةِ  
 بِقَصْدِ فِعْلِهِ عَلَى الدُّوْبِ  
 أَوْ قُرْبَةٍ إِلَّا مَعَ التَّنْبِيهِ

## «المسألة الثامنة»

- 2114- حَقِيقَةُ الْمَكْرُوهِ حَيْثُ يَأْتِي  
 2115- وَذَاكَ مَطْلُوبٌ بِهِ الْبَيَانُ  
 2116- خَوْفًا مِنْ أَنْ يَطُولَ فِيهِ الْعَهْدُ  
 2117- وَلَا يُسَوَّى بِمُبَاحٍ فِعْلُهُ  
 2118- وَذَا الْبَيَانُ فِيهِ أَمْرٌ جَارٍ  
 2119- لَا سِيَّمَا مَا كَانَ عُرْضَةً لِأَنْ  
 أَنْ لَا يُسَوَّى بِالْمُحَرَّمَاتِ  
 بِمَا اقْتَضَاهُ الْحَالُ وَهُوَ الشَّانُ  
 فَيُوجِبُ التَّركَ لَهُ مَنْ بَعْدُ  
 خَشْيَةَ ظَنِّ أَنْ ذَاكَ أَضْلُهُ  
 بِالزَّجَرِ وَالتَّغْيِيرِ وَالْإِنْكَارِ  
 يُظَنَّ فِيهِ أَنَّهُ مِنَ السَّنَنِ

## «فصل»

- 2120- وَمَا مَضَى مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ  
 2121- مِنْ ذَاكَ مَنْ حَلَّ مَحَلَّ الْإِقْتِدَا  
 2122- لِمَا مِنَ الْعِبَادَةِ النَّذْبِيَّةِ  
 2123- مِمَّا أَتَى شَرْعًا بِكَيْفِيَّاتِ  
 2124- إِلَّا بِحَيْثُ الْأَمْنُ مِنْ أَنْ يَعْتَقِدَ  
 2125- وَعِنْدَمَا كَانَ أَوَّلُوا التَّصَوُّفِ  
 2126- وَخَرَجُوا فِي سَائِرِ الْأُمُورِ  
 2127- كَانَ دُؤُوبُهُمْ عَلَى الْعِبَادَةِ  
 2128- وَهُمْ أَهْمُ حَالِهِمْ فِي الشَّانِ  
 فِي ضَمْنِهِ مَنْشَأُ فِقْهِ طَائِلِ  
 لَا يَنْبَغِي لَهُ التَّزَامُ سَرْمَدًا  
 وَلَا اقْتِصَارُهُ عَلَى كَيْفِيَّةِ  
 وَلَيْشَرُكَ الدَّوُوبَ فِي أَوْقَاتِ  
 جَاهِلٍ الْوُجُوبَ فِيمَا يَعْتَمِدُ  
 قَدْ جَاهَدُوا النُّفُوسَ فِي التَّصَرُّفِ  
 فِعْلًا وَتَعْلِيمًا عَنِ الْجُمْهُورِ  
 مُنَاسِبًا حَالَهُمُ الْمُعْتَادَةَ  
 تَوْصِيَّةُ الْأَتْبَاعِ بِالْكِثْمَانِ

## «المسألة التاسعة»

- 2129- حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ فِي اسْتِقْرَارِهِ  
 2130- فَلَا يُسَوَّى مَعَ الْإِنْجِتَامِ  
 2131- وَمِثْلُ ذَاكَ الْقَوْلُ فِي الْحَرَامِ  
 عَلَى لُزُومِ الْفِعْلِ وَاسْتِمْرَارِهِ  
 بِغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَحْكَامِ  
 فِي حَتْمِ تَرْكِهِ عَلَى الدَّوَامِ



- 2132- وَذَاكَ ظَاهِرٌ وَلَكِنْ يُنْتَقَلُ  
 2133- وَذَاكَ أَنَّ الْوَاجِبَاتِ تَنْقَسِمُ  
 2134- دُنْيَا عَلَى التَّرْكِ لَهُ وَثَانِ  
 2135- حَقِيقَةُ امْتِيَاZ قِسْمِيهَا مَعَا  
 2136- وَالْحُكْمُ أَيْضًا فِي الْمُحَرَّمَاتِ  
 2137- وَكُلُّ مَا يُحْذَرُ فِيمَا قَدْ مَضَا  
 2138- وَجُمْلَةُ الْمَاضِي مِنَ الْأَدِلَّةِ  
 مِنْهُ لِمَعْنَى حُكْمِهِ بِهِ اتَّصَلَ  
 قِسْمَيْنِ مَا الْعِقَابُ فِيهِ يَنْحَتِمُ  
 مُخَالَفَتُهُ لِهَذَا الشَّانِ  
 أَنْ لَا يُسَوِّيًا بِحَيْثُ وَقَعَا  
 مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ آتٍ  
 مِنْ عَدَمِ الْبَيَانِ فِي ذَا مُقْتَضَا  
 تُلْفَى هُنَا فِي الْحُكْمِ مُسْتَقِلَّةُ

### «المسألة العاشرة»

- 2139- وَيَلْزَمُ الْبَيَانُ فِيمَا يَرْجَعُ  
 2140- بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ كَمَا تَقَرَّرَا  
 2141- فَحَيْثُ مَا قُرِّرَتِ الْأَسْبَابُ مَعَ  
 2142- وَإِنْ يَكُ الْفِعْلُ عَلَى خِلَافٍ  
 2143- وَمِثْلُهُ حَالُ الْبَيَانِ الْوَاقِعِ  
 2144- وَذَاكَ مَا دَلِيلُهُ بِخَافٍ  
 2145- وَقَدْ أَتَى عَنِ الرَّسُولِ فِي الْخَبَرِ  
 2146- حَتَّى لَقَدْ أَقْصَى فِي الْأَسْبَابِ  
 إِلَى خِطَابِ الْوَضْعِ حَيْثُ يَقَعُ  
 فِيمَا يَلِي التَّكْلِيفَ حُكْمُهُ جَرَا  
 مُوَافِقِ الْفِعْلِ الْبَيَانُ قَدْ وَقَعَ  
 تَقْرِيرَهَا ءَاذَنَ بِالتَّنَافِي  
 لِمُقْتَضَى الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ  
 فِي الشَّرْعِ فَالتَّنْبِيهُ فِيهِ كَافٍ  
 إِعْمَالُهُ الرُّخْصَةَ فِي حَالِ السَّفَرِ  
 مِنْ نَفْسِهِ الْعَلِيَّةِ الْجَنَابِ

### «المسألة الحادية عشرة»

- 2147- مَا بَيَّنَّ الرَّسُولُ لَا إِشْكَالَ فِي  
 2148- لِأَنَّهُ الْمَبْعُوثُ لِلْبَيَانِ  
 2149- وَمِثْلُهُ مَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ  
 2150- وَهَلْ يَكُونُ حُجَّةً مَا قَدْ صَدَرَ  
 صَحَّتِهِ وَالْخُلْفُ فِيهِ مُنْتَفٍ  
 بِمُقْتَضَى دَلِيلِهِ الْقُرْآنِي  
 عَلَى بَيَانِهِ بِلَا اسْتِرَابَةٍ  
 مِنْ غَيْرِ إِجْمَاعٍ لَهُمْ فِيهِ نَظَرُ

- 2151- لَكِنَّ الْإِغْتِمَادَ فِي الْبَيَانِ  
 2152- عِلْمُهُمْ بِمُقْتَضَى اللَّسَانِ  
 2153- وَكَوْنُهُمْ مُبَاشِرِي الْوَقَائِعِ  
 2154- فَهُمْ لِذَيْنِ أَقْعَدُ الْبَرِيَّةِ  
 2155- فَحَيْثُ جَاءَ عَنْهُمْ تَبْيِينُ  
 2156- وَانْظُرْ لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ  
 2157- هَذَا إِذَا لَمْ يُلَفَّ مِنْ خِلَافِ  
 2158- كَذَاكَ مَا يَكُونُ لَا يَفْتَقِرُ  
 2159- وَهُوَ مَحَلُّ الْخُلْفِ فِي التَّقْلِيدِ  
 عَلَيْهِمْ يَعْضُدُهُ أَمْرَانِ  
 مِنْ جِهَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِ  
 مُشَاهِدِي الْوَحْيِ بِكُلِّ وَاقِعٍ  
 بِأَلْفَهُمْ لِلْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ  
 حُكْمٍ فَالِاتِّبَاعُ مُسْتَبِينُ  
 فِي مُقْتَضَى السُّنَّةِ تَبْيِينِ الْأَثَرِ  
 وَالْإِجْتِهَادُ عِنْدَهُ يُوَافِي  
 لِذَيْنِكَ الْأَمْرَيْنِ فِيهِ يُنْظَرُ  
 لَهُمْ وَلَكِنْ مَعَ ذَا التَّقْيِيدِ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 2160- وَإِنَّ الْإِجْمَالَ لَغَيْرُ وَاقِعٍ  
 2161- أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِمَا لَا يَنْبَنِي  
 2162- وَذَاكَ مَا يَلْزَمُ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا  
 2163- إِذْ لَيْسَ بِالْجَائِزِ فِي الْبَيَانِ  
 فِي الشَّرْعِ بِالنُّصُوصِ فِي مَوَاضِعٍ  
 عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ لِأَمْرِ بَيِّنٍ  
 لَيْسَ يُطَاقُ وَامْتِنَاعُهُ سَمًا  
 تَأْخِيرُهُ عَنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ

### الطرف الثاني: في الأدلة على التفصيل

- 2164- أَدِلَّةُ الشَّرْعِ عَلَى التَّفْصِيلِ  
 2165- أَوَّلُهَا الْكِتَابُ ثُمَّ السُّنَّةُ  
 2166- وَقَدْ مَضَى فِي الرَّأْيِ وَالْإِجْمَاعِ  
 2167- فَلَنَقْصِرَ لِأَجْلِ ذَا مِنْهُنَّ  
 أَرْبَعَةٌ بِنِسْبَةِ التَّأْصِيلِ  
 فَالرَّأْيُ وَالْإِجْمَاعُ بَعْدَهُنَّ  
 رَدُّهُمَا لِقِسْمِ ذِي السَّمَاعِ  
 عَلَى الْكِتَابِ مُرَدِّفًا بِالسُّنَّةِ

### الدليل الأول: الكتاب وفيه مسائل: «المسألة الأولى»

- 2168- إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَسُّ الْحِكْمَةِ  
 وَمَطْلَعُ الْهَدْيِ وَمَجْلَى الرَّحْمَةِ



- 2169- وَعُمْدَةُ الشَّرْعِ وَأَصْلُ الْمِلَّةِ  
 2170- وَءَايَةُ التَّضَدِّيقِ بِالرِّسَالَةِ  
 2171- فَوَاجِبُ الْمَعْنَى بِالشَّرِيعَةِ  
 2172- مُتَّخِذًا ءَايَاتِهِ سَمِيرًا  
 2173- بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَا تَدَرُّبٍ  
 2174- وَلِيَعْضِدَ الْعِلْمَ بِهِ بِالْعَمَلِ  
 2175- وَلِيَسْتَعِينَ بِالسُّنَّةِ الْمُبَيَّنَةِ  
 2176- أَوْ لَا فَقَوْلُ سَابِقِي الْأُئِمَّةِ  
 2177- وَهُوَ وَإِنْ أَعْجَزَ كُلَّ الْعَرَبِ  
 2178- لِذَاكَ لَمْ يُخْرِجْهُ فِي الْأَحْكَامِ  
 2179- وَذَا مِنْ الْإِعْجَازِ وَجْهٌ مُعْتَلٍ
- وَمَنْشَأُ الْأَحْكَامِ وَالْأَدِلَّةُ  
 وَالْمَلَجَأُ الْمُنْجِي مِنَ الضَّلَالَةِ  
 لَزُومُهُ فِي قَضَائِهِ ذَرِيعَةٌ  
 وَجَاعِلًا تَرْدَادَهُ هَجِيرًا  
 فِيمَا يُهَمُّ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ  
 بِمُقْتَضَاهُ فَهُوَ قَضْدٌ أَوَّلِي  
 فِي فَهْمِهِ فَهِيَ لَهُ مُبَيَّنَةٌ  
 يَكْفِيهِ فِيمَا رَامَهُ وَأَمَّهُ  
 جَارٍ عَلَى نَهْجِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 إِعْجَازُهُ عَنْ مَذْرَكِ الْأَفْهَامِ  
 وَالنَّصِّ فِي الْأُمُورِ ثَابِتٌ جَلِي

### «المسألة الثانية»

- 2180- مَعْرِفَةُ الْأَسْبَابِ لِلتَّنْزِيلِ  
 2181- فَالْعِلْمُ بِالْبَيَانِ وَالْمَعَانِي  
 2182- حَاصِلُهُ مَعْرِفَةُ الْخِطَابِ  
 2183- مِنْ حَيْثُ مَا يَرْجِعُ لِلْمُخَاطَبِ  
 2184- أَوْ لِلْجَمِيعِ فَلِكُلِّ مَا قُصِدَ  
 2185- إِذِ الْكَلَامُ حُكْمُهُ يَخْتَلِفُ  
 2186- كَمِثْلِ الْإِسْتِفْهَامِ لَفْظٌ وَاحِدٌ  
 2187- كَالزَّجْرِ وَالتَّوْبِيخِ وَالتَّنْبِيهِ  
 2188- فَالْفَهْمُ لِلْخِطَابِ بِاسْتِقْلَالٍ  
 2189- وَجَهْلُهَا يُوقِعُ فِي الْإِشْكَالِ
- مُفِيدَةٌ أَكِيدَةُ التَّخْصِيلِ  
 وَهُوَ يُرَى الْإِعْجَازَ فِي الْقُرْءَانِ  
 بِمُقْتَضَى الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ  
 أَوْ لِلْخِطَابِ أَوْ إِلَى الْمُخَاطَبِ  
 فِيهِ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ اغْتُمِدَ  
 بِمَا إِلَى حَالَاتِهِ يَتَّصِفُ  
 تَدْخُلُهُ مِنْ أَجْلِهَا مَقَاصِدُ  
 وَمَا بِسَاطِ الْحَالِ يَقْتَضِيهِ  
 عُمْدَتُهُ مُقْتَضِيَاتُ الْحَالِ  
 وَاللَّبْسِ وَالْإِبْهَامِ وَالْإِجْمَالِ

- 2190- وَحَيْثُ لَا سَبَبَ لِلتَّنْزِيلِ  
2191- يَرْجِعُ لِاتِّبَاعِ عَادَاتِ الْعَرَبِ  
2192- وَذَاكَ مِمَّا يُوضِحُ الْمَعَانِي  
2193- فِي كُلِّ مَا جَاءَ مِنَ الْآيَاتِ  
2194- وَغَيْرُهُ يَجْرِي كَهَذَا الْمَجْرَا
- يَخْتَصُّ بِالْمَعْنَى عَلَى التَّفْصِيلِ  
وَمَالَهَا قَوْلًا وَقَصْدًا انْتَسَبَ  
وَيَرْفَعُ الْإِشْكَالَ بِالْبَيَانِ  
وَمُقْتَضَاهُ مُفْهِمُ الْجِهَاتِ  
مِثْلُ أَتَمُّوا الْحَجَّ رَبِّ الشُّعْرَا

### «المسألة الثالثة»

- 2195- وَكُلُّ مُحْكِيٍّ لَدَى الْقُرْآنِ  
2196- وَهُوَ كَثِيرٌ جَاءَ فِي آيَاتِ  
2197- وَكُلُّ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ رَدٌّ  
2198- دَلٌّ عَلَى صِحَّتِهِ إِقْرَارُهُ  
2199- إِذِ الْقُرْآنُ شَأْنُهُ الْبَيَانُ  
2200- وَذَاكَ يَأْبَى ذِكْرَ شَيْءٍ فِيهِ  
2201- وَأَنَّ ذَا الْقِسْمِ كَثِيرُ الْأُمَثِلَةِ  
2202- كَقِصَصِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ  
2203- كَقِصَّةِ الْكَهْفِ وَمَا مَعَهَا ذِكْرُ  
2204- وَلَا طَرَادَ هَذَا الْأَصْلِ اعْتِمَادُهُ  
2205- كَمِثْلِ مَا اسْتَدَلَّ فِي وَقُوعِ  
2206- بِقَوْلِهِ لَمْ نَكُ فِي الْمُدَّثِرِ  
2207- كَذَاكَ لِلْسُّنَّةِ فِيهِ مَدْخَلُ  
2208- فَكُلُّ مَا يَرَاهُ أَوْ مَا يَسْمَعُهُ  
2209- لَا يَكُنَّ مَا الْبُظْلَانُ فِيهِ بَيِّنُ  
2210- إِحَالَةٍ مِنْهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا
- رَدٌّ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْبُظْلَانِ  
وَالْأَمْرُ فِيهِ وَاضِحُ الْآيَاتِ  
فَهُوَ صَحِيحٌ وَبِهِ مُعْتَدٌ  
فَصَحَّ فِيمَا يَفْتَضِي اعْتِبَارُهُ  
لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْفُرْقَانُ  
غَيْرُ صَحِيحٍ دُونَ مَا تَنْبِيهِ  
مُجْمَلَةٌ جَاءَتْ وَغَيْرُ مُجْمَلَةٍ  
عَلَى اخْتِلَافِهَا وَالْأَوْلِيَاءِ  
مِنْ أَمْرِ ذِي الْقَرْنَيْنِ أَوْ أَمْرِ الْخَضِرِ  
بَعْضُ لِلْإِسْتِدْلَالِ فِيمَا قَصَدَهُ  
خِطَابِ أَهْلِ الْكُفْرِ بِالْفُرُوعِ  
لِكَوْنِهِ مُقَرَّرًا لَمْ يُنْكَرِ  
إِذِ الرَّسُولُ بَاطِلًا لَا يَقْبَلُ  
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكَرَهُ نَتَبِعُهُ  
سُكُوتُهُ عَلَيْهِ مِمَّا يُمَكِّنُ  
وَفِي الْأُصُولِ حُكْمٌ ذَا تَبَيَّنَا



## «المسألة الرابعة»

- 2211- إِذَا أَتَى فِي السُّورِ التَّرْغِيبُ  
 2212- إِمَّا مَعَ التَّأْخِيرِ إِمَّا تَبْدِئُهُ  
 2213- وَمَا أَتَى مِنْ ذِكْرِ أَهْلِ النَّارِ  
 2214- وَذَاكَ رَاجِعٌ فِي الْاِغْتِبَارِ  
 2215- وَانْظُرْ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ  
 2216- وَكَأَدَ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَا الشَّانِ  
 2217- كَقَوْلِهِ وَيُلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ  
 2218- وَهَذَا الْاِغْتِرَانُ رُبَّمَا أَتَا  
 2219- وَقَدْ يَكُونُ مُقْتَضَى الْأَحْوَالِ  
 2220- فَيَقَعُ الْاِظْنَابُ فِي التَّخْوِيفِ  
 2221- عِنْدَ ظُهُورِ حَالِ الْاِغْتِرَارِ  
 2222- وَيَقَعُ الْاِظْنَابُ فِي التَّرْغِيبِ  
 2223- عِنْدَ ظُهُورِ حَالَةِ الْقُنُوطِ  
 2224- كَمِثْلِ مَا جَاءَ بِهُودٍ وَالزُّمَرِ  
 2225- وَمِنْ هُنَا يُوصَفُ بِاهْتِدَاءِ
- قَارَنَهُ فِي الْغَالِبِ التَّرْهِيْبُ  
 كَذَا مَعَ التَّخْوِيفِ حَالِ التَّرْجِئَةِ  
 مَعَ ذِكْرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْأَبْرَارِ  
 لِمُقْتَضَى التَّبَشِيرِ وَالْإِنْذَارِ  
 ذَاكَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْخِطَابِ  
 إِلَّا الْقَضَايَا اللَّاتِي لِلْأَعْيَانِ  
 وَسُورَةُ الضُّحَى لِذَاكَ مُحَرَّرَةٌ  
 مَعَ فَاصلٍ لِمَقْصِدٍ قَدْ ثَبَتَا  
 فِي جَانِبٍ مُتَّسِعٍ الْمَجَالِ  
 قَصْدًا إِلَى التَّأْنِيْبِ وَالتَّغْنِيْفِ  
 وَالصَّدِّ أَوْ مَظَنَّةِ الْإِضْرَارِ  
 بِقَصْدِ رَفْعِ الذَّمِّ وَالتَّشْرِيبِ  
 وَالْيَأْسِ أَوْ مَظَنَّةِ التَّمْنِيْطِ  
 وَالْعَكْسُ فِي الْأَنْعَامِ حُكْمُهُ ظَهَرَ  
 مَنْ يَجْمَعُ الْخَوْفَ إِلَى الرَّجَاءِ

## «المسألة الخامسة»

- 2226- إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي التَّعْرِيفِ  
 2227- أَكْثَرُهُ مَأْخُذُهُ كُلِّي  
 2228- وَحَيْثُمَا قَدْ جَاءَ لِلْجُزْئِي  
 2229- بِالْاِغْتِبَارِ أَوْ بِمَعْنَى الْأَصْلِ
- بِمُقْتَضَى الْأَحْكَامِ فِي التَّكْلِيفِ  
 فِي جُمْلَةِ الْأُمُورِ لَا جُزْئِي  
 مَأْخُذُهُ كَمَأْخُذِ الْكُلِّي  
 إِلَّا الَّذِي خَصَّ دَلِيلُ النَّقْلِ

حَسَبَمَا يَأْتِي بِشَرْحِ بَيِّنٍ  
حَسَبَمَا قُرِّرَ مُقْتَضَاهُ  
أَثَبَتْ هَذَا الْحُكْمَ بِالِدَّلِيلِ  
مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَمَاءِ اتَاكُمْ  
بِمَا أَرَاهُ اللَّهُ لِلْقِيَّاسِ  
غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ يَنْتَزِعُ  
عَلَيْهِ فِي اسْتِنْبَاطِ حُكْمٍ بِالنَّظَرِ  
وَهُوَ اقْتِفَاءُ السُّنَّةِ الْمُبَيَّنَةِ  
أُصُولِهِ الْجُمْلِيَّةِ الْإِثْيَانِ  
إِنْ تُعَوِّزِ السُّنَّةُ فِيهِ كَالْخَلْفِ  
فَهُمُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ يُقْتَفَا

2230- لِيَذَا أَتَى بَيَانُهُ بِالسُّنَنِ  
2231- مَعَ كَوْنِهِ أَضْلًا لِمَا عَدَاهُ  
2232- وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ  
2233- فَجَعَلَ السُّنَّةَ فَرْعًا يُفْهَمُ  
2234- وَالْإِذْنَ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ  
2235- كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ مِنْ وَيَتَّبِعُ  
2236- وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ  
2237- إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِمَا قَدْ بَيَّنَّه  
2238- فَلَا مَحِيصَ عَنْهُ فِي بَيَانِ  
2239- وَمَا أَتَى فِي شَأْنِهِ عَنِ السَّلَفِ  
2240- ثُمَّ مَتَى أُعَوِّزَ ذَلِكَ أَوْ انْتَفَا

#### «المسألة السادسة»

لِكُلِّ شَيْءٍ غَايَةُ الْبَيَانِ  
بِالشَّرْعِ عَالِمٌ بِالِاسْتِحْقَاقِ  
وَمُقْتَضَى التَّجْرِبِ دُوَّاعِيبَارِ  
مَا جَاءَ فِي الْحَمْلِ وَفِي الْفِصَالِ  
يُقْصَدُ لِاقْتِنَاصِهَا مُفَصَّلَهُ  
لِأَصْلِهَا وَمَا اقْتَضَى مِنْ شَأْنِ  
أَوْ لَا فَبِالنَّوْعِ أَوْ الْجِنْسِ اكْتُفِيَ

2241- ثُمَّ عَلَى ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ  
2242- فَعَالِمٌ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
2243- لِمَا أَتَى فِيهِ وَفِي الْأَثَارِ  
2244- وَإِنْ مِنْ أَعْجَبِ الْإِسْتِدْلَالِ  
2245- وَبِاعْتِبَارِ ذَلِكَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ  
2246- لَا بُدَّ أَنْ يُنْظَرَ فِي الْقُرْآنِ  
2247- فَإِنْ بَدَأَ نَصٌّ عَلَى الْعَيْنِ اقْتُفِيَ

#### «المسألة السابعة»

لَا كُنَّهَا يُلْفَى لَهَا تَقْسِيمٌ

2248- وَلِلْقُرْآنِ تَنْتَمِي عُلُومٌ



- 2249- قِسْمٌ مُعَيَّنٌ فِيهِ كَالْأَدَاةِ  
 2250- وَكَالْقِرَاءَاتِ وَكَالْأُصُولِ  
 2251- وَذَاكَ لَا نَظَرَ فِيهِ هَاهُنَا  
 2252- أَنَّ مِنَ الْعُلُومِ مَا يُعَدُّ  
 2253- كَالطَّبِّ وَالْمَنْطِقِ وَالْحِسَابِ  
 2254- وَشَاهِدُ الْخَصْمَيْنِ شَأْنُ السَّلَفِ  
 2255- وَقِسْمُهَا الثَّانِي هُوَ الْعِلْمُ بِمَا  
 2256- مِنْ حَيْثُ مَا هُوَ كَلَامٌ لَا سِوَا  
 2257- وَذَاكَ مَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ  
 2258- بِكَوْنِهِ مُعْجِزَةُ الرَّسُولِ  
 2259- إِذْ وَقَعَ التَّنْبِيهُ فِي الْإِعْجَازِ  
 2260- وَوَجْهُهُ أَنَّ أَعْجَزَ كُلِّ اللُّسَنَةِ  
 2261- وَلَيْسَ فِي ذَا الْقِسْمِ هَاهُنَا نَظَرٌ  
 2262- وَثَالِثٌ يُذَرَى مِنَ التَّنْبِيهِ  
 2263- بِحَسَبِ الْإِنْزَالِ وَالْخِطَابِ  
 2264- مِنْ جِهَةِ التَّقْرِيبِ لِلتَّفْهِيمِ  
 2265- وَذَا لَهُ قَوَاعِدُ أَصْلِيَّةٌ  
 2266- وَهِيَ أَنَا أُورِدُ مِنْهَا أَمْثَلَهُ  
 2267- مِنْ ذَلِكَ الْإِنْذَارُ لِلْعَبِيدِ  
 2268- وَمِنْهُ الْإِبْلَاجُ وَالِاسْتِقْصَاءُ  
 2269- وَالتَّارُكُ لِأَخْذِ بَذَنْبِ أَوَّلِ  
 2270- كَذَا الثَّانِي فِيهِ وَالتَّثْبُتُ
- لِفَهْمِهِ كَالنَّحْوِ وَاللُّغَاتِ  
 وَالنَّسْخِ وَالْأَسْبَابِ لِلتَّنْزِيلِ  
 وَإِنَّمَا سَيِّقَ لِأَن يُبَيِّنَا  
 وَسِيْلَةً وَمَا لِذَاكَ قَصْدُ  
 وَكَالنُّجُومِ وَكَالِإِضْطِرَّالِ  
 وَإِنَّهُ لَغَايَةٌ لِلْمُنْصِفِ  
 يُؤْخَذُ مِنْ جُمْلَتِهِ مُتَمِّمًا  
 لَا مِنْ تَفَاصِيلِ عَلَيْهِنَّ اخْتِوَا  
 عَلَى ثُبُوتِ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ  
 بِمُقْتَضَى الْجُمْلَةِ لَا التَّفْصِيلِ  
 بِسُورَةٍ لَا عَلَى الْإِمْتِيَازِ  
 لَيْسَ بِمُحْتَاجٍ لِتَقْرِيرِ هُنَا  
 وَكُتِبَ الْكَلَامُ فِيهِ تُعْتَبَرُ  
 لِعَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ  
 بِمُقْتَضَاهُ لِأُولَى الْأَلْبَابِ  
 وَالْقَصْدُ لِلتَّأْدِيبِ وَالتَّعْلِيمِ  
 فِي طَيِّهَا فَوَائِدُ فَرْعِيَّةٌ  
 تُوضَحُ مِمَّا نَصَّ فِيهِ مُجْمَلُهُ  
 مِنْ قَبْلِ أَخْذِ وَقَعِهِ الشَّدِيدِ  
 فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ لِلْمُكَلَّفِ  
 وَعَدَمُ التَّعْجِيلِ لِلْمُسْتَعْجِلِ  
 وَحَالُ الْإِنْزَالِ لِذَاكَ مُثَبَّتٌ

2271- وَالْقَصْدُ لِلتَّحْسِينِ لِلْعِبَارَةِ  
 2272- وَغَيْرُهُ وَمَا اقْتَضَى وَضُوحًا  
 2273- وَمِنْهُ كَيْفِيَّةُ الْأَخْذِ فِي الدُّعَا  
 2274- وَالْقَصْدُ لِلتَّقْدِيمِ لِلْوَسِيلَةِ  
 2275- وَمُقْتَضَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ  
 2276- وَالْقَصْدُ لِلنِّدَاءِ دُونَ حَرْفِ  
 2277- لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنْ اسْتِشْعَارِ  
 2278- وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلُ فِي شَأْنِ النِّدَا  
 2279- وَقِسْمُهَا الْأَوَّلُ قِسْمُ الْعَمَلِ  
 2280- وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 2281- أَخْذًا مِنَ النُّصُوصِ فِي الْكِتَابِ  
 2282- بِمَا يُؤَدِّيهِ وَيَقْتَضِيهِ  
 2283- وَذَاكَ مُحْتَوٍ عَلَى عُلُومِ  
 2284- أَحَدُهَا مَعْرِفَةُ الْمَعْبُودِ  
 2285- ثَانٍ لَهُ مَعْرِفَةُ الْكَيْفِيَّةِ  
 2286- ثَالِثُهَا مَعْرِفَةُ الْمَمَالِ  
 2287- وَكُلُّهَا تَدْخُلُ تَحْتَ جِنْسِ  
 2288- أَغْنِي بِهِ التَّعَبُّدَ الْمَطْلُوبَا  
 2289- مِنْ حَيْثُ لَا يَعْبُدُ مَنْ لَا يَعْرِفُ  
 2290- وَأَنَّهُ النَّاهِي لَهُ وَالْأَمْرُ  
 2291- مَرْجِعُهُ لِحِجَّةِ التَّعَبُّدِ  
 2292- ثُمَّ النُّفُوسُ ذَاتُ طَبْعٍ حَالِ

كَمِثْلِ مَا فِي مُوجِبِ الطَّهَارَةِ  
 فِي مَقْطَعِ الْحَقِّ أَتَى تَضْرِيحًا  
 لِّلْهِ جَلَّ وَعَلَا تَضَرُّعًا  
 فِيمَا يُرِيدُ بَعْدَهَا حُصُولَهُ  
 وَغَيْرَهَا دَلِيلُ هَذَا الْبَابِ  
 بِلَفْظِ رَبِّ الْمُقْتَضَى لِلْعَظْفِ  
 قُرْبِ الْمُنَادَى عَالِمِ الْأَسْرَارِ  
 وَالِاتِّفَاتِ مَا يُؤَفِّي الْمَقْصِدَا  
 وَقَصْدُهُ بِالذِّكْرِ قَصْدٌ أَوَّلِي  
 وَعَرَفُوا بِمَا لَهُ مِنْ حُكْمِ  
 بِالنُّطْقِ وَالْمَفْهُومِ فِي الْخِطَابِ  
 فَهَمُّ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فِيهِ  
 ثَلَاثَةٌ بَيِّنَةُ التَّفْسِيمِ  
 وَمَنْ لَهُ تَوَجُّهُ الْعَبِيدِ  
 فِيمَا بِهِ تَوَجُّهُ الْبَرِيَّةِ  
 لِمَا بِهِ نَتِيجَةُ الْأَعْمَالِ  
 الْجِنُّ مَخْلُوقٌ لَهُ كَالِإِنْسِ  
 وَهُوَ لَهَا مُسْتَلْزِمٌ وَجُوبًا  
 وَعِنْدَمَا يَعْلَمُهُ الْمُكَلَّفُ  
 وَحَقُّهُ عَلَيْهِ حَقٌّ ظَاهِرٌ  
 اِحْتِاجٌ لِلْعِلْمِ بِهَذَا الْمَقْصِدِ  
 طَالِبَةٌ نَتَائِجِ الْأَعْمَالِ



- 2293- فَكَانَ ذَا مُسْتَدْعَى الْخِطَابِ
- 2294- فَأَوَّلُ يَشْمَلُ عِلْمَ الذَّاتِ
- 2295- وَمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَيْنِ مِنْ
- 2296- فَهِيَ وَسَائِطُ لَدَى الْوُجُودِ
- 2297- وَكُلُّ أَصْلٍ ثَابِتٍ لِلدِّينِ
- 2298- وَذَا بِهِ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ
- 2299- وَالثَّانِ مَا يَشْمَلُ فِي التَّعْرِيفِ
- 2300- مِنَ الْعِبَادِيَّاتِ وَالْعَادَاتِ
- 2301- وَكُلُّ مَا يُتَّبَعُ لِلتَّكْمِيلِ
- 2302- وَأَصْلُهُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
- 2303- وَالثَّالِثُ الشَّامِلُ فِيهِ النَّظَرُ
- 2304- أَحَدُهَا الْمَوْتُ وَمَا يَلِيهِ
- 2305- وَثَالِثٌ مَنْزِلُ الْإِسْتِقْرَارِ
- 2306- وَإِنَّ هَذَا الْجِنْسَ فِي التَّرْغِيبِ
- 2307- وَمِنْهُ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّاجِيْنَ
- 2308- فَذَاكَ مَا مِنَ الْقُرْآنِ قَدْ ظَهَرَ
- 2309- لَا كِنَّهَا قَدْ رَدَّهَا الْغَزَالِي
- 2310- ثَلَاثَةٌ سَوَابِقُ مُهِمَّةِ
- 2311- مَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ وَالسَّوْجِهِ
- 2312- وَقِصَصُ الْمُجِيبِ وَالْمُعَانِدِ
- 2313- وَعِلْمُ كَيْفِيَّةِ أَخْذِ الزَّادِ
- لَأَنَّ يَنْصَحَ حَالَةَ الْمَاءَابِ
- وَالْعِلْمَ بِالْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ
- أَمْرُ النُّبُوتِ الَّتِي لَهَا رُكْنٌ
- بَيْنَ الْمُكَلَّفِينَ وَالْمَعْبُودِ
- عِلْمِيًّا أَوْ لِلْفِعْلِ بِالتَّعْيِينِ
- لِمُبْطِلٍ مُكَمَّلٍ لِلشَّانِ
- لِكُلِّ مَا يَرْجِعُ لِلتَّكْلِيفِ
- وَشَامِلٌ جِنْسَ الْمُعَامَلَاتِ
- مِنَ الْكِفَايَاتِ عَلَى التَّفْصِيلِ
- وَعَكْسِهِ وَمُحْكَمِ التَّضْرِيفِ
- مَوَاطِنًا ثَلَاثَةً تُعْتَبَرُ
- ثَانٍ لَهُ الْعَرَضُ وَمَا يَحْوِيهِ
- فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ أَوْ فِي النَّارِ
- تَكْمِيلُهُ وَمُقْتَضَى التَّرْهِيْبِ
- وَمُنْتَهَاهُمْ وَالْمُكَذِّبِينَ
- فَانْحَصَرَتْ عُلُومُهُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ
- لِسِتَّةٍ تَأْتِي عَلَى الْإِجْمَالِ
- وَمِثْلُهَا تَوَابِعُ مُتِمَّةِ
- إِلَيْهِ وَالْمَعَالِ حَيْثُ يَنْتَهَى
- وَرَدُّ كُلِّ بَاطِلٍ وَفَاسِدِ
- لِلسَّفَرِ الْمُفْضِي إِلَى الْمَعَادِ

## «المسألة الثامنة»

- 2314- وَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ عَنْهُ صَادِرُ  
 2315- مُسْتَنَدًا فِيهِ لِمُرْسَلِ الْخَبَرِ  
 2316- فَمِنْهُ أَنَّ بَاطِنَ الْكِتَابِ  
 2317- وَالظَّاهِرُ التَّلَاوَةُ الْمُجَرَّدَةُ  
 2318- وَمَا أَتَى مِنْ طَلَبِ التَّدْبِيرِ  
 2319- وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ مَا مَعْنَاهُ  
 2320- وَالْبَاطِنُ الْمَعْنَى سِرُّ الْحَقِّ  
 2321- فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِ مُدَّعِيهِ  
 2322- وَإِنْ يَكُنْ مَقْصِدُهُ سِوَاهُ  
 2323- وَلَيْسَ يَكْفِيهِ حَدِيثُ مُرْسَلُ  
 2324- وَكُم مِثَالِ ثَابِتِ التَّقْرِيرِ  
 2325- مِنْ ذَاكَ مَا فِي سُورَةِ النَّصْرِ وَفِي  
 2326- لِذَا بَكَى لآيَةِ الْإِكْمَالِ  
 2327- وَالذَّمُّ لِلْكَفَّارِ فِي مَوَاطِنِ
- أَنَّ لِلْقُرْآنِ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ  
 وَمَا مِنَ التَّفْسِيرِ فِيهِ قَدْ صَدَرَ  
 فَهُمْ مُرَادِ اللَّهِ بِالْخَطَابِ  
 دُونَ تَعْقُّلِ لِمَا قَدْ قَصَدَهُ  
 آيَاتِهِ بِصِحَّةِ الْفَرْقِ حَرِ  
 الظَّاهِرُ الْمُفْهِمُ مَا اقْتَضَاهُ  
 يُوتِيهِ مَنْ يَخْتَصُّهُ فِي الْخَلْقِ  
 مَا مَرَّ فَهُوَ لَا نِزَاعَ فِيهِ  
 طَوْلِبَ بِالدَّلِيلِ فِي دَعْوَاهُ  
 بَلْ مَا عَلَى الْقَطْعِ لَهُ تَنْزِيلُ  
 مُصَحِّحِ لِسَابِقِ التَّفْسِيرِ  
 الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ مِنَ النَّعْيِ الْخَفِيِّ  
 عُمَرُ لَا سِتْشَعَارِهِ بِالْحَالِ  
 بَعْدَ اغْتِبَارِ الْأَمْرِ الْبَاطِنِ

## «فصل»

- 2328- وَدَاخِلٌ فِي الظَّاهِرِ الْمُفَسَّرِ  
 2329- جَمِيعُ مَا يَرْجِعُ لِللِّسَانِ  
 2330- كَفَهُمْ مَعْنَى ضَيِّقِ وَضَائِقِ  
 2331- وَمُقْتَضَى النِّدَاءِ لِلتَّفْهِيمِ  
 2332- وَالنَّصْبُ فِي قَالُوا سَلَامًا وَحْدَهُ
- بِمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ الْمُقَرَّرِ  
 مِنْ مَقْصِدِ مَلْحَظِهِ بَيَانِي  
 فِي مَوْضِعِيهِمَا لِأَمْرِ فَارِقِ  
 عَلَى الْخُصُوصِ أَوْ عَلَى التَّعْمِيمِ  
 وَالرَّفْعُ فِي قَالِ سَلَامٌ بَعْدَهُ



- 2333- وَمَا بِسَوْقِ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ لَدَا  
 2334- وَمَيِّزُ مَا يُفِيدُ قَصْدَ الْوَضَلِ  
 2335- وَالْفَرْقُ مَا بَيْنَ إِذَا وَإِنْ وَمَا  
 2336- وَغَيْرِ هَذِهِ مِنَ الْمَعَانِي  
 2337- وَمِنْ هُنَا يَقُولُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
 2338- وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى التَّوْحِيدِ  
 2339- فَإِنَّهُ بَاطِنُهُ الْمُرَادُ  
 2340- وَمِثْلُ مَفْهُومِ أَبِي الدَّحْدَاحِ فِي  
 2341- لَا مِثْلَ مَفْهُومِ الْيَهُودِ  
 تَذَكَّرُوا وَمُبْصِرُونَ قَصْدًا  
 بِحَيْثُ مَا جَاءَ وَقَصْدَ الْفَضْلِ  
 بَعْدَ مِنَ الْجَوَابِ يَأْتِي بِهِمَا  
 الْمُسْتَفَادَاتِ مِنَ الْبَيَانِ  
 إِعْجَازُهُ إِلَى الْفَصَاحَةِ انْتَمَا  
 وَمَا عَلَى الْعِبَادِ لِلْمَعْبُودِ  
 وَبِالَّذِي قَدْ مَرَّ الْإِسْتِشْهَادُ  
 مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ فِي الْمَعْنَى خَفِي  
 فِيهِ تَبًّا لَهُمْ فِي الْقَصْدِ لِلتَّشْبِيهِ

### «المسألة التاسعة»

- 2342- وَكَوْنُ مَفْهُومِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 2343- فَمَا بِهِ اسْتُنْبِطَ غَيْرُ جَارٍ  
 2344- فَلَيْسَ مِنْ عُلُومِهِ وَالْمُدَّعَى  
 2345- سَوَاءً اسْتُفِيدَ مِنْهُ أَوْ بِهِ  
 ظَاهِرُهُ غَيْرُ خَفِي السَّبَبِ  
 عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ بِاِغْتِبَارِ  
 لِذَاكَ مُبْطِلٌ وَغَيْرُ مُتَّبَعِ  
 كَمَنْ نِكَاحُ التَّسْعِ مِنْ مَذْهَبِهِ

### «فصل»

- 2346- وَكَوْنُ مَا يُرَادُ فِي الْخِطَابِ  
 2347- بِمَا مَضَى لَكِنْ لَهُ شَرْطَانِ  
 2348- وَشَاهِدٌ مِنْ نَصٍّ أَوْ مِنْ ظَاهِرٍ  
 بَاطِنُهُ بَادٍ إِلَى الْأَلْبَابِ  
 صِحَّتُهُ بِمُقْتَضَى اللِّسَانِ  
 دُونَ مُعَارِضٍ لَهُ فِي الظَّاهِرِ

### «تكميل»

- 2349- بَعْضُ التَّفَاسِيرِ بِإِشْكَالٍ صَدَرَ  
 2350- قِيلَ أَشِيرَ لِحُرُوفِ الْمُعْجَمِ  
 مِنْ ذَاكَ تَفْسِيرُ فَوَاتِحِ السُّورِ  
 إِنْ كَانَتْ الْأَضْلُ لِيَوْضَعَ الْكَلِمِ

- 2351- وَقِيلَ بَلْ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَدٍ  
 2352- وَذَا وَإِنْ مَعْنَاهُ جَاءَ فِي السَّيْرِ  
 2353- وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا حُرُوفٌ  
 2354- وَإِنَّهُ لَأَغْمَضُ الْأَقْوَالِ  
 2355- وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا أَسْرَارُ  
 2356- لِعَدِّهَا فِي الْمُتَشَابِهَاتِ  
 2357- وَمَعَ الْإِشْكَالِ فَقَدْ تَعَدَّا  
 2358- فَكُلُّ مَا يُنْسَبُ لِلْحُرُوفِ  
 2359- جَمِيعُهُ دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ
- جَاءَ لِتَنْبِيهِ بِهِ عَلَى مُدَدٍ  
 مُحْتَمِلٌ لِلْبَحْثِ فِيهِ وَالنَّظَرِ  
 آتٍ لِأَسْمَاءِ بِهَا تَعْرِيفُ  
 لِبُعْدِهِ عَنْ حَالِ الْإِسْتِعْمَالِ  
 لِلَّهِ عِلْمُهَا وَذَا الْمُخْتَارُ  
 إِذْ لَا دَلِيلَ بِالْبَيَانِ آتٍ  
 قَوْمٌ بِهَا فِيمَا رَأَوْهُ الْحَدًّا  
 مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ وَالتَّضْرِيفِ  
 خَارِجَةُ الْقَصْدِ عَنِ السَّبِيلِ

### «فصل»

- 2360- وَغَيْرُهَا مِنَ التَّفَاسِيرِ الَّتِي  
 2361- لَا بُدَّ مِنْ أَصْلِ هُنَا يُوَالِي
- تُرَوَّى وَمِنْ نَافٍ لَهَا وَمُثَبِّتٍ  
 يَرْفَعُ عَنْهَا وَقَعَ الْإِشْكَالِ

### «المسألة العاشرة»

- 2362- وَمَا اعْتِبَارَاتُ الْقُرْآنِ الْوَارِدَةِ  
 2363- لَكِنْ إِذَا صَحَّحْتُ عَلَى وَزَانٍ  
 2364- حَالٌ يُرَى وَأَصْلُ الْإِنْفِجَارِ  
 2365- وَيَتَّبَعُ الْوُجُودُ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ  
 2366- ثَانِيهِمَا مَا الْأَصْلُ فِي انْفِجَارِهِ  
 2367- وَيَتَّبَعُ الْقُرْآنُ لِلْمَوْجُودِ  
 2368- فَذَا بِهِ الْوَقْفُ السَّبِيلُ الْمَهْيَعُ  
 2369- فَإِنْ أَتَى التَّفْسِيرُ عَنْ مُعْتَبَرٍ
- عَلَى الْقُلُوبِ ذَاتُ حَالٍ وَاحِدَةٍ  
 شُرُوطُهَا كَانَ لَهَا حَالَانِ  
 مِنْ جِهَةِ الْقُرْآنِ فِيهِ جَارٍ  
 فِي فَهْمِ بَاطِنِ الْقُرْآنِ لَا نَظَرَ  
 مِنْ جِهَةِ الْمَوْجُودِ فِي اعْتِبَارِهِ  
 فِي الْإِعْتِبَارِ الْوَارِدِ الْوُجُودِ  
 وَالْأَخْذُ مُطْلَقاً بِهِ مُمْتَنِعٌ  
 عَلَى خِلَافِ شَرْطِهِ الْمُقَرَّرِ



2370- وَلَمْ يَكُنْ يَجْرِي عَلَى الْمَعْهُودِ      فَهُوَ مُنَزَّلٌ عَلَى الْوُجُودِ

«فصل»

2371- وَفِيهِ لِلْسُّنَّةِ أَيْضاً مَدْخَلٌ      لِكَوْنِهَا لِلْحَالَتَيْنِ تَقَبُّلٌ

«المسألة الحادية عشرة»

2372- وَيَنْبَغِي تَنْزِيلُ كُلِّ الْمَدَنِيِّ      فَهُمَا عَلَى الْمَكِّي كَالْمُبَيِّنِ

2373- وَرَعِي ذَا وَذَا عَلَى التَّفْصِيلِ      بِحَسَبِ التَّرْتِيبِ فِي التَّنْزِيلِ

2374- إِذْ غَالِبٌ فِيمَا لَهُ التَّأْخِيرُ      تَكْمِيلٌ أَوْ تَفْصِيلٌ أَوْ تَفْسِيرُ

2375- أَلَا تَرَى أَكْثَرَ آيِ الْبَقَرَةِ      لِسُورَةِ الْأَنْعَامِ كَالْمُفْسَّرَةِ

«فصل»

2376- كَذَلِكَ السُّنَّةُ فِي ذَا الْبَابِ      مِنْ مُقْتَضَى التَّرْتِيبِ كَالكِتَابِ

«المسألة الثانية عشرة»

2377- وَأَعْدَلُ التَّفْسِيرِ ذُو التَّوَسُّطِ      وَمُفَرِّطٌ قَدْ ذُمَّ كَالْمُفَرِّطِ

2378- وَذَاكَ كَانَ فِيهِ شَأْنُ السَّلَفِ      الْمُقْتَدَى بِحَالِهِمْ فِي الْخَلَفِ

2379- وَالْمُفَرِّطُ الَّذِي لَهُ تَعَمُّقُ      فِي جِهَةِ اللَّفْظِ بِحَيْثُ يَسْبِقُ

2380- لِلْفَهْمِ أَنَّ شَأْنَهُ لَمْ يُقْصَدِ      لَمَّا تَرَامَى لِمَدَى مُسْتَبْعَدِ

2381- ثُمَّ الْمُفَرِّطُ الَّذِي قَدْ قَصُرَا      عَنِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ نَظَرَا

«المسألة الثالثة عشرة»

2382- وَحَالَةُ التَّوَسُّطِ الْمَحْمُودِ      حَاصِلُهَا فِي الْفَهْمِ لِلْمَقْصُودِ

2383- مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِبَارُ لِلْمَسَاقِ      بِمُقْتَضَى الْحَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

2384- مَعَ التِّفَاتِ آخِرِ الْكَلَامِ      بِأَوَّلِ وَالْبَدْءِ بِالتَّيَمُّامِ

- 2385- لَكِنْ عَلَى بَعْضٍ لَهُ قَدْ يُقْتَصَرُ  
 2386- ثُمَّ إِذَا مَا صَحَّ فِي اللِّسَانِ  
 2387- وَسَبَبُ التَّنْزِيلِ فِي ذَا الْمَقْصِدِ  
 2388- ثُمَّ الْكَلَامُ الْمُقْتَضِي لِلنَّظَرِ  
 2389- مُتَّحِدٌ بِكُلِّ وَجْهِ وَهُوَ مَا  
 2390- كَأَكْثَرِ السُّورِ فِي الْمَفْصَلِ  
 2391- أَوْ مُتَعَدِّدٌ وَذَاكَ مَا أَتَتْ  
 2392- وَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ شَأْنُهُ اغْتَبِرُ  
 2393- فَكُلُّ قِصَّةٍ تُخَصُّ بِنَظَرٍ  
 2394- عَلَى سَبِيلٍ وَاضِحٍ الْبَيَانِ  
 2395- أَوْ جِهَةٌ النَّظْمِ الْمُقَرَّرِ فِي السُّورِ  
 2396- وَقِسْمُهُ الْأَوَّلُ فِيهِ مِثْلُهُ  
 2397- وَلَا التِّمَاسَ فِيهِمَا لِلْفِقْهِ بَلْ  
 2398- إِذَا فَلَا يَحْصُلُ مَعْنَى السُّورِ  
 2399- كَذَاكَ لَا يَحْصُلُ مَعْنَى آيَةٍ  
 2400- فَصَحَّ أَنْ لَا بُدَّ فِي الْكَلَامِ

## «فصل»

- 2401- وَكُلُّ مَا مَرَّ مِنَ التَّعَدُّدِ  
 بِنِسْبَةِ الْخِطَابِ لِلتَّعَبُّدِ

## «المسألة الرابعة عشرة»

- 2402- الرَّأْيُ فِي الْقُرْآنِ جَاءَ ذَمُّهُ  
 2403- وَالْقَوْلُ أَنَّ الرَّأْيَ فِي الْقُرْآنِ  
 وَالْمُقْتَضِي لَهُ جَلِيٌّ حُكْمُهُ  
 عِنْدَ اغْتِبَارِ شَأْنِهِ ضَرْبَانِ



- 2404- ضَرَبَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُهُ اجْتِبَئِي  
 2405- وَمُقْتَضَى السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ  
 2406- وَالْأَمْرُ فِيهِ وَاضِحُ السَّبِيلِ  
 2407- وَغَيْرُ ذَا يُعَدُّ فِي الْمَذْمُومِ  
 وَهُوَ الْمُوَافِقُ اللَّسَانِ الْعَرَبِي  
 فَقَضَدُ ذَا مُفْضٍ إِلَى الصَّوَابِ  
 وَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى دَلِيلِ  
 وَهُوَ مُرَادُ مُقْتَضَى الْعُمُومِ

### «فصل»

- 2408- وَيُسْتَفَادُ مِنْ هُنَا أُمُورُ  
 2409- مِنْهَا التَّحْفُظُ مِنَ الْقَوْلِ عَلَا  
 2410- وَأَنَّ مَنْ يَتْرُكُ فِيهِ نَظَرَهُ  
 2411- فِي سَعَةٍ مِنْ ذَاكَ إِلَّا إِنْ دَعَتْ  
 2412- وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ لِلْمُفَسِّرِ  
 2413- وَلِيَحْشَ فِيهِ اللَّهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَهُ  
 2414- ثُمَّ لَهُ فِي الْإِحْتِمَالَاتِ سَعَةٌ  
 أَكِيدَةُ يَأْتِي لَهَا تَقْرِيرُ  
 غَيْرِ بَيَانٍ وَاتِّبَاعِ مَا انْجَلَا  
 بِرَأْيِهِ مُعْتَمِدًا مَنْ فَسَّرَهُ  
 ضَرُورَةٌ لَهُ فَحُكْمُهُ ثَبَتَ  
 بَعْدَ عَنِ التَّقْصِيدِ فِي الْمُفَسِّرِ  
 فَلَا يُصِيبُ حُجَّةً فِي الْمَسْأَلَةِ  
 وَهُوَ سَبِيلُ مَنْ مَضَى الْمُتَّبَعَهُ

### «الدليل الثاني: السنة» وفيه مسائل:

#### «المسألة الأولى»

- 2415- وَتُطْلَقُ السُّنَّةُ إِطْلَاقَاتٍ  
 2416- عَنِ الرَّسُولِ كَانَ مِنْ مُبَيَّنٍ  
 2417- وَتَارَةً يَكُونُ لَفْظُ السُّنَّةِ  
 2418- وَتَارَةً يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ  
 2419- وَوَقَعَ الْإِجْمَاعُ فِيهِ فَاقْتَفَى  
 2420- وَأَضْلُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْمَصَالِحِ  
 2421- وَالْخُلَفَاءُ مِنْ هُدَاةِ الْأُمَّةِ  
 أَوَّلَهَا عَلَى الْحَدِيثِ الْآتِي  
 بِهِ الْكِتَابُ أَوْ سِوَى مُبَيَّنٍ  
 إِطْلَاقُهُ مُقَابِلًا لِلْبِدْعَةِ  
 مَا فِيهِ لِلصَّحَابَةِ اجْتِهَادُ  
 كَالْحَدِّ فِي الْخَمْرِ وَجَمْعِ الْمُصْحَفِ  
 لِذَاكَ رَاجِعٌ بِأَمْرِ وَاضِحٍ  
 لِقَوْلِهِ عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي

- 2422- فَصَحَّ أَنَّ السُّنَّةَ الْمُتَّبَعَةَ بِأَمْرِهِ مَحْصُورَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ  
2423- فِي قَوْلِهِ وَفَعَلِهِ وَمَا أَقَرَّ وَمَا عَنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ اسْتَقَرَّ

### «المسألة الثانية»

- 2424- وَأَنَّ لِلْسُّنَّةِ عِنْدَ النَّظَرِ وَالْإِغْتِبَارِ رُتَبَةً التَّأَخُّرِ  
2425- عَنِ الْكِتَابِ بِالذَّلِيلِ الْمُعْتَبَرِ مِنْ مُقْتَضَى الْأَخْبَارِ فِيهِ وَالْأَثَرِ  
2426- وَمَعَ ذَا فَهِيَ لَهُ مُبَيَّنَةٌ وَمَا أُبَيِّنَ سَابِقُ مَا بَيَّنَّهُ  
2427- وَذَا الْمُرَادُ بِقَضَاءِ السُّنَّةِ عَلَيْهِ فِي الْمَنْقُولِ لِلْأُيُومَةِ

### «المسألة الثالثة»

- 2428- وَبَعْدُ فَالْسُّنَّةُ فِي مَعْنَاهَا إِلَى الْكِتَابِ بَيْنَ رُجْعَاهَا  
2429- لِمَا لَهَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ وَالْبَسْطِ وَالتَّفْصِيلِ لِلْمَعَانِي  
2430- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ مَعَ أدْلَاهُ لَا يَنْتَمِي وَاضِحُهَا لِقِلَّةِ  
2431- فَهِيَ بَيَانُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ وَهُوَ لِمَا يُبْدِيهِ ذُو شُمُولٍ

### «المسألة الرابعة»

- 2432- لِلنَّاسِ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ مَأْخِذُ عَتِيدَةِ الصَّوَابِ  
2433- مِنْهَا اغْتِبَارُ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ فِي صِحَّةِ السُّنَّةِ فِي الْمَعَانِي  
2434- مِثْلُ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَهُوَ عَلَى مَا تَقْتَضِي دَلِيلُ  
2435- لِأَنَّهُ الْأَصْلُ لِمَا قَدْ مَرَّ وَذَا لِبَعْضِ السَّلَفِ اسْتَقْرَاءُ  
2436- وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ أَوْ هُوَ نَفْسُهُ عَلَى الْإِعْمَالِ  
2437- ثَانٍ لَهُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْأَخْذُ لِلْسُّنَّةِ تَبْيِينًا لِمَا  
2438- جَاءَ عَلَى الْإِجْمَالِ فِي الْكِتَابِ مِنْ مُقْتَضَى الشُّرُوطِ وَالْأَسْبَابِ  
2439- وَغَيْرِهَا أَوْ الْمُقَدَّرَاتِ وَمَا لَهُ حَدٌّ بِكَيْفِيَّاتِ



وَأَنَّهُ لِمُقْتَضَى بِالْآيَةِ  
عَلَيْهِ قَدْ دَلَّ بِمَا يُصَابُ  
مَا كَانَ مُجْمَلًا مِنَ الْمَعَانِي  
فَهُوَ لَدَى السُّنَّةِ قَدْ تَفَصَّلَا  
تَجِدُهُ فِيهَا وَاضِحَ الشَّوَاهِدِ  
يُلْفَى وَفِي الْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ  
إِلَيْهِ تَرْغِيبًا وَتَرْهِيبًا مَعَا  
ثُمَّ تَلَا فِي طَارِيئِ النُّقْصَانِ  
وَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِالْبَيَانِ  
وَالْعِرْضُ عِنْدَ مُلْحَقِ وَالنَّسْلِ  
بِالسُّنَّةِ الْحَاجِي وَالْتَّحْسِينِ  
حَيْثُ مَجَالُ الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ  
فِي مُقْتَضَى الْكِتَابِ وَارْدَيْنِ  
وَاسِطَةً فِيهَا اجْتِهَادُ الْعُلَمَاءِ  
أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِهَا التَّعَبُّدُ  
إِذْ ذَاكَ فِيهَا وَلَهُ وَجْهَانِ  
مُحْتَمِلًا لِذَا وَهَذَا أَضْلَاهَا  
مَعَ ذِي اشْتِبَاهٍ عِنْدَ الْإِسْتِعْمَالِ  
مَعَ لَاحِقٍ يُوجَدُ فِي مَبَاحِثِ  
فِيهِ لَفَرْعٍ مَعَ أَضْلٍ رَاسٍ  
أَضْلٌ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي شَأْنِ  
بِهِ وَمَا يَشْمَلُهُ مَعْنَاهُ

2440- مِنْ نَوْعِي الْعَادَةِ وَالْعِبَادَةِ  
2441- الثَّالِثُ اعْتِبَارُ مَا الْكِتَابُ  
2442- فِي مُقْتَضَى السُّنَّةِ مَعَ بَيَانِ  
2443- فَكُلُّ مَا لَدَى الْكِتَابِ أَصْلًا  
2444- وَلْتَعْتَبِرْ ذَلِكَ فِي الْمَقَاصِدِ  
2445- فَإِنَّ حِفْظَ الدِّينِ فِي الْإِيمَانِ  
2446- وَفِي مُكَمَّلَاتِهِ وَهِيَ الدُّعَا  
2447- ثُمَّ جِهَادُ كُلِّ ذِي عُذْوَانِ  
2448- وَأَضْلُ ذَاكَ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ  
2449- وَالنَّفْسُ وَالْمَالُ كَذَا وَالْعَقْلُ  
2450- وَكَالضَّرُورِيَّاتِ فِي التَّبَيِّنِ  
2451- الْمَأْخُذُ الرَّابِعُ وَهُوَ يُعْتَبَرُ  
2452- مَا بَيْنَ جَانِبَيْنِ وَاضِحَيْنِ  
2453- أَوْ سُنَّةٍ تَجَادَبَا بَيْنَهُمَا  
2454- مَا لَمْ يَكُ الْمَأْخُذُ فِيهَا يَبْعُدُ  
2455- فَتَضَدُّ السُّنَّةُ بِالْبَيَانِ  
2456- إِلْحَاقُهَا بِجَانِبٍ أَوْ جَعْلُهَا  
2457- كَبَيِّنِ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ  
2458- وَأَضْلَى الطَّيِّبِ وَالْخَبَائِثِ  
2459- كَذَاكَ مَا الْمَجَالُ لِلْقِيَّاسِ  
2460- كَمِثْلِ أَنْ يُوجَدَ فِي الْقُرْآنِ  
2461- وَتُلْحَقُ السُّنَّةُ مَا دَانَاهُ

- 2462- كَانَ بِوَحْيٍ أَوْ بِإِلَاجِهَا  
 2463- وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي الرِّضَاعَةِ  
 2464- الْمَأْخُذُ الْخَامِسُ مَا فِيهِ النَّظَرُ  
 2465- إِلَى أدْلَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ  
 2466- يَرْجِعُ مَعْنَاهَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ  
 2467- فَتَضَدُّ السُّنَّةُ فِي ذَا الْمَعْنَى  
 2468- وَمِثْلُ ذَا مِنْ الْحَدِيثِ لَا ضَرَرَ  
 2469- الْمَأْخُذُ السَّادِسُ مَا فِيهِ النَّظَرُ  
 2470- وَقَضْدُهُ تَطَلُّبُ الْمَعْنَى  
 2471- إِمَّا عَلَى التَّنْصِصِ أَوْ إِشَارَةٍ  
 2472- وَهُوَ وَإِنْ أُلْفِيَ فِي مَسَائِلٍ
- وَإِنَّ ذَاكَ فِي الرَّبِّاءِ  
 وَحُكْمِ مَاءِ الْبَحْرِ فِي الطَّهَارَةِ  
 مُسْتَنْدٌ فِيمَا مِنَ الْحُكْمِ اعْتَبَرَ  
 جَاءَتْ لِجُمْلَةٍ مِنَ الْمَعْنَى  
 مَعَ اخْتِلَافِ أَضْرِبِ الْمَوَارِدِ  
 كَأَنَّهَا مَجْمُوعٌ مَا قَدْ عُنَا  
 مَعَ مَا بِمَعْنَاهُ اسْتَقَرَّ فِي سُورٍ  
 إِلَى تَفَاصِيلِ الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ  
 فِي سُنَّةٍ مِنْ مُقْتَضَى الْقُرْآنِ  
 مِنْ حَيْثُ مَا تُفْهَمُ الْعِبَارَةُ  
 مِثْلُ بَيَانِ الْفَجْرِ غَيْرُ شَامِلٍ

### «المسألة الخامسة»

- 2473- وَحَيْثُ قِيلَ فِي الْكِتَابِ إِنَّهُ  
 2474- وَإِنَّمَا جَاءَتْ لَهُ مُبَيِّنَةٌ  
 2475- فَذَاكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَامِرِ  
 2476- وَخَارِجٌ عَنْ ذَاكَ كَالْإِخْبَارِ  
 2477- ضَرْبَانِ ضَرْبٌ جَاءَ فِي التَّقْرِيرِ  
 2478- فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ أَنَّهُ  
 2479- كَمِثْلِ مَا عَنْهُ أَتَى فِي حَالِ  
 2480- ثَانِيهِمَا مَا وَقَعَ ابْتِدَاءً  
 2481- فَذَاكَ لَا يَلْزَمُ فِيهِ أَنْ يُرَا  
 2482- وَفِي الصَّحِيحِ مِنْهُ حَظٌّ صَالِحٌ
- دَلِيلٌ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ  
 وَلِعُمُومِ مَا اقْتَضَى مُعَيِّنَةٌ  
 وَلِلنَّوَاهِي وَلِلْإِذْنِ الصَّادِرِ  
 بِمَا يَكُونُ أَوْ بِأَمْرِ جَارٍ  
 فِي مَوَرِدِ السُّنَّةِ كَالْتَفْسِيرِ  
 تُبَيِّنُ الْكِتَابَ فِيهِ السُّنَّةُ  
 أَمَّتِيهِ وَقِصَّةِ الدَّجَالِ  
 لِغَيْرِ تَفْسِيرٍ بِحَيْثُ جَاءَ  
 وَفِي الْكِتَابِ أَضْلُهُ مُقَرَّرًا  
 وَفِي الْمُكَمَّلَاتِ ذَاكَ وَاضِحٌ



## «المسألة السادسة»

- 2483- وَتُطْلَقُ السُّنَّةُ فِي الْإِخْبَارِ  
 2484- فَالْقَوْلُ بَيِّنٌ وَلَا تَفْصِيلَ فِي  
 2485- وَالْفِعْلُ فِيهِ الْكَفُّ مِمَّا يُدْخَلُ  
 2486- هَذَا وَلَا بُدَّ مِنَ التَّبْيِينِ  
 2487- فَمَا بِهِ فِعْلُ الرَّسُولِ حَقًّا  
 2488- مَا لَمْ يَرِدْ مَا يَقْتَضِي تَبْيِينَهُ  
 2489- وَذَا مُقَرَّرٌ لَدَى الْأُصُولِ  
 2490- تَقْرِيرٌ أَنَّ الْفِعْلَ فِي التَّأْسِي  
 2491- وَالتَّرْكَ فِي الْأَصْلِ لِغَيْرِ مَا أُذِنَ  
 2492- إِمَّا عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ فِي حَالِ  
 2493- وَقَدْ يَكُونُ التَّرْكَ فِي الْمُبَاحِ  
 2494- كَالْتَّرْكِ لِلضَّبِّ بِحُكْمِ الطَّبْعِ  
 2495- وَالتَّرْكَ خَوْفَ الْإِفْتِرَاضِ لِلْعَمَلِ  
 2496- أَوْ تَرَكَ مَفْضُولٍ بِفِعْلِ الْأَفْضَلِ  
 2497- وَأَمَّا الْإِقْرَارُ لِمَا قَدْ سُمِعَا  
 2498- عَلَى الْمُبَاحِ وَعَلَى الْمَطْلُوبِ  
 2499- إِذْ كُلُّهَا فِي مُقْتَضَى الْإِذْنِ أَنْدَرَجَ  
 2500- قَوْلُ الرَّسُولِ بِاقْتِرَانِ الْفِعْلِ فِي  
 شَأْنِ التَّأْسِي غَايَةَ الْمُكْلَفِ

## «المسألة السابعة»

- 2500- قَوْلُ الرَّسُولِ بِاقْتِرَانِ الْفِعْلِ فِي  
 شَأْنِ التَّأْسِي غَايَةَ الْمُكْلَفِ

- 2501- وَحَيْثُ مَا الْقَوْلُ بِإِذْنٍ قَدْ وَرَدَ  
وَكَانَ فِي الْفِعْلِ سِوَى ذَاكَ اغْتُمِدَ  
2502- فَلَا قِتْدَاءَ بِالرَّسُولِ أَحْسَنُ  
فِي التَّارِكِ وَالْأَخْذِ بِإِذْنِ بَيْنِ  
2503- كَيْدْنِهِ فِي الْهَجْوِ لِلْكَفَّارِ  
وَمَا عَلَى سَبِيلِ ذَاكَ جَارِ

### «المسألة الثامنة»

- 2504- وَإِنْ يُوَافِقُ فِعْلُهُ مَا قَدْ أَقْرَ  
فَهُوَ صَحِيحٌ فِي التَّاسِي مُعْتَبَرُ  
2505- إِذْ نَفْسُ الْإِقْرَارِ بِحَيْثُ مَا صَدَرَ  
لَا يَقْتَضِي الْجَوَازَ مِنْ غَيْرِ نَظَرُ

### «المسألة التاسعة»

- 2506- وَسُنَّةُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ  
مَقْبُولَةٌ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ  
2507- لِمَا أَتَى فِي شَأْنِهِمْ خُصُوصاً  
أَوْ فِي عُمُومٍ يَقْبَلُ التَّخْصِيصُ  
2508- وَشِدَّةُ اقْتِدَائِهِمْ أَوْجَبَ أَنْ  
كَانَ الَّذِي يَرُونَهُ أَهْدَى سَنَنِ  
2509- وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ كَوْنُ مَالِكٍ  
مُتَّبِعاً مُسْتَحْسَنَ الْمَدَارِكِ  
2510- إِذْ جَدَّ فِي اقْتِفَاءِ آثَارِ السَّلَفِ  
فَصَارَ مُقْتَدَى بِهِ عِنْدَ الْخَلْفِ

### «المسألة العاشرة»

- 2511- مَا كَانَ مُخْبِراً بِهِ الرَّسُولُ  
مِنْ خَبَرٍ فَهُوَ كَمَا يَقُولُ  
2512- مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ فِيمَا أَخْبَرَ  
بِهِ وَعَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ جَرَا  
2513- كَمِثْلٍ مَا إِذَا بِحُكْمٍ نَطَقَا  
أَمْراً وَنَهياً فَهُوَ حَقٌّ مُطْلَقاً  
2514- مُتَّبِعَ الْحُكْمِ بِكُلِّ حَالٍ  
فِي الْإِعْتِقَادَاتِ وَفِي الْأَعْمَالِ  
2515- لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَحْيِ وَالْإِلْهَامِ  
فِيهِ وَالْإِطْلَاعِ وَالْمَنْامِ  
2516- لِأَنَّهُ مُؤَيَّدٌ مَغْضُومٌ  
وَفِي الْكَلَامِ حُكْمٌ ذَا مَعْلُومٍ  
2517- وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْحُكْمَ  
بِذَاكَ لِلْأُمَّةِ لَنْ يَعُمَّ مَا



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الاجْتِهَادِ

- 2518- وَيَرْجِعُ الْقَضْدُ بِحَيْثُ اجْتِهَدَا إِلَى اجْتِهَادٍ وَلِفَتْوَى وَاقْتِدَا  
2519- فَانْحَصَرَ الْكَلَامُ فِي أَطْرَافٍ ثَلَاثَةٍ بَيَّانُهَا يُوَافِي

### الطَّرْفُ الْأَوَّلُ

فيما يتعلق بالمجتهد من جهة الاجتهاد وفيه مسائل

#### «المسألة الأولى»

- 2520- الاجْتِهَادُ كُلُّهُ ضَرْبَانِ  
2521- دُونَ انْقِطَاعٍ وَهُوَ مَا تَعَلَّقَا  
2522- وَأَنَّهُ لَا خُلْفَ فِي قَبُولِهِ  
2523- مُسْتَدْعِيًا لِلْبَحْثِ فِي تَعْيِينِ  
2524- كَمِثْلِ فَهْمٍ مُدَّعٍ مِنْ مُدَّعَا  
2525- وَلَا غِنَى عَنْهُ لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ  
2526- وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا يَرْتَفِعُ  
2527- وَبَعْضُهُ صَحَّ بِهِ التَّقْلِيدُ  
2528- لَا كِنَّ الاجْتِهَادَ فِي الْأَنْوَاعِ لَا  
2529- ثَانِيَهُمَا الْمُمْكِنُ أَنْ يَنْقُطَعَا  
2530- الْأَوَّلُ التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاطِ  
2531- فَيَحْصُلُ التَّنْقِيحُ فِيهَا بِالنَّظَرِ  
2532- كَمِثْلِ مَا فِي قِصَّةِ الْمُوَافِي
- مُتَّصِلُ الْحُكْمِ مَدَى الزَّمَانِ  
بِحَيْثُ تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ أُظْلِقَا  
كُلُّ مَا يُؤْخَذُ مِنْ دَلِيلِهِ  
مَحَلُّهُ بِمُوجِبِ تَبْيِينِي  
عَلَيْهِ كَيْ يُنْفِذَ مَا قَدْ شُرِعَا  
بَلْ لِلْمُكَلَّفِينَ حُكْمُهُ اغْتِمِدُ  
لَا رَتْفَعَ التَّكْلِيفُ وَهُوَ مُمْتَنِعُ  
فِيمَا فِي الْأَنْوَاعِ لَهُ وَجُودُ  
يَكْفِي فِي الْأَشْخَاصِ إِذَا تَوَمَّلَا  
وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةِ تَنَوُّعَا  
فِي جُمْلَةٍ أَوْصَافٍ بِهَا النَّصُّ حَفِي  
لَمَيَزٍ مُلْغَى شَأْنُهُ وَمُعْتَبَرُ  
مُنْتَهَكِ الصِّيَامِ مِنْ أَوْصَافِ

- 2533- وَهُوَ مِنَ التَّأْوِيلِ لِلظَّوَاهِرِ  
 2534- الثَّانِ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ حَيْثُ مَا  
 2535- وَنِيلَ بِالْبَحْثِ وَالْاجْتِهَادِ  
 2536- وَالثَّالِثُ التَّحْقِيقُ لِلْمَنَاطِ مَعَ  
 2537- كَأَنَّهُ تَحَقُّقُ مَنَاطٍ مَا  
 2538- وَأَنَّهُ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ  
 2539- لِكَوْنِهِ مِثْلَ الطَّبِيبِ يُعْطَى  
 2540- وَكَمْ عَلَى صِحَّةِ هَذَا مِنْ خَبَرٍ
- وَخَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ الصَّادِرِ  
 لَمْ يَكُنْ نَصٌّ بِالْمَنَاطِ أَعْلَمًا  
 وَهُوَ قِيَاسِيٌّ فِي الْاِغْتِدَادِ  
 وَجُودِ تَخْصِصٍ بِهِ الْفَرْقُ يَقَعُ  
 مَنَاطٌ حُكْمُهُ الْأَعْمُ عُلِمَا  
 وَوَاقِعٌ مِنْ أُولَى الْاِخْتِصَاصِ  
 كُلُّ امْرِيٍّ مُضْلِحُهُ بِالْقِسْطِ  
 يَشْهَدُ بِاِغْتِبَارِهِ وَمِنْ أَثَرِ

### «المسألة الثانية»

- 2541- مَقَامُ الْاِجْتِهَادِ فِي الشَّرْعِ اسْتَقَرَّ  
 2542- الْفَهْمُ لِلْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ  
 2543- ثُمَّ تَمَكَّنَ مِنْ اسْتِنْبَاطِ مَا  
 2544- وَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى حُصُولِ
- لِكُلِّ عَالِمٍ بِوُضُفَيْنِ اشْتَهَرَ  
 عَلَى كَمَالِ حَالِهِ مَرْعِيَّةُ  
 رَامَ تَنْزُلًا عَلَى مَا فَهِمَ  
 مَعَارِفٍ تَهْدِي إِلَى السَّبِيلِ

### «تنبيه»

- 2545- مُجْتَهِدٌ فِي الشَّرْعِ لَيْسَ يُلْزَمُهُ  
 2546- مِمَّا لَهُ بِالْاِجْتِهَادِ الْمُوجِبِ  
 2547- أَغْنَى سِوَى الْغَرِيبِ وَالتَّضْرِيفِ  
 2548- فُأَوَّلُ دَلِيلُهُ مِنَ النَّظَرِ  
 2549- وَالْاِجْتِهَادُ بِوُجْهِهِ فِي الرُّتَبِ
- عُمُومُ الْاِجْتِهَادِ فِيمَا يَعْلَمُهُ  
 تَعَلُّقُ غَيْرِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 وَمَا يَخْصُ الشَّعْرَ فِي التَّأْلِيفِ  
 وَالثَّانِ مِمَّا فِي الْمَقَاصِدِ اسْتَقَرَّ  
 بِحَسَبِ الْفَهْمِ لِسَانَ الْعَرَبِ

### «المسألة الثالثة»

- 2550- أَنَّ فُرُوعَ الشَّرْعِ كَالْقَوَاعِدِ  
 تَرْجِعُ فِي الْحُكْمِ لِقَوْلٍ وَاحِدٍ



- 2551- وَلَا يَصِحُّ غَيْرُ ذَاكَ فِيهِ  
 2552- وَلَا زِمٌ فِي الْعَكْسِ أَنْ يُكَلَّفَا  
 2553- وَالْعِي لِلنَّسْخِ وَلِلتَّرْجِيحِ  
 2554- وَلَيْسَ فِي مَجَالِ الْاجْتِهَادِ  
 2555- فَإِنَّهُ مِمَّا بِهِ الْأَدِلَّةُ تَعَارَضَتْ  
 2556- وَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَنْظَارِ  
 2557- وَمِنْهُ الْاِخْتِلَافُ لِلصَّحَابَةِ  
 2558- وَمَا أَتَى فِي شَأْنِ الْاِقْتِدَاءِ  
 2559- أَوْ بِاِغْتِبَارِ قُطْرٍ أَوْ زَمَانٍ  
 2560- وَلَا بِوَقْعِ الْمُتَشَابِهَاتِ  
 2561- فَإِنَّهَا لِاِبْتِلَاءٍ وَضِعَتْ  
 2562- وَمَعَ ذَا فَالذَّمُّ فِيهَا وَارِدُ  
 2563- وَالْاِخْتِلَافُ غَيْرُ حُجَّةٍ وَفِي  
 2564- وَالْوَاجِبُ التَّرْجِيحُ أَوْ تَوْقُفُ  
 2565- وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ لِلطَّلِبِ  
 2566- لِأَنَّ فِي ذَاكَ اتِّبَاعاً لِلْهَوَا  
 2567- إِذْ حِكْمَةُ التَّشْرِيعِ مُقْتَضَاهَا
- وَكَمْ مِنَ الْآيَاتِ تَقْتَضِيهِ  
 غَيْرُ مُطَاقٍ وَهُوَ لِلْمَنْعِ اقْتِفَا  
 قَاضٍ لِمَا قُرِّرَ بِالتَّضْحِيحِ  
 نَقْضٌ لِمَا مَرَّ فِي الْاِسْتِشْهَادِ  
 تَفْصِيلاً أَوْ فِي الْجُمْلَةِ  
 لَا نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَ الْاِغْتِبَارِ  
 الْحُكْمُ وَاحِدٌ بِلا اسْتِرَابَةٍ  
 بِأَيِّهِمْ كَانَ فِيهِ اِبْتِدَاءُ  
 وَذَا هُوَ التَّوَسُّيعُ بِالْبَيَانِ  
 أَغْنِي بِهَا نَوْعَ الْحَقِيقَاتِ  
 لَا أَنَّهَا لِاِخْتِلَافِ شُرْعَةٍ  
 لِمُخْطِئٍ فَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدُ  
 رَدُّ التَّنَازُعِ دَلِيلٌ اقْتُفِي  
 فِيمَا يُرَى دَلِيلُهُ يَخْتَلِفُ  
 تَتَّبِعُ الرُّخْصَةَ فِي الْمَذَاهِبِ  
 وَهُوَ مُضِلٌّ قَضْدُهُ عَنِ السُّوَا  
 أَنْ تَخْرُجَ النُّفُوسُ عَنْ هَوَاهَا

## «فصل»

- 2568- وَمِنْ هُنَا يُمْنَعُ مَنْ يُقْلَدُ  
 2569- فِيهِ اِخْتِلَافٌ مُفْتَيِّنٌ بَلْ يَقِفُ  
 2570- إِذْ نِسْبَةُ الْمُفْتِي إِلَى الْمُقْلَدِ  
 2571- وَالرَّغْيُ لِلْاِخْتِلَافِ مُقْتَضَاهُ
- الْأَخْذُ بِالتَّخْيِيرِ فِيمَا يَرْدُ  
 إِنْ كَانَ بِالتَّرْجِيحِ غَيْرَ مُتَّصِفِ  
 كِنِسْبَةِ الدَّلِيلِ لِلْمُجْتَهِدِ  
 اِغْمَالُ مَرْجُوحٍ بِمَا قَوَاهُ

2572- فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ لِلتَّلَافِي • بَعْدَ الْوُقُوعِ فَاَنْتَفَى التَّنَافِي

#### «المسألة الرابعة»

- 2573- إِنْ مَجَالَ الْاجْتِهَادِ الْمُعْتَبَرُ  
2574- بَيْنَ مَحَلِّي نَفْيٍ أَوْ إثْبَاتٍ  
2575- بَيَانُ ذَا كُلِّ خِطَابٍ وَاقِعٍ  
2576- فِي جِهَةِ النَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ  
2577- وَمَا بِهِ الْقَضْدُ بَدَا بِالْقَطْعِ  
2578- وَلَا مَجَالَ فِيهِ بَعْدُ لِلنَّظَرِ  
2579- وَمَا بَدَا ظَنًّا فَذَا الْمُرَدُّ  
2580- فَغَيْرُ مَا يَقْوَى لِجَانِبٍ رَجَعَ  
2581- وَمَا بِإِحْدَى الْجِهَتَيْنِ تَظْهَرُ  
2582- ثُمَّ ثُبُوتُ الضِّدِّ مَهْمَا ثَبَتَا  
2583- وَذَا لَهُ أَمْثَلَةٌ مِثْلُ الْغَرَرِ  
2584- وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِيمَا قَدْ يُرَا
- مَا كَانَ دَائِرًا بِمُقْتَضَى النَّظَرِ  
وُضُوحُ قَضْدِ الشَّرْعِ فِيهِ آتٍ  
لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ قَضْدُ الشَّارِعِ  
فَذَاكَ نَوْعُ الْمُتَشَابِهَاتِ  
فَذَاكَ قِسْمُ الْوَاضِحَاتِ الْمَرْعِي  
فِيمَا بِهِ إِثْبَاتٌ أَوْ نَفْيٌ ظَهَرَ  
وَالضَّعْفُ كَالْقُوَّةِ فِيهِ يُوجَدُ  
لِلْمُتَشَابِهَاتِ حَيْثُ مَا يَقَعُ  
قُوَّتُهُ فَذَاكَ فِيهِ النَّظَرُ  
مَجْرَاهُ كَالنَّفْيِ بِحَيْثُ مَا آتَا  
إِذْ فِيهِ مَا يُلْغَى وَفِيهِ مُعْتَبَرُ  
يُمْكِنُ أَنْ يُلْغَى وَأَنْ يُعْتَبَرَ

#### «تنبيه»

- 2585- عِلْمُ مَوَاقِعِ الْخِلَافِ الْبَادِ  
2586- وَذَاكَ قَضْدُ كُلِّ مَنْ حَضَّ عَلَى
- مُرَشِّحٍ لِمَرْقَى الْاجْتِهَادِ  
مَعْرِفَةِ الْخِلَافِ أَنْ تُحْصَلَ

#### «المسألة الخامسة»

- 2587- وَحَيْثُ الْاجْتِهَادُ فِي اسْتِنْبَاطِ مَا  
2588- فَالْعِلْمُ بِاللِّسَانِ شَرْطٌ فِيهِ  
2589- وَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى اللِّسَانِ
- إِلَى النُّصُوصِ حُكْمُهُ قَدْ انْتَمَا  
حَسَبَمَا قَدْ مَرَّ فِي التَّنْبِيهِ  
بِحَيْثُ مَا جُرِّدَ لِلْمَعَانِي



2590- مِنْ الْمَفَاسِدِ أَوْ الْمَنَافِعِ بَلْ شَرْطُهُ الْعِلْمُ بِقَصْدِ الشَّارِعِ

«المسألة السادسة»

2591- ثُمَّ بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ قَدْ يُرَا تَعَلَّقُ لِاجْتِهَادِ نَظَرًا  
2592- فَذَا لِقَصْدِ الشَّرْعِ لَا يَفْتَقِرُ كَمَا اللِّسَانُ فِيهِ لَا يُعْتَبَرُ  
2593- وَذَاكَ كَالْقَارِئِ فِيَمَا يَحْمِلُ أَوْ صَاحِبِ الْحَدِيثِ فِيَمَا يَنْقُلُ

«المسألة السابعة»

2594- وَالِاجْتِهَادُ مَعَ ذَا ضَرْبَانِ مُعْتَبَرُ شَرْعاً لِأَهْلِ الشَّانِ  
2595- وَهُوَ الَّذِي يَصْدُرُ عَمَّنْ أَحْكَمَا أُصُولُهُ وَذَاكَ مَا تَقَدَّمَ  
2596- ثَانِيهِمَا مَا كَانَ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ لِكَوْنِهِ عَنْ غَيْرِ أَهْلِهِ صَدَرَ  
2597- وَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَهْوَاءِ وَذَمُّهُ لَيْسَ بِذِي خَفَاءِ

«المسألة الثامنة»

2598- الْخَطَأُ الْآتِي فِي الْاجْتِهَادِ فِيَمَا الدَّلِيلُ فِيهِ غَيْرُ بَادٍ  
2599- حَتَّى يُرَى الْمَفْهُومُ غَيْرَ مَا قُصِدَ أَوْ حَيْثُ عِرْفَانُ الدَّلِيلِ قَدْ فُقِدَ  
2600- وَمَوْقِعُ الْخَطَأِ فِي الْكُلِّيِّ أَشَدُّ حَالاً مِنْهُ فِي الْجُزْئِيِّ  
2601- وَزَلَّةُ الْعَالِمِ لَا تُعْتَمَدُ فِي مَا أَخَذَ الْعِلْمَ وَلَا تُقَلَّدُ

«فصل»

2602- وَفِي الْخِلَافِ بَعْدُ لَا يُعْتَدُ بِهَا وَلَا فِي بَابِهِ تُعَدُّ  
2603- وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ تَنْبِيْهَا عَلَا أَنْ يَتَحَاشَى مِثْلَهَا إِنْ نَقَلَا  
2604- وَهِيَ مُنَافَاةُ الدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ الْمُقْتَفَى سَبِيلُهُ فِي الشَّرْعِ  
2605- وَأَهْلُ الْاجْتِهَادِ يَعْرِفُونَا مَوْضِعَهَا مَعْرِفَةً يَقِينَا

## «المسألة التاسعة»

- 2606- وَعَارِضٌ لِقِسْمٍ غَيْرِ الْمُعْتَبَرِ  
 2607- وَخُلُقُهُ إِنْ كَانَ فِي جُزْئِيٍّ  
 2608- مِمَّا يُرَى فِي الشَّرْعِ ذَا اسْتِقْلَالٍ  
 2609- فَهُوَ بِأَخْذِ بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهِ  
 2610- وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَهْوَاءِ  
 2611- وَأَضْلُ هَذَا الْقِسْمِ بِالتَّفْصِيلِ  
 2612- وَقَدْ أَتَى الْحَدِيثُ بِالتَّحْذِيرِ
- الِاعْتِقَادُ أَنَّهُ أَهْلُ النَّظَرِ  
 فَهُوَ أَخَفُّ مِنْهُ فِي الْكُلِّيِّ  
 فِي الِاعْتِقَادَاتِ أَوْ الْأَعْمَالِ  
 يَقْصِدُ أَنْ يَهْدِمَ كُلِّيَّاتِهِ  
 الْمُبْدِيَّاتِ تَرْكُ الْاهْتِدَاءِ  
 مُسْتَوْضَحٌ مِنْ آيَةِ التَّأْوِيلِ  
 مِنْ مُقْتَفِي مُشْتَبِهِ الْأُمُورِ

## «فصل»

- 2613- وَجَاءَ أَيْضاً فِيهِ عَدُّ الْفِرَقِ  
 2614- وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ بِالْأَوْصَافِ  
 2615- وَقَدْ أَتَى فِي بَعْضِهَا التَّعْيِينُ  
 2616- إِذَا فَفَاحِشٌ يُشَاعُ قَوْلَا  
 2617- لَا كِنَّ ذَا تَظَاهُرٍ مَقْصُودِ
- مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَهَا مُحَقَّقٍ  
 لِيُتَّقَى مِنْ حَالِهَا الْمُنَافِي  
 حِينَ وَجَبَ بِفُحْشِهَا التَّبْيِينُ  
 وَغَيْرُهُ عَنْهُ السُّكُوتُ أَوَّلَى  
 يُقْصَدُ بِالتَّأْدِيبِ وَالتَّشْرِيدِ

## «فصل»

- 2618- ثُمَّ لَهَا عَلَامَةٌ جُمْلِيَّةٌ  
 2619- فِي الْإِفْتِرَاقِ وَفِي الْإِقْتِفَاءِ  
 2620- ثُمَّ عَلَامَاتٌ عَلَى التَّفْصِيلِ
- حَاصِلُهَا مِنْ جِهَةِ الْوُضْفِيَّةِ  
 لِلْمُتَشَابِهَاتِ بِالْأَهْوَاءِ  
 بِحَسَبِ الْآتِي مِنَ الدَّلِيلِ

## «فصل»

- 2621- وَالْعِلْمُ قِسْمَانِ فَقِسْمٌ نَشْرُهُ  
 2622- وَذَاكَ جُلُّ الْعِلْمِ بِالْمَشْرُوعِ
- مُطْلَبٌ وَلَا يَجُوزُ سَنَرُهُ  
 فَكَثْمُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ



- 2623- ثَانِيهِمَا مَا نَشَرُّهُ لَا يُطْلَبُ  
 2624- كَالْمُتَشَابِهَاتِ وَالتَّبَيِّنِ  
 2625- وَبَتَّ عِلْمِ الْمُنتَهِي لِلْمُبْتَدَى  
 2626- وَذَكَرَ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ عَمَلٌ  
 مُطْلَقاً أَوْ فِي حَالَةٍ يُجْتَنَبُ  
 لِحَالَةِ الْفِرْقِ بِالتَّغْيِينِ  
 وَعِلَلِ التَّشْرِيعِ لِلْمُقْلَدِ  
 وَمَا بِالِاسْتِنْبَاطِ فَرَضاً يُنْقَلُ

«تنبيه»

- 2627- إِنَّ جَمِيعَ الْفِرْقِ الْمُضِلَّةِ  
 2628- وَمَا أَتَى التَّكْفِيرُ فِيهِ مِنْهَا  
 مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ بِالْأَدِلَّةِ  
 فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِذَا عَنَّهَا

«المسألة العاشرة»

- 2629- ثُمَّ لِلْأَفْعَالِ مَثَالٌ مُعْتَبَرٌ  
 2630- وَذَآكَ فِي الْأَفْعَالِ بِالْإِطْلَاقِ  
 2631- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ صَحَّ وَالنَّظَرُ  
 2632- وَهُوَ أَمْرٌ صَعْبٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِ  
 2633- وَهَذَا الْأَضْلُ يُنْبِي عَلَيْهِ  
 2634- كَالرَّغْيِ لِلْخِلَافِ وَالذَّرَائِعِ  
 2635- وَكُلُّهَا مَعْدُودَةٌ لِمَالِكٍ  
 2636- وَرَاجِعٌ إِلَيْهِ بَابُ الْحِيلِ  
 2637- وَمِنْهُ يُسْتَمَدُّ الْأَضْلُ الْجَارِي  
 فِي الشَّرْعِ مَقْصُودٌ لَهُ فِيهِ النَّظَرُ  
 عَلَى خِلَافٍ أَوْ عَلَى وِفَاقٍ  
 وَمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ  
 لَا كِنَّهُ مِنْ بَعْدُ عَذْبُ الْمَوْرِدِ  
 قَوَاعِدٌ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ  
 وَأَضْلُ الْإِسْتِحْسَانِ فِي الْمَوَاقِعِ  
 فِيمَا لَهُ مِنْ حَسَنِ الْمَدَارِكِ  
 لِقَلْبِ حُكْمٍ وَسُقُوطِ الْعَمَلِ  
 فِي أَخْذِ مَطْلُوبٍ مَعَ الطَّوَارِي

«المسألة الحادية عشرة»

- 2638- وَهَاهُنَا أَسْبَابُ الْإِخْتِلَافِ  
 2639- مِنْ ذَاكَ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْإِفْرَادِ  
 2640- وَدَوْرَانُ اللَّفْظِ فِي الْحَقِيقَةِ  
 تُذَكَّرُ تَفْصِيلاً بِقَوْلِ شَافٍ  
 أَوْ جِهَةِ التَّضْرِيفِ وَالْإِسْنَادِ  
 وَعَكْسُهَا وَيَقْتَفِي طَرِيقَهُ

- 2641- أَوِ الدَّلِيلُ دَارَ مُقْتَضَاهُ  
 2642- أَوْ بَيْنَ مَا يَخُصُّ أَوْ يَعُمُّ  
 2643- أَوْ كَانَ آتِيًا عَلَى اخْتِمَالِ  
 2644- وَحَالِ الاجْتِهَادِ وَالْقِيَّاسِ  
 2645- وَعُدَّ فِيهَا جُمْلَةً مِنَ الْعِلَلِ  
 2646- وَالنَّقْلُ بِالْمَعْنَى وَمِنْ كِتَابِ  
 2647- وَالْحَذْفُ لِلْجُزْءِ أَوْ اسْقَاطُ السَّبَبِ  
 مَا بَيْنَ الْإِسْتِثْلَالِ أَوْ سِوَاهُ  
 أَوْ كَانَ بَعْضُ نَسْخِهِ يَوْمٌ  
 فِيهِ لِحُكْمَيْنِ فِي الْإِسْتِثْلَالِ  
 أَوِ الرُّوَايَاتِ الَّتِي لِلنَّاسِ  
 فَسَادُ الْإِسْنَادِ لِمَا قَدْ انْتَقَلَ  
 وَالْجَهْلُ بِالْخَطِّ وَبِالْإِعْرَابِ  
 أَوْ بِسَمَاعِ الْبَعْضِ فِي حِينَ الطَّلَبِ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 2648- مَا خَالَفَ الْمَشْرُوعَ قَطْعًا لَا يُعَدُّ  
 2649- كَذَاكَ مَا ظَاهِرُهُ الْخِلَافُ  
 2650- وَذَاكَ فِي التَّفْسِيرِ مِمَّا يَكْثُرُ  
 2651- ثُمَّ لَذَا الْخِلَافِ حَيْثُ يُنْقَلُ  
 2652- مِنْهَا شُمُولُ لَفْظٍ مَا يُفَسَّرُ  
 2653- وَكَوْنُ الْأَلْفَافِ لَهَا اتِّفَاقُ  
 2654- وَمَا يُرَى تَفْسِيرُهُ إِذْ عُنَا  
 2655- أَوْ مَا بِهِ الْخِلَافُ غَيْرُ وَارِدٍ  
 2656- وَمَا بِهِ يَخْتَصُّ مَنْ يَجْتَهِدُ  
 2657- وَمَا بِهِ الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ  
 2658- وَحَيْثُمَا مُفَسَّرٌ قَدْ فَسَّرَا  
 2659- يُبْنَى عَلَى كُلِّ اخْتِمَالٍ حُكْمُهُ  
 2660- أَوْ أَنْ يُرَى الْخِلَافُ فِي تَنْزِيلِ  
 2661- أَوْ أَنْ يَكُونَ الْخُلْفُ فِي مُجَرَّدِ  
 فِيمَا مِنَ الْخِلَافِ حُكْمًا يُعْتَمَدُ  
 وَفِي الْحَقِيقَةِ لَهُ اتِّتِلَافُ  
 وَالشَّرْحُ لِلْسُّنَّةِ فِيهِ يَضْدُرُّ  
 جُمْلَةً أَسْبَابٍ هُنَا تُفَصِّلُ  
 لِحُكْمَةٍ مِنَ الْمَعَانِي تُذَكِّرُ  
 فِي حُكْمٍ مَعْنَى خَصَّهُ الْمَسَاقُ  
 مَرْجِعُهُ لِلُّغَةِ وَمَعْنَا  
 مِنْ أَصْلِهِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ  
 عِنْدَ رُجُوعِهِ لِمَا يَعْتَمَدُ  
 بِالِاخْتِيَارِ لَا عَلَى الْحُكْمِ اشْتِمَلُ  
 بِأَوْجِهِ مُحْتِمَلَاتٍ نَظَرًا  
 مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ يَلُوحُ رَسْمُهُ  
 مَعْنَى أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي تَأْوِيلِ  
 عِبَارَةٍ مُوضِحَةٍ لِلْمَقْصِدِ



«فصل»

- 2662- وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ مَا يُعْتَدُّ  
بِهِ مِنَ الْخِلَافِ إِذْ يُعَدُّ  
2663- يَرْجِعُ مَعْنَاهُ إِلَى الْوِفَاقِ  
بِالْقَصْدِ لِلْمَشْرُوعِ بِالْإِطْلَاقِ  
2664- وَصَارَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَوَاقِعِ  
فِيمَا يُؤَدِّيهِمْ لِقَصْدِ الشَّارِعِ

«فصل»

- 2665- ثُمَّ يُرَى الْخِلَافُ فِي الْحَقِيقَةِ  
2666- وَقَدْ مَضَى عَدَمُ الْاِغْتِدَادِ  
2667- وَنَقُلُ قَوْلَهُ لِأَنَّهُ يُبَيِّنَا  
2668- وَالْحَاصِلُ اتِّحَادُ حُكْمِ الشَّرْعِ  
خِلَافَ جَاعِلِ الْهَوَى طَرِيقَهُ  
بِخُلْفِهِ مِنَ الدَّلِيلِ الْهَادِي  
فَسَادَهُ بِحَيْثُ مَا تَعَيَّنَا  
فِي كُلِّ أَصْلٍ يُقْتَفَى وَفَرَعٍ

«المسألة الثالثة عشرة»

- 2669- لِطَالِبِ الْعِلْمِ ثَلَاثُ رُتَبٍ  
2670- إِلَى مَحَلِّ الْاِهْتِدَاءِ لِلنَّظَرِ  
2671- وَالْبَحْثِ عَنْ أَسْبَابِهِ مُفْتَقِرًا  
2672- وَشَيْخُهُ يُعَيِّنُ فِي التَّفْهِيمِ  
2673- فَلَا زِمَ لِمِثْلِ ذَا التَّقْلِيدِ  
2674- وَرُتْبَةُ أُخْرَى لِمَنْ تَحَقَّقَا  
2675- حَسَبَ مَا أَدَّى لِمُقْتَضَاهُ  
2676- فَهُوَ عَلَى بَيِّنَةٍ بِحَيْثُ لَا  
2677- لَا كِنَّةَ بِهِ اسْتَمَرَّ الْحَالُ  
2678- فِي حِفْظِهِ فَرَلَّ عَنْهُ حُكْمًا  
رُتْبَةُ مَنْ قَدْ ارْتَقَى فِي الطَّلَبِ  
فِي شَأْنٍ مَا يَحْفَظُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ  
لِلشَّيْخِ فِيمَا يَسْتَفِيدُ نَظْرًا  
وَرَفَعَ إِشْكَالٍ وَصَرَفَ مُوْهِمٍ  
وَأَنَّهُ فِي حَقِّهِ الْمَحْمُودُ  
بِفَهْمِ مَعْنَى مَا اسْتَفَادَ مُظْلَقًا  
بُرْهَانُهُ الشَّرْعِيُّ وَاقْتِضَاهُ  
يَعْتَزُّ الشَّكُّ لِمَا قَدْ حَصَّلَا  
فِي شَأْنٍ مَا كَانَ لَهُ اسْتِقْلَالُ  
مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَغْرَعْنَهُ فَهَمَا

- 2679- فَهَلْ لِمَنْ يَبْلُغُهَا أَنْ يَجْتَهِدَ  
 2680- وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ فِيهَا أَمْثَلَةٌ  
 2681- وَالنَّفْيُ لِلْقِيَاسِ شَأْنُ الظَّاهِرِي  
 2682- دُونَ مُرَاعَاةٍ وَلَا اغْتِبَارِ  
 2683- فَالظَّاهِرِيُّ مَالٌ لِلْمَسْمُوعِ  
 2684- فَهُوَ بِذَاكَ غَيْرُ ذِي التَّفَاتِ  
 2685- وَذُو الْقِيَاسِ جَرَّدَ الْمَعَانِي  
 2686- مُطَّرِحاً لِحَاوِجِ اللَّفْظِ وَمَا  
 2687- وَرُتْبَةُ الْجَامِعِ لِلْأَمْرَيْنِ  
 2688- رُتْبَةٌ مَنْ قَدْ بَلَغَ النِّهَايَةَ  
 2689- إِذْ نَزَلَ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةُ  
 2690- بِحَيْثُ لَا يَصُدُّهُ اسْتِبْصَارُ  
 2691- وَذَا هُوَ الْعَالِمُ وَالرَّبَّانِي  
 2692- وَهُوَ لَهُ عَلَامَتَانِ الْأُولَى  
 2693- عَلَى الَّذِي يَلِيْقُ بِالسُّوَالِ  
 2694- وَكَوْنُهُ يَنْظُرُ فِي الْمَمَالِ
- هِيَ مَحَلُّ الْبَحْثِ وَالْخُلْفُ يَرِدُ  
 كَمَثَلِ الْأَخْذِ بِالنُّصُوصِ الْمُعْمَلَةِ  
 أَوْ مُعْمِلٍ لِلرَّأْيِ فِي الْمَصَادِرِ  
 مُخَالِفٍ لَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ  
 وَرَدَّهُ كُلِّيَّةُ الْمَشْرُوعِ  
 مَا لِلْمَعَانِي مِنْ خُصُوصِيَّاتٍ  
 وَعَدَّهَا كُلِّيَّةً فِي الشَّأْنِ  
 مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ فِيهِ يُمَّمَا  
 وَالْمُقْتَفَى شَرْعاً كِلَا الْحُكْمَيْنِ  
 وَهِيَ لِلْاجْتِهَادِ أَقْصَى غَايَةٍ  
 عَلَى خُصُوصِيَّاتِهَا الْفَرْعِيَّةُ  
 فِي طَرَفٍ عَمَّا لَهُ اغْتِبَارُ  
 وَالرَّاسِخُ الْمَحْمُودُ فِي الْقُرْآنِ  
 جَوَابُ مَنْ يَسْأَلُهُ تَفْصِيلاً  
 فِيمَا يَخْصُصُهُمْ مِنَ الْأَحْوَالِ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجِيبَ فِي سُؤَالِ

#### «المسألة الرابعة عشرة»

- 2695- قَدْ مَرَّ فِي الْقَوَاعِدِ الْمَكِّيَّةِ  
 2696- وَأَنَّهَا أَتَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 2697- وَالْمَدَنِيِّ شَأْنُهُ التَّكْمِيلُ  
 2698- أَكْثَرُهُ آتٍ لِحِزْءٍ ثَابِتٍ  
 2699- فَوَقَعَ التَّحْدِيدُ لِلْأَحْكَامِ
- بِأَنَّهَا الْأَوَائِلُ الْكُلِّيَّةُ  
 بِمُقْتَضَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ  
 وَالشَّرْحُ وَالْبَيَانُ وَالتَّفْصِيلُ  
 وَمَعَ أَسْبَابٍ وَفِي حَالَاتٍ  
 عِنْدَ اتِّسَاعِ خُطَّةِ الْإِسْلَامِ



- 2700- وَطَلَبَ الْعِبَادَ لِلْحُظُوظِ فِي  
جُمْلَةٍ مَا لَهُمْ مِنَ التَّصَرُّفِ  
2701- فَمُقْتَضَى التَّشْرِيعِ كُلِّيَّاتُ  
مُطْلَقَةُ الْحُكْمِ وَجُزْئِيَّاتُ  
2702- فَمَا لِكُلِّيَّاتِهِ قَدْ انْتَمَا  
يُشَارِكُ الْجُمْهُورُ فِيهِ الْعُلَمَا  
2703- وَمَا بِجُزْءٍ ثَابِتٍ قَدْ اسْتَقَرَّ  
يَخْتَصُّ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ بِالنَّظَرِ

### «فصل»

- 2704- أَرْبَابُ الْأَحْوَالِ لَهُمْ مَجَالُ  
لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ بِهِ اسْتِقْلَالُ  
2705- إِذْ أَخَذُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الْعَادَةِ  
بِأَكْمَلِ الْحَالَاتِ وَالْعِبَادَةِ  
2706- وَآثَرُوا الْقَوَاعِدَ الْمَكِّيَّةَ  
لِأَنَّهَا الْعَزَائِمُ الْأَصْلِيَّةُ  
2707- مَعَ كَوْنِهَا جَوَامِعَ التَّكْلِيفِ  
غَيْرَ مَنَاطِ النَّسْخِ وَالتَّخْفِيفِ  
2708- حَسَبَمَا قَدْ كَانَ فِيهَا الشَّأْنُ  
لِسَابِقِي الْأُمَّةِ حَيْثُ كَانُوا  
2709- وَمُقْتَضَى التَّحْدِيدِ وَالتَّقْدِيرِ  
هُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالْجُمْهُورِ  
2710- فَهُوَ مَجَالٌ لِاجْتِهَادِ الْمُفْقَهَا  
لِيَقْفُوا الْجُمْهُورَ عِنْدَ مُنْتَهَا

### «الطرف الثاني»

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُجْتَهِدِ مِنْ أَحْكَامٍ فَتَوَاهُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

### «المسألة الأولى»

- 2711- مُفْتَى الْوَرَى وَارِثُ ذِي النُّبُوَّةِ  
وَقَائِمٌ مَقَامَهُ فِي الْأُمَّةِ  
2712- لِأَنَّهُ مُبَلِّغُ الْأَحْكَامِ  
نِيَابَةً عَنْهُ إِلَى الْأَنَامِ  
2713- وَشَارِعٌ لِبَعْضِهَا بِالنَّظَرِ  
فَهُوَ لِهَذَا بِاتِّبَاعِهِ حَرِي  
2714- ثُمَّ إِذَا صَحَّ بِالْبُرْهَانِ  
فَيَنْبَنِي عَلَيْهِ أَمْرٌ ثَانٍ

### «المسألة الثانية»

- 2715- فَتَوَى الْمَقَالِ هُوَ الْأَمْرُ الْجَارِي  
وَقَدْ تَرَى بِالْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ

- 2716- وَتَحْصُلُ الْفَتْوَى مِنَ الْفِعْلِ عَلَى  
 2717- الْأَوَّلِ الْمَقْصُودِ لِلْأَفْهَامِ فِي  
 2718- كَمَا أَتَى فِي شَأْنِ عَدِّ الشَّهْرِ  
 2719- ثَانِيهِمَا مَا يَقْتَضِيهِ الْمَنْصِبُ  
 2720- وَفِي خُذُوا عَنِّي وَصَلُّوا أَضْلُهُ  
 2721- فَمَا بِهِ الْقَصْدُ إِلَى الْبَيَانِ  
 2722- وَغَيْرُ مَا يُقْصَدُ فِيهِ ذَلِكَ  
 2723- لِإِلَازِمٍ أَوْ لِحِكْمَةٍ التَّاسِي  
 2724- إِذْ هُوَ سِرٌّ فِي طَبَاعِ الْبَشَرِ  
 2725- وَحَيْثُ يُلْفَى فَقَدْ هَذَا الشَّأْنِ  
 2726- وَقَدْ بَدَأَ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ  
 2727- عِنْدَ دُعَائِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 2728- تَأْسِيًّا فِي ذَلِكَ بِالْأَبَاءِ  
 2729- إِلَى التَّاسِي بِالْأَبِ الْكَبِيرِ  
 2730- فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ الْإِذْعَانِ  
 2731- وَعِنْدَ سَبْقِهِمْ إِلَى الْخَيْرَاتِ  
 2732- وَمِثْلُ حُكْمِ الْفِعْلِ لِلْإِقْرَارِ  
 وَجَهَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا قَدْ نُقِلَا  
 مَعَهُودِ الْإِسْتِعْمَالِ لِلْمُكَلَّفِ  
 وَذَلِكَ كَالْقَوْلِ الصَّرِيحِ يَجْرِي  
 مِنْ اتِّبَاعِ مَا إِلَيْهِ يَذْهَبُ  
 إِذَا فَمَنْ يُفْتِي كَذَاكَ فِعْلُهُ  
 فَظَاهِرٌ فِي كُلِّ شَأْنٍ شَانِ  
 فَإِنَّهُ فِي حُكْمِهِ كَذَلِكَ  
 بِفِعْلِ مَنْ لَهُ اغْتِبَارٌ حَسِّي  
 لَا سِيَّمَا مَعَ عَادَةِ التَّكْرُرِ  
 فِي مَوْضِعٍ فَمِنْ تَأْسٍ ثَانِ  
 ذَاكَ بِمَوْضِعَيْنِ بِالتَّفْصِيلِ  
 مَعَ مُوْثَرِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ  
 وَعِنْدَ هَذَا جِيءَ بِالدُّعَاءِ  
 تَلْطُفًا بِحِكْمَةِ الْخَبِيرِ  
 وَالْكَفِّ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ  
 وَأَخَذَهُمْ بِأَكْمَلِ الْحَالَاتِ  
 لِأَنَّهُ كَفَّ عَنِ الْإِنْكَارِ

### «المسألة الثالثة»

- 2733- وَمُقْتَضَى الْعِلْمِ بِهِ الْفُتْيَا تَصَحُّ  
 2734- بِعَدَمِ الْوُثُوقِ أَنَّ مَا ظَهَرَ  
 2735- وَذَلِكَ رَاجِعٌ لِلْإِنْتِفَاعِ  
 2736- وَالْحُكْمُ فِي الْوُقُوعِ أَمْرٌ ثَانِي  
 لَا مَعَ خِلَافِهِ لِأَمْرِ يَتَضَخُّ  
 مِنْهُ عَلَى مَا يَقْتَضِي الشَّرْعُ صَدَرَ  
 بِالْإِقْتِدَاءِ وَبِالِاتِّبَاعِ  
 مُفْتَقِرٌ لِلشَّرْحِ وَالْبَيَانِ



- 2737- فَمَنْ يُخَالِفْ فِعْلُهُ مَقَالَه  
فَحُطُّهُ عَنْ رُتْبَةِ الْعَدَالَةِ  
2738- لِلْفِسْقِ لَمْ يَصِحَّ الْاِقْتِدَاءُ  
بِهِ وَلَمْ يُقْبَلْ لَهُ اِفْتَاءُ  
2739- وَغَيْرُ مَنْ يَبْلُغُ ذَاكَ الْمَبْلَغَا  
اِفْتَاؤُهُ قَوْلًا وَفِعْلًا سُوءًا  
2740- فِي كُلِّ مَا جَاءَ عَلَى الْوِفَاقِ  
لَا فِي الَّذِي خَالَفَ بِالْاِطْلَاقِ

#### «المسألة الرابعة»

- 2741- وَبَالِغُ الذُّرْوَةِ فِي الْاِفْتَاءِ  
مَنْ يَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى السَّوَاءِ  
2742- تَوَخَّيَا لِأَوْسَطِ الْأُمُورِ  
فِي كُلِّ مَا يَلِيْقُ بِالْجُمْهُورِ  
2743- مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ وَلَا انْجِلَالٍ  
إِذْ مَقْصِدُ الشَّرْعِ فِي الْاِغْتِدَالِ  
2744- وَكَمْ لِهَذَا مِنْ دَلِيلٍ شَاهِدٍ  
وَمَرَّ مُقْتَضَاهُ فِي الْمَقَاصِدِ

#### «فصل»

- 2745- وَقَدْ يَسُوعُ مَعَ ذَا لِلْمُجْتَهِدِ  
فِي نَفْسِهِ الشَّدَّةُ فِيمَا يَعْتَمِدُ  
2746- لَا كِنْ مَعَ تَبَيُّنِهِ وَأَمْنِهِ  
أَنْ يُقْتَدَى فِيمَا اقْتَفَى بِشَأْنِهِ  
2747- ثُمَّ لِمَنْ قَلَّدَ أَنْ يَعْتَبِرَا  
حَالَ التَّوَسُّطِ الَّذِي قَدْ قُرِّرَا  
2748- فَيَتَحَرَّى جُهْدَ الْاِسْتِطَاعَةِ  
مَذْهَبَ مَنْ تَخَيَّرَ اتِّبَاعَهُ

#### «فصل»

#### «الطرف الثالث» فيما يتعلق

بإعمال قول المجتهد المقتدى به وحكم الاقتداء به

وفيه مسائل: «المسألة الأولى»

- 2749- حَقُّ الْمُقَلِّدِ السُّؤَالُ لِلْعَمَلِ  
فِي غَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ إِذَا نَزَلَ  
2750- فَالِلَّهِ لِلْعِبَادِ قَدْ تَعَبَّدَا  
بِمُقْتَضَى الْعِلْمِ كَمَا قَدْ وَرَدَا  
2751- وَشَاهِدٌ لِلْعِلْمِ بِالتَّقْدِيمِ  
تَرْتُّبُ التَّقْوَى عَلَى التَّعْلِيمِ

2752- وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُسَلَّمَةٌ لَا كِنَّ هَذَا سِيَقَ كَالْمُقَدِّمَةِ

### «المسألة الثانية»

- 2753- سُؤَالٌ مَنْ جَوَابُهُ لَا يُعْتَبَرُ  
 2754- لِأَنَّ مَنْ يَسْأَلُ مَنْ لَا يَعْلَمُ  
 2755- لَا كِنَّ إِذَا تَعَيَّنَ السُّؤَالُ  
 2756- فَإِنْ يَكُنْ فِي نَظَرٍ قَدْ اتَّحَدَ  
 2757- وَمَعَ تَعَدُّدٍ فِي الْأُصُولِ  
 2758- هَذَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْأَقْوَالَا  
 2759- وَبَعْدَ عَرَفَانِ بِهَا التَّرْجِيحُ
- فِي الشَّرْعِ لَا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ  
 يَقُولُ عَلَّمَنِي مَا لَا تَعْلَمُ  
 كَانَ لِمَنْ يَذَرِي لَهُ اسْتِغْلَالُ  
 فَذَلِكَ لَا إِشْكَالَ فِي أَنْ يُعْتَمَدَ  
 خَيْرَ أَوْ صَدَّ عَنِ الْمَفْضُولِ  
 فِي الْحُكْمِ قَبْلَ أَنْ أَرَى السُّؤَالَ  
 حَتْمٌ وَقَدْ مَرَّ لَذَا التَّضْجِيحُ

### «المسألة الثالثة»

- 2760- وَحَيْثُمَا التَّرْجِيحُ قَدْ تَعَيَّنَا  
 2761- نَوْعٌ يَعُمُّ وَهُوَ فِي الْأُصُولِ  
 2762- لَا كِنَّ هُنَا مَعْنَى حَفِيٍّ يَبْرُزُ  
 2763- وَهُوَ خُرُوجُ مُعْمَلِي التَّرْجِيحِ  
 2764- وَذَلِكَ غَيْرُ السَّنَنِ الْمَأْثُورِ  
 2765- مِنَ التَّغَالِي وَمِنَ التَّنَازُعِ  
 2766- وَإِنَّمَا التَّرْجِيحُ بِالْفَضَائِلِ  
 2767- وَأَضْلُهُ السُّنَّةُ وَالْكِتَابُ  
 2768- وَنَوْعُهُ الثَّانِي الَّذِي يَخْصُ
- فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ قَدْ تَبَيَّنَا  
 مُقَرَّرُ الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ  
 وَيَنْبَغِي فِي شَأْنِهِ التَّحَرُّزُ  
 فِيهِ إِلَى التَّنْقِصِ وَالتَّقْبِيحِ  
 وَرُبَّمَا أَدَّى إِلَى أُمُورٍ  
 أَوْ التَّعَصُّبِ أَوْ التَّقَاطُعِ  
 وَبِالْمَزِيَّاتِ مِنَ الدَّلَائِلِ  
 فَمِنْهُمَا لِحُكْمِهِ اقْتِضَابُ  
 يُذَكِّرُ فِي بَابٍ بِهِ يَخْتَصُّ

### «المسألة الرابعة»

- 2769- مَنْ حَصَلَتْ فِيهِ عَلَى اسْتِيفَاءٍ  
 شُرُوطُ الْإِنْتِصَابِ لِلْإِفْتَاءِ



- 2770- قِسْمَانِ قِسْمٌ هُوَ فِي مَقَالِهِ  
2771- جَارٍ عَلَى مَا تَقْتَضِي فُتْيَاهُ  
2772- وَمُقْتَضَى الْإِفْتَاءِ مِنْهُ أَنْفَعُ  
2773- وَالثَّانِ مَا لَيْسَ كَذَاكَ حَالُهُ  
2774- وَفِي اخْتِلَافِ حَالَةِ الْمُفْتَيْنِ فِي  
2775- يَرْجِعُ لِلْمُقَلِّدِ اتِّبَاعُ مَنْ  
2776- وَرَاجِحُ تَطَابُقِ النَّوَاهِي  
2777- لِأَنَّهُ مِنَ الْمُكَمَّلَاتِ  
2778- بِكَوْنِ الْأُولَى الدَّرءَ لِلْمَفَاسِدِ  
2779- وَلِلَّذِي مِنَ الْحَدِيثِ يَشْهَدُ  
وَفِعْلِهِ وَفِي جَمِيعِ حَالِهِ  
فَذَاكَ لَا يَغْدِلُهُ سِوَاهُ  
إِذَا مَا يَقُولُ فِي الْقُلُوبِ أَوْقَعُ  
بَلْ خَالَفَتْ أَقْوَالُهُ أَفْعَالُهُ  
تَطَابُقِ الْمَقَالِ وَالْتِصْرُفِ  
فِي غَالِبٍ إِلَى تَطَابُقِ رَكْنِ  
فِي بَابِنَا هَذَا بِلَا اشْتِبَاهِ  
وَالْإِجْتِنَابِ أَكْثَرُ الْحَالَاتِ  
وَكَوْنِهِ يُلْفَى بِفِعْلٍ وَاحِدٍ  
بِأَنَّهُ فِي الْإِعْتِبَارِ أَوْكَدُ

#### «المسألة الخامسة»

- 2780- الْمُقْتَدَى بِفِعْلِهِمْ قِسْمَانِ  
2781- فَالْأَوَّلُ الثَّابِتُ بِالدَّلِيلِ  
2782- وَأَهْلُ الْإِجْمَاعَاتِ فِي الْمَسَالِكِ  
2783- فَذَا إِذَا مَا الْمُقْتَدَى فِيهِ قَصْدُ  
2784- كَمِثْلِ مَا أَوْقَعَ ذَاكَ الْمُقْتَدَا  
2785- فَالْأَقْتِدَاءُ صَحَّ بِالَدَّلِيلِ  
2786- مَعَ فَهْمٍ مَغْزَاهُ وَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ  
2787- مِثْلَ اقْتِدَا الصَّحَابَةِ التُّقَاةِ  
2788- فَإِنْ يَكُنْ نَوَاهُ فِيمَا فَعَلَا  
2789- بِرَدِّهِ لِأَحْسَنِ الْمَحَامِلِ  
2790- فَذَاكَ فِي الشَّرْعِ بِحَيْثُ مَا بَدَا  
ذُو عِصْمَةٍ وَالْعَكْسُ مِنْهُ ثَانِ  
فِي حَقِّهِ الْعِصْمَةُ كَالرَّسُولِ  
وَفِعْلِ أَهْلِ طَيْبَةِ لِمَالِكِ  
إِقْقَاعُهُ الْفِعْلَ الَّذِي قَدْ اعْتَمَدَ  
بِفِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ بَدَا  
حَسَبَ مَا قُرِّرَ فِي الْأُصُولِ  
لَا فَرْقَ بَيْنَ وَاضِحٍ وَمُبْهَمٍ  
فِي الْخَلْعِ لِلنَّعْلَيْنِ فِي الصَّلَاةِ  
مَعَ كَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ مُحْتَمِلًا  
يَبْنَى عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْمَسَائِلِ  
لَيْسَ بِمُعْتَدٍّ بِهِ فِي الْاِقْتِدَا

- 2791- ثَانِيهِمَا يَأْتِي عَلَى أَقْسَامٍ  
 2792- بِفِعْلِهِ كَسَائِرِ الْحُكَامِ  
 2793- فَمِثْلُ هَذَا الْقِسْمِ لَا إِشْكَالَ فِي  
 2794- أَوْ مُتَعَيِّنٌ لَهُ التَّعَبُّدُ  
 2795- فَالْإِحْتِمَالُ فِيهِ قَدْ يُوَازِي  
 2796- فَالْمَنْعُ مِنْ تَطَرُّقِ النَّسِيَانِ  
 2797- وَقَدْ يُقَالُ الظَّنُّ فِيهِ غَالِبٌ  
 2798- أَوْ مَنْ لَهُ فِعْلٌ وَلَا قَرِينَةٌ  
 2799- فَهَاهُنَا الْمَنْعُ لِلْإِقْتِدَاءِ
- مُنْتَصِبٍ بِمَقْصِدِ الْإِعْلَامِ  
 لِكَوْنِهِمْ فِي مَقْطَعِ الْأَحْكَامِ  
 صِحَّةُ الْإِقْتِدَاءِ لِلْمُكَلَّفِ  
 مِنْ حَالِهِ فِي مَا إِلَيْهِ يَقْصِدُ  
 فِي مُقْتَضٍ لِلْمَنْعِ وَالْجَوَازِ  
 إِلَيْهِ وَالْخَطَأُ وَالْعِضْيَانِ  
 وَلِلْجَوَازِ حُكْمُهُ يُنَاسِبُ  
 لِلْقَضْدِ فِيهِ تَقْتَضِي تَعْيِينَهُ  
 إِلَّا مَعَ الْبَحْثِ وَالِاسْتِبْرَاءِ

### «المسألة السادسة»

- 2800- لِطَالِبِ الْعِلْمِ كَمَا مَرَّ رُتَبُ  
 2801- فَإِنَّهُ لَا يُقْتَدَى بِفِعْلِهِ  
 2802- وَمَنْ بِالْإِجْتِهَادِ قَدْ تَحَقَّقَا  
 2803- وَفِعْلُهُ فِي الْإِقْتِدَاءِ يُجْرَا  
 2804- وَرُتَبَةُ الثَّانِي الَّذِي فِيهِ نَظَرُ  
 2805- فَحَيْثُ جَازَ جَازَ الْإِقْتِدَاءُ  
 2806- مَا لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ ذَا حَالٍ  
 2807- فَيَقْتَدَى بِهِ أَوْلُوا الْأَحْوَالِ  
 2808- وَمَا بِهِ اسْتُفْتِيَ وَهُوَ حَالُهُ  
 2809- وَحَيْثُ مَا اسْتُفْتِيَ فِي سِوَاهُ
- فَمَنْ لَهُ التَّقْلِيدُ حُكْمُهُ وَجَبُ  
 كَمِثْلِ مَا لَا يُقْتَدَى بِقَوْلِهِ  
 فَهُوَ لِلِاسْتِفْتَاءِ أَهْلٌ مُطْلَقاً  
 عَلَى الَّذِي مِنْ قَبْلِ ذَا اسْتَقْرَآ  
 بِحَالِهِ فِي الْإِجْتِهَادِ يُعْتَبَرُ  
 عَلَى الَّذِي مَرَّ وَالِاسْتِفْتَاءُ  
 وَهُوَ بِالِاسْتِفْتَاءِ ذُو اسْتِقْلَالٍ  
 حَيْثُ يَصِحُّ ذَاكَ فِي الْأَفْعَالِ  
 كَانَ كَمِثْلِ فِعْلِهِ مَقَالُهُ  
 فَإِنَّهُ سَائِغَةٌ فُسْوَاهُ



«المسألة السابعة»

- 2810- نَذَرُ مَا يَشْهَدُ لِلْمُقَلِّدِ  
2811- مِنْ ذَاكَ الْإِعْتِنَاءُ بِالْمَسَائِلِ  
2812- وَعَدَمُ الْبِدَارِ لِلْجَوَابِ  
2813- وَقَوْلُ لَا أَذْرِي إِذَا لَمْ يَذَرِ  
2814- وَخَوْفُهُ لِلَّهِ مِنْ أَنْ يَسْأَلَهُ  
2815- وَسُرْعَةُ الرُّجُوعِ لِلْحَقِّ إِذَا  
2816- وَقِلَّةُ الْكَلَامِ وَالْإِقْرَارُ  
2817- إِلَى سِوَى ذَاكَ مِنَ الْأَوْصَافِ  
2818- وَكَانَ مَا لَكَ أَشَدَّ الْخُلُقِ
- بِصِحَّةِ الْفُتْيَا مِنَ الْمُقَلِّدِ  
وَكَثْرَةِ الْفِكْرَةِ فِي النَّوَازِلِ  
حَتَّى يَرَى النَّهْجَ إِلَى الصَّوَابِ  
وَهُوَ مَلَاكُ الْعِلْمِ فِي التَّحَرِّيِ  
عَنْ كُلِّ مَا حَرَّمَهُ أَوْ حَلَّلَهُ  
صَحَّ وَتَرَكُ مَا يَرَاهُ مَا أَخْذًا  
بِخَطَأٍ إِنْ كَانَ لَا الْإِضْرَارُ  
كَالنُّصْحِ وَالْإِجْمَالِ وَالْإِنْصَافِ  
تَحَرِّيًّا لِمِثْلِ هَذَا الْخُلُقِ

«المسألة الثامنة»

- 2819- وَيَسْقُطُ التَّكْلِيفُ عَنْ مُسْتَفْتِي  
2820- مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ مِنْ مُقْتَضَى  
2821- لِأَنَّهُ يَرْجِعُ لِلتَّكْلِيفِ  
2822- وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ فَقَدْ الْعِلْمِ  
2823- أَوْ فَقَدْ عِلْمِ الْوُضُفِ دُونَ الْأَصْلِ  
2824- وَكُلُّ مَا يُمَكِّنُ فِي التَّفْرِيعِ
- بِالْفِعْلِ حَيْثُ فَقْدُهُ لِلْمُفْتِي  
تَقْلِيداً أَوْ مِنْ اجْتِهَادٍ مُرْتَضًى  
بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ فِي التَّعْرِيفِ  
بِالْأَصْلِ فَهُوَ كَانْتِفَاءُ الْحُكْمِ  
مِثْلَ التَّفَاصِيلِ الَّتِي لِلْفِعْلِ  
مَحَلُّهُ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ

«المسألة التاسعة»

- 2825- وَمُقْتَضَى الْفُتْيَا لِمَنْ يُقَلِّدُ  
2826- لِكُونِ مَنْ قَلَّدَ غَيْرَ عَالِمٍ
- مِثْلُ الدَّلِيلِ لِلَّذِي يَجْتَهِدُ  
فَوَاجِبُ سِوَالِهِ لِلْعَالِمِ

## كتاب لواحق الاجتهاد ويتعلق بكتاب الاجتهاد نظران

- 2827- فَأَوَّلُ فِي عَارِضِ الْأَدِلَّةِ      تَرْجِيحاً أَوْ تَعَارُضاً فِي الْجُمْلَةِ  
2828- وَالثَّانِ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ      وَاخْتَصَّ كُلُّ مِنْهُمَا بِبَابِ

### «النظر الأول»

في التعارض والترجيح وفيه مقدمة ومسائل

#### «مقدمة»

- 2829- مَنْ بِأُصُولِ الشَّرْعِ قَدْ تَحَقَّقَا      وَقَامَ بِالْعِلْمِ عَلَيْهِ مُظْلَقًا  
2830- يَكَادُ لَا تَعَارِضُ الْأَدِلَّةُ      لَدَيْهِ بَلْ تَكُونُ مُسْتَقِلَّةً  
2831- وَالْعِلْمُ بِالْمَنَاطِ فِي الْمَسَائِلِ      يَنْفِي اشْتِبَاهَ الْأَمْرِ فِي النَّوَازِلِ  
2832- لِذَاكَ لَا يُوجَدُ فِي الْأَدِلَّةِ      تَعَارُضٌ أُجْمِعَ لِلْأُئِمَّةِ  
2833- عَلَيْهِ حَتَّى وَجَبَ التَّوَقُّفُ      هَذَا لَدَى الْمَشْرُوعِ مَا لَا يُعْرَفُ

### «المسألة الأولى»

- 2834- تَعَارُضُ الدَّلِيلِ لَيْسَ يُمَكِّنُ      مَنْ حَيْثُ نَفْسُ الْأَمْرِ وَهُوَ بَيِّنُ  
2835- مِنْ مَرْجِعِ الشَّرْعِ لِقَوْلٍ وَاحِدٍ      حَسَبَمَا صَحَّحَ بِالشَّوَاهِدِ  
2836- لَا كِنَّمَا اغْتِبَارُهُ حَيْثُ وَجَدَ      بِنِسْبَةِ لِنَاطِرٍ وَمُجْتَهِدِ  
2837- وَمِنْهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَنْ يُجْمَعَا      بَيْنَهُمَا وَعَكْسُهُ قَدْ وَقَعَا

### «المسألة الثانية»

- 2838- فَحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ فِي التَّنَافِي      رَدُّ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى اثْتِلَافِ



- 2839- صِيرَ إِلَى التَّرْجِيحِ أَوْ تَوَقَّفَ  
 2840- مِنَ الْعَلَامَاتِ أَوْ الْأَسْبَابِ  
 2841- لَا كِنَّمَا التَّرْجِيحُ لَيْسَتْ تَتَّحِدُ  
 وَذَاكَ فِيمَا كَالْأَدْلَةِ اقْتُفِيَ  
 كَذَا الشُّرُوطِ حُكْمُهَا فِي الْبَابِ  
 وَجُوهُهُ فَوُكِّلَتْ لِلْمُجْتَهِدِ

«المسألة الثالثة»

- 2842- وَالْمُمْكِنُ الْجَمْعُ يُرَى لَهُ صُورُ  
 2843- تَعَارُضُ الْجُزْئِيِّ مَعَ كُلِّيِّهِ  
 2844- كَالْقَتْلِ فِي الْقِصَاصِ أَوْ مِثْلِ الْكُذْبِ  
 2845- وَقَدْ يَكُونُ مَحْمَلُ الْجُزْئِيِّ  
 2846- أَوْ غَيْرُ ذَا فَحُكْمُهُ يُلْتَمَسُ  
 2847- ثَانِيَةً تَعَارُضُ الْجُزْئِيِّ مَعَ  
 2848- مِثْلِ حَدِيثَيْنِ فَذَا وَجْهُ النَّظَرِ  
 2849- إِمَّا بِأَنْ يُحْكَمَ بِالْإِهْمَالِ  
 2850- لِلْجِهَةِ الْأُخْرَى وَهَذَا لَا يَصِحُّ  
 2851- مِنْ نَسْخٍ أَوْ تَطْرِيقٍ وَهُمْ أَوْ غَلَطَ  
 2852- إِمَّا بِأَنْ يُحْكَمَ بِالْإِهْمَالِ  
 2853- وَعِنْدَ ذَا يُلْزَمُ أَنْ لَا يَرْدَا  
 2854- ثَالِثَةً تَعَارُضُ الْجُزْئِيَّةِ  
 2855- شَامِلَةً وَلَا تَكُونُ الْوَاحِدَةَ  
 2856- فَالْأَضْلُ أَنْ حَالَةَ الْجُزْئِيِّ  
 2857- فَكُلُّ كُلِّيٍّ لَهُ التَّرْجِيحُ  
 2858- كَأَمْرِ الاسْتِقْبَالِ وَالصَّلَاةِ  
 عِنْدَ تَعَارُضِ هُنَاكَ قَدْ ظَهَرَ  
 تَدْخُلُ حَتْمًا تَحْتَهَا الْجُزْئِيَّةُ  
 فِي مَوْضِعٍ ذَاكَ بِهِ مِمَّا يَجِبُ  
 فِيهِ عَلَى الرُّخْصَةِ فِي الْكُلِّيِّ  
 مِنْ مَا مَضَى مِنْ قَبْلِ ذَا يُقْتَبَسُ  
 مِثْلٍ وَفِي كُلِّيَّةٍ مَعَهُ اجْتِمَاعُ  
 فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ حَيْثُمَا صَدَرَ  
 لِجِهَةٍ وَالْأَخَذِ بِالْإِهْمَالِ  
 إِلَّا بِإِطْطَالٍ بِأَمْرٍ يَتَضَخَّخُ  
 وَغَيْرَهَا مِنْ مُنْتَمٍ لَذَا النَّمَظِ  
 لِلْجِهَتَيْنِ حُكْمَ الْإِسْتِقْبَالِ  
 مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ وَرَدَا  
 مَعَ مِثْلِهَا بِحَيْثُ لَا كُلِّيَّةُ  
 فِي طَيِّ الْأُخْرَى عِنْدَ ذَاكَ وَارِدَةٌ  
 رَاجِعَةٌ لِأَضْلِهِ الْكُلِّيِّ  
 جُزْئِيَّةُ لَهُ بِهِ تُصَحِّحُ  
 عِنْدَ وَقُوعِ الْجَهْلِ بِالْجِهَاتِ

- 2859- وَأَنْجَرَ فِي كُلِّ هَازِي الصُّورَةِ  
 2860- رَابِعَةً تَعَارُضُ الْكُلِّيَّ  
 2861- وَذَا وَإِنْ كَانَ شَنِيعَ الظَّاهِرِ  
 2862- مِنْ حَيْثُ الْإِمْكَانِ بِهِ أَنْ يُجْمَعَا  
 2863- وَذَاكَ كَالدُّنْيَا لَهَا وَضْفَانِ  
 2864- وَضَفَتْ أَيْ فِي ذِمَّهَا تَحْقِيرًا  
 2865- وَالتَّرْكَ لِلْمَيْلِ وَالْإِلْتِفَاتِ  
 2866- وَجَاءَ فِيهَا مَعَهُ وَضَفٌ ثَانٍ  
 2867- وَذَاكَ بَاعِثٌ عَلَى التِّفَاتِهَا  
 2868- لِأَنَّهُ مَنَحَهُ رَبٌّ مُنْعِمٍ  
 2869- فَالذَّمُّ مِنْ وَجْهَيْنِ وَجْهٌ يُخْبِرُ  
 2870- بِكَوْنِهَا إِلَى الْغُرُورِ تَنْتَسِبُ  
 2871- ثَانِيهِمَا مِنْ سُرْعَةِ الزَّوَالِ  
 2872- وَفِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ جَمٌّ مُعْتَبَرُ  
 2873- وَالْمَدْحُ مِنْ وَجْهَيْنِ يُسْتَقْبَلُ  
 2874- عَلَى وَجُودِ مُوْجِدِ الْمَوْجُودِ  
 2875- ثُمَّ عَلَى الْأُخْرَى وَكَمْ دَلِيلُ  
 2876- وَجْهَةِ الْمِنَّةِ وَالْإِنْعَامِ  
 2877- فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَمْتَنَ عَلَا  
 2878- وَبَتْ مَا فِيهَا لِأَنْ تَعْرِفَا  
 2879- لِيَاخُذُوا جَمِيعَهُ بِحَقِّهِ  
 مَا يُفْهَمُ الْحُكْمُ بِهِ ضَرُورَةُ  
 مَعَ مِثْلِهِ فِي نَوْعِهِ الْأَصْلِيِّ  
 فَهُوَ صَحِيحٌ بِاِغْتِبَارِ الصَّادِرِ  
 بَيْنَهُمَا عَلَى اِغْتِبَارَيْنِ مَعَا  
 فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ هُمَا ضِدَّانِ  
 لِشَأْنِهَا مُقْتَضِيًا تَنْفِيرًا  
 لَهَا وَالْإِجْتِنَابَ فِي الْحَالَاتِ  
 فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ وَالْإِمْتِنَانِ  
 وَنَيْلِ مَا قَدْ بُتَّ مِنْ خَيْرَاتِهَا  
 فَوَاجِبٌ قَبُولُ تِلْكَ النِّعَمِ  
 أَنْ لَيْسَ فِيهَا طَائِلٌ يُعْتَبَرُ  
 وَوَضَفَ حَالِهَا بِلَهْوٍ وَلَعِبٍ  
 وَعَدَمِ الْبُقْيَا وَالِاسْتِقْلَالِ  
 مِنَ النُّصُوصِ فِي الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ  
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ حَالَهَا يَدُلُّ  
 وَأَنَّهُ الْوَاحِدُ فِي الْوُجُودِ  
 قَدْ جَاءَ فِي ذَاكَ مِنَ التَّنْزِيلِ  
 بِكُلِّ مَا فِيهَا عَلَى الْأَنَامِ  
 عِبَادِهِ بِوَضْعِهَا تَفْضِيلًا  
 لَهُمْ بِمَا حَقُّ لَهُ تَلَطُّفًا  
 وَذَلِكَ الشُّكْرُ لِمُسْتَحِقِّهِ



- 2880- وَأَنَّ مَا أَعَدَّ حَيْثُ الْبُثْيَا  
2881- حَسَبَمَا يَبْدُوا مِنْ الْآيَاتِ  
2882- وَانْظُرْ إِلَى مَا جَاءَ فِي الْأَنْهَارِ  
2883- وَإِنَّ فِي النَّحْلِ لَآيٍ شَاهِدَةٌ  
2884- إِذَنْ فَقَدْ بَدَأَ مِنَ الْوُصْفَيْنِ  
2885- وَالشَّرْعُ مَأْمُونٌ مِنْ اخْتِلَافِ  
2886- فَلَكَزِمَ اغْتِبَارُنَا الْأَمْرَيْنِ  
2887- فَالذَّمُّ بِالْتِفَاتِهَا مُجَرَّدَةٌ  
2888- غَيْرَ مُوَآلَاةٍ التَّمَتُّعَاتِ  
2889- فَهِيَ لَذَا لَهُوَ بِغَيْرِ حَلٍّ  
2890- وَالْمَذْحُ بِاغْتِبَارِ أَنَّ مَا بَدَأَ  
2891- وَأَنَّهَا نُعْمَى عَلَى الْعِبَادِ  
2892- وَمِنْ هُنَا تَوَارَدُ الْأَخْبَارِ  
2893- فَذُمَّهَا لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
2894- وَأَخَذَهَا بِالْاغْتِبَارِ الْأَوَّلِ  
2895- وَتَرْكُهَا مِنْهُ هُوَ الزُّهْدُ الَّذِي  
2896- وَأَخَذَهَا بِالْاغْتِبَارِ الثَّانِي  
2897- وَلَا يُسَمَّى رَغْبَةً وَالزُّهْدُ  
2898- وَمِنْهُ كَانَ الْأَخْذُ لِلصَّحَابَةِ  
2899- إِذْ جَعَلُوهَا مَرْكَبًا لِالْآخِرَةِ  
2900- وَكَمْ لِهَذَا الْفَضْلِ مِنْ فَوَائِدِ
- قَدْ مَنْ بِالْبَعْضِ لَهُ فِي الدُّنْيَا  
وَمِنْ هُنَا طَلَبُ الْإِلْتِفَاتِ  
تَجِدُهُ مَبْثُوثًا بِهَازِي الدَّارِ  
لَهُ عَلَى مَسَاقِ ذَاكَ وَارِدَةٌ  
كَوْنُهُمَا فِي شَأْنِهَا ضِدَّيْنِ  
مُبَرَّرًا مِنْ حَالَةِ التَّنَافِي  
مِنْ جِهَتَيْنِ أَوْ بِحَالَتَيْنِ مُتَبَايِنَتَيْنِ  
مِنْ كُلِّ وَجْهِ مُقْتَضٍ لِمَحَمَدَةٍ  
لِرَاحَةِ النُّفُوسِ وَاللَّذَاتِ  
وَبَاطِلٌ مُسْتَوْجِبٌ لِلْبُعْدِ  
مِنْ حَالِهَا دَاعٍ إِلَى سُبُلِ الْهُدَى  
وَسَبَبُ النَّجَاحَةِ فِي الْمَعَادِ  
بِأَنَّهَا حَقٌّ لِبَلَاغَتِهَا  
وَمَذْحُهَا لَيْسَ لِبَلَاغَتِهَا  
يُذَمُّ فَهُوَ رَغْبَةٌ الْمُسْتَعْجِلِ  
هُوَ لِمَنْ يَفْعَلُ أَسْنَى مَا أَخَذَ  
لَيْسَ بِمَذْمُومٍ مِنَ الْإِنْسَانِ  
فِيهَا عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهِ حَمْدٌ  
لَهَا عَلَى التَّوْفِيقِ وَالْإِصَابَةِ  
وَحَالُهُمْ فِي الزُّهْدِ غَيْرُ قَاصِرَةٍ  
يَعُمُّ نَفْعُهَا لَدَى مَوَارِدِ

2901. كَالْفَضْلِ فِي مَسْأَلَةِ التَّفْضِيلِ      بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ بِالتَّفْصِيلِ

### «النظر الثاني»

#### في أحكام السؤال والجواب

2902. وَذَاكَ مَنْسُوبٌ إِلَى عِلْمِ الْجَدَلِ      وَهُوَ عَلَى مَسَائِلٍ قَدْ اشْتَمَلَ

### «المسألة الأولى»

2903. ثُمَّ الَّذِي يُلْقَى السُّؤَالُ مُجْتَهِدٌ      أَوْ عَكْسُهُ إِمَّا لِمِثْلِ أَوْ لِضِدِّ
2904. فَأَوَّلُ يَكُونُ لِلتَّبَصُّرِ      وَرَفْعِ إِشْكَالٍ وَلِلتَّذَكُّرِ
2905. وَالْقَصْدُ لِلتَّنْبِيهِ بِالْإِفَادَةِ      يُورِدُهَا مَوْرِدَ الْإِسْتِفَادَةِ
2906. وَقَصْدٌ أَنْ يَنْوُبَ عَمَّنْ قَدْ حَضَرَ      أَوْ غَيْرَ مَا قَدْ مَرَّ مِمَّا يُعْتَبَرُ
2907. وَالثَّانِ لِلتَّنْبِيهِ بِالإِشْكَالِ      كَيْ مَا يَزُولَ وَلِلْإِسْتِذْلَالِ
2908. وَلَا خِتَبَارِ عَقْلِهِ فِي عِلْمِهِ      وَالِإِسْتِعَانَةِ بِفَضْلِ فَهْمِهِ
2909. وَثَالِثٌ بِالْقَصْدِ لِلْمُذَاكَرَةِ      لِمُقْتَضَى تَفْهِيمِ مَنْ قَدْ ذَاكَرَهُ
2910. أَوْ التَّهْدِي مَعَهُ لِفَهْمِ      أَوْ لِتَمَرُّنٍ مَعًا فِي الْعِلْمِ
2911. وَالْكُلُّ مِنْهَا لِلْجَوَابِ مُسْتَحَقُّ      مَعَ عِلْمِهِ أَوْ قَوْلُ لَا أَذْرِي يَحِقُّ
2912. وَالرَّابِعُ الْحَالُ بِهِ تَفْصِيلِي      بِنِسْبَةِ السَّائِلِ وَالْمَسْئُولِ
2913. فَيُلْزَمُ الْجَوَابُ فِيمَا يَعْلَمُ      عِنْدَ تَعَيُّنِ لَهُ يَسْتَلْزِمُ
2914. فِي نَازِلٍ مُنْتَسِبٍ لِلشَّرْعِ      أَوْ مَا يَكُونُ فِيهِ نَصٌّ شَرْعِي
2915. بِنِسْبَةِ لِسَائِلٍ لَا مُطْلَقًا      وَحَالُهُ لَا يَقْتَضِي تَعَمُّقًا
2916. وَأَنْ يَرَى مِمَّا عَلَيْهِ عَمَلُ      وَعَقْلُ سَائِلٍ لَهُ يَحْتَمِلُ
2917. وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ فِي مَوَاضِعِ      كَمِثْلِ مَا يَغْدُمُ نَصُّ الشَّارِعِ



- 2918- فِي شَأْنِهِ أَوْ مُسْتَنَدٍ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ تَعَيُّنٌ عَلَيْهِ  
 2919- وَغَيْرُ جَائِزٍ بِحَيْثُ يَقْتَضِي تَعَمُّقًا أَوْ حَالَةَ الْمُعْتَزِّضِ  
 2920- أَوْ كَانَ عَقْلُ سَائِلٍ لَا يَحْتَمِلُ جَوَابَهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ وَاسْتَدِلَّ

### «المسألة الثانية»

- 2921- وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ مِمَّا ذُمَّا وَالنَّقْلُ فِيهِ مُسْتَفِيزٌ عَمَّا  
 2922- وَانْظُرْ إِلَى قِصَّةِ أَهْلِ الْبَقَرَةِ فَإِنَّهَا فِي شَأْنِهَا مُعْتَبَرَةٌ  
 2923- وَمُكْثِرٌ مِنَ السُّؤَالِ يُزَجَرُ وَإِنْ مِنْ أَشَدِّهِ مَا يَرْجِعُ  
 2924- أَوْ لِلْأَغَالِيطِ الَّتِي لَا تُعْتَبَرُ وَإِنْ مِنْ أَشَدِّهِ مَا يَرْجِعُ  
 2925- وَمِنْهُ غَيْرُ نَافِعٍ فِي الدِّينِ وَكَمْ أَتَى فِي النَّهْيِ عَنْهَا مِنْ أَثَرٍ  
 2926- كَقِصَّةِ الْهَلَالِ بِالتَّغْيِينِ وَمَا لَهُ تَعَمُّقٌ ذُو مَقْتٍ  
 2927- أَوْ مَا لَهُ تَشَابُهُ قَدْ عُرِفَا وَمَا يُرَى مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ مَا كَفَا  
 2928- وَهِيَ شِرَارُهَا بِقُصْدِ السَّائِلِ وَمَا يُرَى صَعْبًا مِنَ الْمَسَائِلِ  
 2929- فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِمْسَاكِ حَفِي وَكُلُّ مَا شَجَرَ بَيْنَ السَّلَفِ  
 2930- أَوْ طَلَبِ الظُّهُورِ فِي الْخِصَامِ وَكُلُّ مَا يُقْصَدُ لِلْإِفْحَامِ  
 2931- مَعْنَاهُ لِلْقَاصِرِ عَنْهُ يَسْأَلُ وَعِلَّةُ الْحُكْمِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ  
 2932- مُعَارِضًا سُنَّةً أَوْ كِتَابًا وَمَا يُرَى الرَّأْيُ بِهِ قَدْ نَابَا  
 2933- عَلَيْنِهِمْ يُحَمَّدُ فِي الْأَغْرَاضِ

### «المسألة الثالثة»

- 2934- الْكُبَرَاءُ تَرَكَ الْإِعْتِرَاضِ مَعْنَاهُ أَوْ يَكُونُ لَيْسَ يُعْلَمُ  
 2935- كَانَ الَّذِي يَصْدُرُ عَنْهُمْ يُفْهَمُ

2936- دَلِيلُهُ قِصَّةُ مُوسَى وَالْخَضِرُ      وَغَيْرَهَا مِمَّا بِذَا الْمَعْنَى اغْتَبِرْ

#### «المسألة الرابعة»

- 2937- اِلَاغْتِرَاضَاتٌ عَلَى الظَّوَاهِرِ      غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِأَمْرِ ظَاهِرٍ  
2938- وَذَاكَ أَنَّ النَّصَّ مِمَّا يَنْذُرُ      وَجُودَهُ أَوْ شَأْنُهُ التَّعَذُّرُ  
2939- لِإِلَاحْتِمَالَاتِ الَّتِي لَا يَسْلَمُ      مِنْهَا اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ الْمَفْهُمُ  
2940- وَالْمُجْمَلُ الشَّأْنُ بِهِ التَّوَقُّفُ      عَلَى مُبَيِّنٍ لَهُ يُعَرِّفُ  
2941- وَعِنْدَ ذَا لَمْ يَبْقَ غَيْرُ الظَّاهِرِ      فَيُقْتَفَى فِي كُلِّ مَعْنَى صَادِرٍ  
2942- وَالْإِغْتِرَاضُ فِيهِ لِلتَّكْلُفِ      مُنْتَسِبُ الْحُكْمِ وَلِلتَّعَسُّفِ  
2943- وَمُقْتَضَى تَطْرِيقِ الْإِحْتِمَالِ      يُوقِعُ فِي الرَّفْعِ وَفِي الْإِشْكَالِ  
2944- وَقَبْلُ مَرَّةٍ أَنَّ مُجْرَى الْعَادَةِ      تَخَاطَبًا مُعْتَمَدُ الْإِفَادَةِ  
2945- كَمَا مَضَى كَيْفَ اقْتِنَاصُ الْقَطْعِ      مِمَّا لِظَنٍّ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ  
2946- وَهُوَ خُصُوصِيَّةُ ذَا الْكِتَابِ      وَحُكْمُهُ يَعُمُّ فِي الْأَبْوَابِ

#### «المسألة الخامسة»

- 2947- وَإِنَّ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ      قَوَاعِدَ أَصْلِيَّةَ كُلِّيَّةِ  
2948- ثُمَّ عَنِ الْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ      تَنْشَأُ جُزْئِيَّاتُهَا الْفُرْعِيَّةِ  
2949- وَنَظَرٌ فِي ذَاكَ إِمَّا مُجْتَهِدٌ      لِنَفْسِهِ فِيمَا عَلَيْهِ يَعْتَمِدُ  
2950- إِمَّا مُنَاطِرٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ      فَالْحُكْمُ لِاجْتِهَادِهِ مُوَكَّلٌ  
2951- فَمَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ عِلْمُهُ      يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ حَالٍ حُكْمُهُ  
2952- لَا كِنَّمَا الْقَوَاعِدُ الْأَصْلِيَّةِ      تَثْبُتُ عَنْ أَدْلَةٍ قَطْعِيَّةِ  
2953- ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا مِنْ عَقْلِ



- 2954- ثُمَّ الْفُرُوعُ الظَّنُّ فِيهَا كَافٍ  
2955- وَالْحُكْمُ مَا أَدَّى لَهُ الدَّلِيلُ  
2956- دُونَ افْتِقَارٍ مِنْهُ لِلْمُنَاطَرَةِ  
2957- وَحَيْثُ مَا اخْتِیَاطُ أَوْ تَرَدُّدُ  
2958- إِمَّا السُّكُونُ لِبَيَانٍ يَلْحَقُ  
2959- وَهُوَ الْمُنَاطَرُ وَلَا كِنْ يُفْتَقَرُ  
2960- فَحَيْثُ مَا وَاَفَقَ فِي كُلِّي  
2961- صَحَّ لَهُ فِيهِ بِهِ اسْتِعَانَهُ  
2962- كَمَا لِكِيٍّ أَخِذَ مَعَ ظَاهِرِي  
2963- وَحَيْثُ الْإِتِّفَاقُ فِي الْكُلِّي  
2964- مَنَاظَ حُكْمِهِ فَإِنْ يَتَّفِقَا  
2965- إِذْ هُوَ رَاجِعٌ لِأَمْرِ ظَنِّي  
2966- وَأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ فِيهِ أَمْثَلُهُ  
2967- كَانَتْ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ  
2968- وَلَا عَلَيْكَ بَعْدُ فِي الْمُنَاطَرِ  
2969- وَمَا بِهِ الْمُحْتَجُّ فِي الْمَسَائِلِ  
2970- الْمُسْتَفِيدِ قَاطِعاً لِلْخُصْمِ  
2971- وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ  
2972- وَحَيْثُ مَا الْقَصْدُ مِنَ الْمُنَاطَرِ  
2973- فَذَا لَهُ أَضْلٌ إِلَيْهِ يَرْجِعُ  
بِشَرْطِهِ الْمُقَرَّرِ الْأَوْصَافِ  
فِي حَقِّهِ وَهُوَ لَهُ السَّبِيلُ  
لِعَدَمِ الْجَدْوَى بِمَنْ قَدْ نَاطَرَهُ  
أَحَدُ أَمْرَيْنِ بِهِ يُعْتَمَدُ  
إِمَّا اسْتِعَانَهُ بِمَنْ يَسْتَوْثِقُ  
فِيهِ لِتَفْصِيلِ أَكِيدٍ يُعْتَبَرُ  
مُنَاطَرٍ فِيهِ مِنَ الْجُزْئِي  
وَحَيْثُ لَا فَالْعَكْسُ ذُو اسْتِبَانَهُ  
فِي رِبَويٍّ دُونَ نَصِّ صَادِرٍ  
يَبْقَى لَهُ التَّحْقِيقُ فِي الْجُزْئِي  
فَذَا وَإِلَّا فَالْخِلَافُ مُتَّفَقَا  
مُجْتَهِدٍ فِيهِ بِحُكْمِ الظَّنِّ  
كَثِيرَةٌ تَدْخُلُ فِيهَا أَسْئَلُهُ  
فِي بَعْضِ مَا أَشْكَلَ مِنْ أَحْكَامِ  
فَهُوَ اضْطِلَاحٌ مَا لَهُ مِنْ حَاجِرٍ  
مُنَزَّلٌ لِنَفْسِهِ كَالسَّائِلِ  
بِأَقْرَبِ الطَّرِيقِ لِذَاكَ الْحُكْمِ  
مَا فِيهِ رُشْدٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ  
فِي رَدِّ خُصْمِهِ لِأَمْرِ ظَاهِرٍ  
تَقْرِيرُهُ بِإِثْرِهِ هَذَا يَقَعُ

## «المسألة السادسة»

- 2974- لَا بُدَّ فِي الدَّلِيلِ مِنْ مُقَدِّمَةٍ  
تَكُونُ فِي الْحُكْمِ بِهَا مُسَلَّمَةٌ
- 2975- وَعِنْدَ هَذَا الشَّأْنِ تُلْفَى قَاضِيَةٌ  
فِيمَا لِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ آتِيَةٌ
- 2976- وَمَا نِزَاعٌ فِيهِ أَوْ جَدَالٌ  
فَلَا يَصِحُّ بِهِ الْإِسْتِذْلَالُ
- 2977- وَإِنَّمَا يَحْصُلُ قَطْعُ الْحُكْمِ  
فِيمَا لَهُ التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْخَصْمِ
- 2978- وَأَضْلُ ذَاكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ  
فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ يُرَى بَيَانُهُ
- 2979- وَمَا أَتَى مِنْ ذَاكَ فِي الْقُرْآنِ  
وَفِي الْحَدِيثِ وَاضِحُ الْبُرْهَانِ
- 2980- وَالْقَصْدُ بِالمُقَدِّمَاتِ هَاهُنَا  
مَا حَصَلَ الْمَطْلُوبُ مِنْ غَيْرِ عَنَا
- 2981- فِي عَادَةِ الْعَرَبِ بِأَهْدَى الطَّرِيقِ  
لَيْسَ الْمُرَادُ مَا لِأَهْلِ الْمَنْطِقِ



«خاتمة»

- 2982- وَمُقْتَضَى السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ  
 2983- وَإِذْ قَضَى الْبُغْيَةَ مِمَّا أَصَلَهُ  
 2984- وَأَكْمَلَ الْقَصْدَ الَّذِي قَدْ أَمَّ لَهُ  
 2985- قَالَ هُنَا وَبَقِيَّةُ مَسَائِلُ  
 2986- خَشْيَةٍ أَنْ يَكُونَ فِي إِرَادِهَا  
 2987- أَوْ تُخْرِجَ النُّفُوسَ عَنْ مَأْلُوفِهَا  
 2988- وَمَعَ ذَا فَالْوَقْتُ قَلَّ الْمُنْصِفُ  
 2989- لِذَا ثَنَيْتُ دُونَهَا عِنَانِي  
 2990- قُلْتُ وَمَا اغْتَنَى بِرَسْمِهِ  
 2991- وَفِي الَّذِي أَوْرَدَهُ كِفَايَةٍ  
 2992- وَقَدْ بَذَلْتُ الْجُهْدَ فِي تَقْرِيبِهِ  
 2993- وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يُوتِينَا  
 2994- وَأَنْ يُثِيبَهُ بِمَا اسْتُفِيدَا  
 2995- وَيَنْفَعَ الْجَمِيعَ بِاقْتِفَاءِ  
 2996- صَلَّى عَلَيْهِ أَكْمَلَ الصَّلَاةِ  
 2997- كَمَا أَقَرَّ مِنْ رِضَاهُ عَيْنَا
- بِهِ انْتَهَتْ مَسَائِلُ الْكِتَابِ  
 مُنْتَقِيًا لِلُّبِّ مِمَّا حَصَّلَهُ  
 رَجَاءَ مَا مِنْ الثَّوَابِ أَمَّلَهُ  
 أَضْرَبْتُ عَنْهَا حِينَ قَلَّ السَّائِلُ  
 مَا يَرْفَعُ التَّائِيَسَ عَنْ وُرَادِهَا  
 فَتُسْرِعُ النُّكْرَ إِلَى مَعْرُوفِهَا  
 فِيهِ وَعَزَّ مُسْعِدٌ وَمُسْعِفُ  
 إِرَاحَةً لِمُمْتَطِي الْبَيَانِ  
 يَشْهَدُ بِإِطْلَاعِهِ وَعِلْمِهِ  
 مَا بَعْدَهُ لِلطَّالِبِينَ غَايَةً  
 لِلْحِفْظِ بِالنَّظْمِ عَلَى تَرْتِيبِهِ  
 عِلْمًا يَزِيدُنَا بِهِ يَقِينًا  
 مِنْ عِلْمِهِ مُبْدِئًا أَوْ مُعِيدًا  
 مَا سَنَّهُ صَفْوَةُ الْأَنْبِيَاءِ  
 مَنْ خَصَّهُ بِآخِرِ الصَّلَاتِ  
 لَالِهِ وَصَحْبِهِ الْأَعْلِيَانَا